

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

مختصر تلخیص

کتاب

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی ( ۹۲ ) از کتب اهدائی : بحر



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۸۱۵

۶



٦٢  
٤٤

كتاب مختصر الخصال

قد تم بحمد الله تعالى  
وإتمامه في شهر رجب سنة ١٢٠٠  
محمد رضا آشتي أصفهاني

كتاب مختصر الخصال



٩٢  
ع-٤

کتاب مختصر الخضر

قد تعجلت الاقوال في الكتاب المختصر الخضر

وانا قد ادرى من كتابي المختصر الخضر

محمد رضا اندرول

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠









بسم الله الرحمن الرحيم  
 بذلك يا من شرح صدور الخلق بالبيان  
 معنى ونور قلوبنا بلوامع النيران  
 ونقش على نديك مجد المويد دلایل اعجازه باسرار البلاغة  
 وعلى الله واصحابه الحوزين قصبات السقاية مضاه  
 الفصاحة والبراعة فيقول الفقير الى الله الغني مسعور  
 المذنب وسعد الثفان في هذا الله سبحانه والدين  
 وذاق حلاوة الخلق قد شرحت فيما مضى فليخص  
 القاصح ما غنيت به الاصباح من المصباح واودع  
 في كتابي تحت هذا الاطار وشيخه بلطاف  
 نعمته ما كان يد الافكار ثم رايت الكرام الفصل  
 ثم افقير في رواية يساهلوني صري الصلة في  
 قوة والاقول على بيان معانيه في شفا سنا  
 مدول من ان الحاصلين قد ناقضت همهم  
 اسرار طواعي الفارة وقد اعدت غلبهم  
 من كشاف خبيات اسراره وان التخليق  
 رقبه احداق الاخذ والانهاب ومدوا اعناق  
 المذنب على ذلت الخراب وكنت اخبر عن هذا الخط  
 صفاء الهدي دون مرابهم كشفا علماني بات  
 تحسب الطباع باسمه او مقبول الامام  
 خرمه لا يسعه قدرة البشر انما هو تبارك

ولعل

في القوي وانقدز وان هذا الغز قد غلب ليوم ما وضا  
 بدلا بلا اثر وذب زواة بغداد خلا فابلا مر حتى طارت  
 قينة اثار السلف دراج الرياح وسالت باعناق عداياك  
 الاحاديث البطاح واسا الاخذ والانهاب فاستر تاج له  
 للبيد فلما ارض من كاس الكرام نصيب وكيف ينصر عن الانوار  
 السائلون وبنال هذا فليعمل العاملون ثم ما زادهم مداغني  
 الاشعاع وخرايا وظاء في هواجر الطلب وانما فانصبت  
 في شرح الكتاب على وفق مقترح حمد ثانيا ولعنات العنايه في  
 انصار الاول ثانيا مع بنود الفريجة بغير البليات وجود  
 الفطنة بضرر الكذبات وتراعي البلدان في الاقطار  
 وبني الاوطان غني ولاوطار حتى طفقت اجوب كل غيرة  
 الامراء والحرز كل سطر منه في شطر من الغيرة يوم  
 يوم ما بالعقيق وبالعديب يوما ويوما بالخطيبا في  
 فقت بعون الله للانعام وقوضت عنه خيام الاختتام  
 ما كشفت عن وجوه خرايب اللثام ووضعت كنوز فؤاد  
 في صلب النعام سجد الزمان وساعد الاقبال ود  
 واجبات الامال ونكس في وجه رجائي المطالبات  
 تلقاء مدين الماريت حضرة من انام الانام في خل الامان  
 وافاض عليهم سجال العدل والاحسان ورد سبب استه  
 الغرار الى الجفان وسد هيبته دون يا جوج نقشة  
 طرق العدوان وانما زعم الفضابين وانكارت مسفته

علاوة



ووقع بافلام الخطيات على صحايف الصالح لنصرة الاسلام  
 منشورا وهو السلطان الاعظم مالك بن ابي الامير ملاذمار  
 العربي والعجم ملجاء صناديد ملوك العالم ظل الله على يدينا  
 وخليفته في خليفته حافظ البلاد وناجز العباد ناجي  
 ظلم الظلم والعناد رافع منار الشريعة النبوية ناصب  
 العلوم الدينية حافظ جناح الرحمة لاهل الحق واليقين  
 ماد سراق الامن بالنصر العزيز والفتح المبين كنه كمال  
 ملاذ الخلق قاطبة ظل الابرار لاهل الحق والدين ابو المظفر  
 السلطان جاني بيت خان خلد الله سراق عظمته وجلاله  
 وادام رواء نعيم الامال من سجال افضاله في ارضه  
 الكتاب التثبث باذيال الاقبال والاستقلال بالكلية  
 الرافعة والافضل جعلته خذمة لسيده التي من شرف  
 الاقبال ومعول رجا الامال ومبوء العظمى والاحكام والادب  
 محظ رجال الافاضل وملاذ ارباب الفضائل وعورت  
 الاسلام وغوث الانام بالنبي واله عليه وعليهم  
 بحمد الله الرحمن الرحيم  
 الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سمي تعلق  
 بالنعمة او بغيرها والشكر فعل بني عن تعظيم النعم لكونه  
 منها سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان فورد الحمد  
 لا يكون الا باللسان ومنه تعلق يكون النعمة وبغيرها ومنه تعلق  
 الشكر لا يكون الا بالنعمة ومورده يكون اللسان وغيره

فالحمد اعظم من الشكر باعتبار التعلق والخصر باعتبار المورد و  
 الشكر بالعكس لله عز وجل والواجب الموجد المسحق  
 لجميع المحاسن والعدو لجملة الاسمية للدلالة على الدوام  
 والنبات والتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام  
 مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل  
 في قوله اقرء باسم ربك على ما سمعني وان كان ذكر الله اهم نظرا  
 الى ذاته على ما انعم اي على انعامه ولم ينغرض للنعمة به اطلاقا  
 لقصور العبارة عن الاحاطة به ولا لا يتوهم اختصاصه بشئ  
 دون شئ وعلم من عطف الخاص على العام رعاية للاسما  
 ونفيها على فضيلة نعمة البيان من البيان بيان لقوله لم  
 تعلم قدم رعاية للسمع والبيان هو المنطق الفصيح المعرب  
 على الضمير والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصلاة  
 واقضاي من لغة الحكمة هي علم الشرايع وكل كلام وافق الحق  
 وترك فاعل الايتاء لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وقصد  
 الخطاب اي الخطاب المفصول بين الذي يتبليغه من جهة  
 به ولا يلتبس عليه والخطاب الفاصل بين الحق والباطل  
 على اليد اصله اهل بدليل اهل خص استعماله في الشكر  
 واول الخطر الاظهار رج طاهر كصاحب الحاجات والخطاب  
 الاختيار رج خيرة بالتشديد اما بعد هو من الظروف  
 البنية المنقطعة عن الاضافة اي بعد الحمد والصلوة والعمل  
 فيه اما النيات بها عن الفعل والاصل بها يكن من شئ بعد الحمد

اسم الذات

لبراعة

الحمد

بالنعم



ومما ههنا استدعاء والاسمية لا بد من شرط وفاء  
لازم له غالباً نعمت ايا معنى <sup>الشرط</sup> والشرط لزومها الفاء  
والمضيق الاسم فامس فلان من <sup>الشرط</sup> لازم وابقاء لا بد من الجملة  
فلما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ما مضى لفظاً  
او معنى كان علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها  
هو البديع من اجل العلوم قدراً وادقها سراً اذ به اى علم  
البلاغة وتوابعها لا يغير من العلوم كاللغة والصرف و  
الخو يعرف دقايق العربية واسترازها فيكون من ادق  
العلوم سراً ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استازها  
اى به يعرف ان القرآن معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة  
لاستغاله على الدقايق والاسرار الخارجة عن طوق البشر و  
هدا وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام وهو وسيلة الى  
القوى جميع السعادات فيكون من اجل العلوم لكون معلوم  
غايته من اجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز  
بالاشياء المحجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات  
الاعجاز لها استعارة تخيلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه  
الاعجاز بالصور الحسنه استعارة بالكناية واثبات الوجوه  
استعارة تخيلية وذكر الاستار ترشيع ونظم القرآن تاليف  
كلامه منبرية المعاني مناسفة الدلالات على حسب مامه  
يقضيه العقل لانه اليها في النطق ونتم بعضها الى بعض كيف  
والفقه وكان القسم الثالث من <sup>العلوم</sup> العلوم الذي صنفة الفاخر

فقيه

قدراً

الاعجاز

المنطق

المنطق

عذارة اى ذوابه مع عذرة الضمير عائد الى الفرع مستشتركة  
اى من نفقاتها ومن نفقاتها يقال استشتركة اى رفعه و  
استشتركة اى رفعه الى الغلى فضل العقاص في مثني ومرسل  
فضل اى تقييد العقاص جمع حقيقة وهي الخصبة المجموعة  
من الشعر والمثني المقبول يعني ان ذوابه مشدودة على الراض  
بخيوط وان شعرة ينقسم الى عقاص ومثني ومرسل والاول  
يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر والضابط هنا  
ان كل ما يعق الذوق الصحيح ثقيلاً منعر النطق فهو متنافر  
سواء كان من قرب الخارج او بعدها او غير ذلك على ما صرح به  
ابن الاثير في المثل السائر وزعم بعضهم ان منشأ الثقل مستشتر  
هو توسط اثنين المجردة التي هي من المموسة الرخوة بين التاء التي  
هي من المموسة المشددة والزاء المجردة التي هي من الممومة ولو  
قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الزاء المهملة ايضا  
من الممومة وقبل ان قرب الخارج سبب للنقل الخلل بالفصاحة  
وان في قوله لم اتخذ ثقلاً قريباً من المنشأ فيجوز فصاحة  
الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصحة لا يخرج عن  
الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية  
عن ان يكون عربياً وفيه نظر لان فصاحة الكلمات مأخوذة  
في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير  
على ان هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام  
العزق ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة

من

من

من



في رد اشغال الفران على كلام غير فصيح بل على كلمة مما يقود الى  
نسبة الجمل او العجز الى اللام عن ذلك علوا كبيرا والغاية كون  
الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولما توسع الاستعمال نحو  
مشرح في قول العجاج ومقلد وحاجا من حجاج اي مدققا منقلا  
وقالنا اي شعرا اسود كاللحم ومزينا اي انفا متزجا اي  
كالشيف السرخي في الدقة والاشياء وسرح اسم قين  
ينسب اليه السيوخ او كالتسراج في البريق واللحان فان  
قلت لم يجعلوه اسم مفعول من سرح الله ويخدا اي يغير  
وحسنه قلت هو ايضا من هذا القبيل او ما خوذ من السراج  
على ما صرح به الامام المروزي في حيث قال السرخي منسوب  
ويكون ان يكون وصف بذلك لكن ما به وروقه حتى  
كان فيه سراجا ومنه قيل سرح الله امرت اي حسنه ونحو  
والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف قانون مفردات اللفظ  
للموضوع اعني على خلاف ما ثبت عن الواضع نحو الاجل بفتك  
الادغام في قوله الحمد لله العلي الجليل والقياس الاجل في  
الوماء ولي يائي وعور فصيح لانه ثبت عن الواضع ذلك  
في افضاحة المفرد مخلصه مما ذكر ومن الكراهة في التثنية بان  
يكون اللفظ بحيث يتجمل التثنية ويغيره من سماعها نحو  
الجرحي في قول ابي الطيب مباركة الاسماء غير اللقب  
كريم الجرحي اي النفس شريف النسب ولا غير من الخيل  
الابيض الجملة ثم استعمل لكل واضح معروف وفيه نظر

فانهم

العلامة ابو يعقوب يوسف السكاكي اعظم ما صنفه اي في علم البلاغة  
وتوابعها من الكتب المشهورة بان لما صنف نغما تميز لا عظم لكونه  
اي القسم الثالث احسنها اي احسن الكتب المشهورة ترتيبا هو وضع كل  
شيء في مرتبة او لكونه اقربا هو تهذيب الكلام واكثر ما في اكثر  
الكتب الاصول جدا هو متعلق بمحذوف تفسير قوله جعل لان معمول  
للمصدر لا يقدم عليه والحجج واز ذلك في الظروف لانها ما بالكيفية  
مراجعة من الفعل ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن  
الحشو وهو الزايد المستغنى عنه والتطويل وهو الزايد على اصل الماد  
بلائدة وستعرف الفرق بينهما في بحث الاطباء العقيد وهو كوكب الكلام  
صافقا لا يظهر معناه لسهولة قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار  
لما فيه من التطويل فغفرا اي احتاجا الى الايضاح لما فيه من العقيدة والى  
التجريد عما فيه من الحشو الفت جواب لما مختصر بعض ما فيه اي في القسم  
الثالث من القواعد جمع قاعدة وهو حكم كل ينطبق على جميع جرياته لغز  
احكامها منه كقولك كل حكم مع منكر يجب توكيده ويشتمل على ما يحتاج  
اليه من الامثلة وهي الجريته المذكورة لا يوضح القواعد والشواهد  
وهي الجريته المذكورة لاثبات القواعد في احض من الامثلة ولم ال من الاول  
هو التفسير جهدا اي اجتهادا فلا استعمال الاول هو بنا متديا الى مفعول  
حذف المفعول الاول والمعظم امتك جهدا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق  
ما ذكره من الابحاث وتهذيبه اي تفصيله وتبليغه اي المختصر اقرضا  
اي اخذا من ترتيبه اي ترتيب السكاكي والقسم الثالث ضافة للتعداد الى

ترتيب

تدقيق



الفاعل والمفعول وله ان بالغ في اختصار لفظه تقريبا مفعولا لما  
 تضمنه من ارباب الخصال والاختصار وتقريبها لتطابقها  
 اي تناوله وطلب التمهيد فتمهله على طالبه والتمهيد المختصر  
 وفي وصف مولفه بانه مختصر منفتح سهل المآخذ يرضى بانه  
 لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد فيه كانه القسم الثالث  
 واضفت لذلك المذكر من القواعد وغيرها فواتر عثر  
 اي اطلقت في بعض كتب القوم عليها اي على تلك القواعد وروايت  
 لم اظفر في كل اسم احد بالصرح بها اي بتلك الروايت ولا الاشارة اليها  
 بان يكون كلامهم على وجه يمكن فهمها منه بالتيقن وان لم يقصدوها في  
 المقصود والمحال ان يتبين الاشارة وسبب تليق الفتح يطابق اسمها  
فانما اسئل الله سبحانه وتعالى فصل في جعل الواو للحال من فضله حال من ان يقع  
به اي بهذا المختصر كانفع باصله وهو الفتح او القسم الثالث منه  
انه اي الله وفي ذلك الفتح وهو حجب اي حجب وكذا لا اسئل غيره  
مضى هذا كان الانبياء سئل والله اسئل بتقديم المفعول ويعلم  
الوكيل عطف اما على جملة وهو حجب والحجب من محذوف اي قوله  
فقال نعم الجيد فيكون من باب اسئل الله الانسانية على الاسمية  
الانسانية واما على اي وهو نعم الوكيل والحجب هو التمهيد المقدم  
على ما صرح به صاحب الفتح وبغیره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف على  
على المتردد على تقدير فعل على الانبياء على الانبياء فعل على  
وعلى كلا التقديرين

٢٠  
 ٢١

قد عطف الاشياء على الاخبار مقدمة رتب المختصر على مقدمة  
 وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد  
 في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه  
 الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا  
 فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد للمعنى فهو الفن الثاني  
 والافضل الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث فم  
 كايين اثنا عشر ولما اجر كلامه في اخر هذه المقدمة الى اختصار  
 المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التبريد العلم به  
 بخلاف المقدمة فانه لا يفرض ايرادها بلفظ المعرفة في هذا  
 المقام والخلاف في ان تنوينها للتعظيم والتقليل مما لا ينبغي  
 ان يقع بين المحصلين والمقدمة ما اخذت من مقدمة الجلبش  
 للجماعة المتقدمة منها من قدم بغير تقدم يقال مقدمة العلم  
 لما يشوق عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة  
 من كلامه قدمت ما هم المقصود لا ريبا طلبها وان شاع بها في  
 وهي ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة ولخارج علم البلاغة  
 في علم المعاني والبيان وما يلزم ذلك ولا يخفى وجه ارتباطها  
 بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفى  
 على كثير من الناس الفصاحة وهي الاصل نبي عن الظهور  
 ولا بانه يوصف بها المرقوم مثل كلمة فصحة والكلام مثل كلام  
 فصيح وقصيدة فصيحة قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليحتمل  
 الاسنادي وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل

فم

وفي



على اسناد يصح السكوت عليه مع انه ينصف بالفصاحة وفيه  
نظر لانه انما يصح ذلك لو اطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح  
ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز ان يكون باعتبار  
فصاحة المفردات على ان الحق انه داخل في المفرد لانه يقال على  
ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثني والمجمع وعلى ما يقابل الكلام  
ومقابلته بالكلام ههنا قرينه على انه اريد به المعنى الاخير  
اعنه ما ليس بكلام و يوصف بها المتكلم ايضا يقال كاتب فصيح  
والبلغة وهي تبني عن الوصول والانهاء يوصف بها الاخيار  
فقط اى الكلام والمتكلم دون المفرد اذ لم يسمع كلمة بليغة والتعليل  
بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تحقق  
في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم وان اقم  
كلام الفصاحة والبلاغة ولا نعتزج المعاني المختلفة الغير  
المشتركة في امرين في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الجاجب  
المستثنى الى متصل ومنقطع ثم عرف كلا على حدة فالمتصاحف في  
المفرد قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة  
على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة  
المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفها عليها فخلوص  
المفرد من تنافر الحروف والغرائز ومخالفة القياس اللغوي  
اى المشتب من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص  
لا يخفى عن قساح والتنافر وصف الكلمة يوجب ثقلها على  
اللسان وعسر النطق بها نحو مستشعر رافى قول امرئ القيس

في الفصاحة او هو بدى والنحو هو امرئ القيس

عقود

لان الكرامة في السمع انما هي من جهة الغاية المفسرة بالوحشية مثل  
تكاكاهم وافر نقعوا ونحو ذلك وقيل لان الكرامة في السمع وعدها  
يرجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ وقد نظر  
اللفظ باستكراه الجري دون النفس مع قطع النظر عن النغم  
والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر  
الكلمات والتعقيد مع فصاحتها هو حال من الضمير في خلوصه  
واخره عن مثل زيد اجلل وشعره مستشعر وانفهمه  
وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها السلم من الفصل بين  
الحال وذيها بالاجنب وفيه نظر لانه لا يكون قيدا للتنافر الا  
للخلوص ولانهم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير  
الفصيحة فصيحاً لانه يصدق عليها انه خالص عن تنافر الكلمات  
حالكه فصيحاً فافهم فالضعف ان يكون تاليف الكلام  
على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور كالاضار قبل  
الذكر لفظاً ومعنى وحكا نحو ضرب غلامه زيدا والتنافر  
ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحاً  
نحو وليس قريب قبر خرب هو اسم رجل قبر وصدر البيت  
وقبر خرب بكان قفراى خال من الماء والكلام وذكره عجائب  
الخواقات ان من الجن نوع يقال له الهائف صياح واحد منهم  
على حرب بن امية مات فقال ذلك الجن هذا البيت وقوله  
كريم متى امدح امدح والنورى متى واذا اما لمتد متد وخلا  
والواو في والنورى للحال وهو مبتدأ خبر قوله معنى وانما مثل

في الفصاحة

عقود



بتا لم لان الاول مشابه في الثقل والثاني به وبه ولا ان مشابه  
 التعلل في الانقش اجتماع الكلمات وفي الثاني جروفت منها وهو  
 تكرير امده دون جرد الجمع بين الماء والماء لو وقع في التكرير  
 مثل فسيح فلا يصح القول بان مشابه هذا التعلل في الفصل  
 ذكر صاحبنا سميع بن عباد انما اشبه هذه القصيدة بجمعة  
 الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذه البيت قال الاستاذ هذا  
 تعرف فيه شيئا من الجملة فلا نعم مقابلة المدح باللوهم وانما  
 يقابل بالمدح والثناء فقال الاستاذ غير هذا ان يد فقال لان  
 غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرير في امده امده مع  
 الجمع بين الماء والماء وما من جروفت اطلق خارج عن هذا المعنى  
 كما في كل التناقض فاني عليه صاحب والتعقيد اي قور  
 الكلام محقق ان لا يكون الكلام ظاهر التعلل على المراحل  
 واقع انما في النظم بسبب تقديم او تاخير او حذف وغير  
 ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد كقول الفرزدق في غزال  
 هشام ابن عبد الملك وهو ابو جهم هشام بن امية الخ  
 ونام مثله في النامير الامثلة ابوانه حتى ابوه يقال به اي  
 ليس مثله في النامير حتى يقال به اي احد شيئا في الفضائل  
 الامثلة اي رجل اعطى الملك بعض هشام ابوانه اي ام ذكر  
 الملك ابو اي ابوانه الممدوح اي لا يماثل واحد الا ابن  
 اخيه وهو هشام فبها فضل بين البيداء والخبر اعني ابوانه  
 ابو بلا حتى الذي هو حي وبه الوسوسة والصفحة اعني حتى

مع

بلار به بالاجتناب الذي هو ابوق والتقديم المستثنى اعني مكانا على  
 المستثنى منه اعني حتى وفصل كبير بين البيت وهو حي و  
 المبدل منه وهو هشام وهو له مثله اسم ما وفي الناس حين  
 ولا املا منصوب التقديم على المستثنى منه فيل ذكر كصنف  
 التالف يعني عن ذكر التعقيد القلي وفيه نظر لجواز ان  
 يحصل التعقيد باجتماع عن اسور وجبة لصعوبة فهم  
 المراد وان كان كل منهما جاريا على قانون النحر وهذا يظهر فساد  
 ما قيل انه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم  
 المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز بالان  
 الخاء اذ لا يخفى انه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل  
 الشك والضعف واساق الانقال عطف على قوله اما في النظم  
 اى لا يكون ظاهر الدلالة في التعلل في انتقال الذهن من المعنى الاول  
 المفهوم بحسب اللغز الى الثاني المقصود وذلك بسبب ان  
 اللوازم البعيدة المنفردة الى الوسايط الكثيرة مع سق  
 الغرائب الدالة على المقصود كقول الاخى وهو عباس بن الاحنف  
 ولم يقل كقول بلال بن رباح عود الضمير الى الفرزدق ساقط  
 بعد الدلالة على التقرير وتسلط بالرفع هو القصيدة عني  
 الدموع تجعل سبيل الدموع كناية عن العائذ والذين  
 واصاب بكثرة اخطا في جعل جود العين كناية عما يجردهم  
 التلذذ من الفرح والسرور فان الانتقال من جود العين الى  
 جعلها بالدموع محال رادة البكاء وهي حالة النحر لا الى

هذا البيت  
 من البيت  
 من البيت  
 من البيت

في البيت  
 في البيت  
 في البيت

انما هو  
 انما هو  
 انما هو



صدا من المبرور الحاصل بالملفات ومعنى البيت في اليوم  
الطيب نفسا بالبعد والفراق واظهارا على مقياسه الاحتزان  
ولا شوائب والتجريح خصا صغرها والحقن الاحتزان بفيض  
الدموع من معنى لا يتنبأ به العقل وصل يدوم وتنبأ به  
لان ولد فان الصبر مفتاح الفرج المثل اشار الشيخ عبد  
الفاخر في دلائل الامحان وللقوم منها كلام فاستد اوردها  
فيل فيه احد الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثر التكرار وتتابع  
الاضافات لقوله وتسعدني في غرق بعد غرق سبوح اى  
فر من حسن الجرى لا شعب راكشا كافيا تجري في الماء لها  
صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق بشواهد  
وشواهد فاعل الظر فلا عن ما يعنى ان لها في نفسها انما  
دالة على اجابها قبل التكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى ولا  
يخفى انه لا يحصل كثرة بذكر ثالثا وفيه نظر لان المراد  
بالكثرة ههنا ما يقابل الواحد ولا يخفى حصولها بذكر ثالثا  
وتتابع الاضافات مثل قوله جملة جري جملة الجندل  
اجمعي فانت بمنزلة من سعاد وسمع فيه اضافة جملة  
الجري على جملة الجندل وجملة الجندل على الجري  
ثانيه لاجمع قصرها للضرورة وهي ارض ذات رمل  
لا تثبت ثباتا وللضرورة تعظم الشيء والجندل ارض ذات  
حجارة والجمع هدير للهام والحق وقوله فانت بمنزلة  
وحيث تراكب سعاد وسمع صوتك يقال فلان بمنزلة

وسمع اى حجتا له واسمع قوله كذا في الصحاح فظاهر فساد  
سابق ان سعاد انت بموضع نرين منه سعاد وتسمعون كلامها  
وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل وفيه نظر لان كثر  
من كثر التكرار وتتابع الاضافات ان نقل المقادير به في الذكر  
فقد حصل الاحتراز عنه بالناسخ والا فلا يحل بالفصاحه كيف  
وقد وقع في التنبأ به مثل داب قوم فوج وذكر ردة رة عباد  
ونفس وما سواها فالله ليجريها وتكونها والفصاحه في  
التكلم ملكة وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض لا يثبت  
تعلقه على تعقل الغير ولا يقتضي القسمة واللا قسمه في مجازا فتدله  
او كذا يخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية مثل الاضافة والظن  
والانفعال ونحو ذلك ويقولنا لا يقتضي القسمة الكيات ويقولنا  
واللا قسمه النقطه والوحد وفوتنا او ثابا ليدخل فيه مثل  
العلم بالمعلومات المنقضية للقسمة او اللا قسمه فقوله ملكة  
اشعار بانه لو عبر عن المقصود بلفظ فصح لا يسمى فصحا في  
الاصطلاح مالم يكن ذلك راسخا فيه وقوله يقتدرها على التعبير  
عن المقصود دون ان يقول بغير اشعار بانه لا يسمى فصحا زاجر  
فيه تلك الملكة سوله وجد فيه التعبير لم يوجد وقوله بلفظ  
فصح ليم المزد والمركب اما المركب فظاهر واما المزد فكما يقول  
عند التعداد فان علام جارية ثوب يساط الى عبر ذلك  
والله اعلم في الكلام بلفظه لمقتضى الحال مع فصاحته اى  
فصاحه الكلام والحال هو الاسود الداغى ان يجبر مع الكلام



الذي يؤدّي به اصل المراد خصوصيته ثم وهو مقتضى الحال  
مثلا كون الخطاب سكر الحكم حال مقتضى تأكيد الحكم والتأكيد  
مقتضى الحال يقولان زيدا في النار مع كذا بان كلامهم مطابق  
لمقتضى الحال وتحقيق ذلك انه من جزئيات ذلك الكلام الذي  
يقضي له لا فان لا نكار ولا يقتضي كلاما موكدا وهذا  
مطابقا له بمعنى انه صادق عليه على عكس ما يقال ان الكلي  
مطابق للجزئيات وان اردت تحقيق هذا الكلام فارجع  
ما ذكرنا في الشرح في تعريف علم المعاني وهو اي مقتضى الحال  
يختلف لان مقامات الكلام متفاوتة لان الاعتبار لا يفرق  
هذا المقام بغابر الاعتبار الا يفرق بذلك وهذا عين تفاوت  
مقتضيات الاحوال لان التفاوت بين الحال والمقام انما هو  
بحسب الاعتبار وهو انه يتوهم في الحال كونه زيدا لورود  
الكلام وفي المقام كونه محلا له وفي هذا الكلام اشار الى  
الاضطراب مقتضيات الاحوال وتحقيق مقتضى الحال فقام كل  
من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر بيان مقام خلا فيه  
اي خلاف كل منها يعني ان المقام الذي يناسبه تنكير  
المستند اليه والمستند ببيان المقام الذي يناسبه التعريف  
ومقام اطلاق الحكم او التعليق والمستند اليه والمستند  
او متعلقه ببيان مقام تعيينه بهوكا واذا قسرا وتابع  
او بشرط او مفعولا وما اشبه ذلك ومقام تقديم المستند  
اليه والمستند ومتعلقه ببيان مقام تابعين وكذا مقام ذكر

بما ان مقام حذفه فقولنا خلا فيه شامل لما ذكرنا وانما فصل  
قوله مقام العصر ببيان مقام الوصل فيها على عظم شأن هذا  
الباب وانما لم يزل مقام خلا فيه لانه الحصر واظهر لان خلاف  
الفصل به والوصل والتدبير على عظم الشأن فصل قوله  
ومقام الايجاز ببيان مقام خلا فيه اي الاطناب والساوان  
وكذا الخطاب الذي مع خطاب البقي فان مقام الاول ببيان  
بقلم الثاني فان الذي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة  
والمعاني الخفية ما لا يناسب البقي ولكل كلمة مع صلاحيتها  
اي مع كلمة اخرى صلاحيتها مقام ليس لتلك الكلمة مع ما  
يشار لتلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد  
اقتراءه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من  
ادوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا  
القياس وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته  
لا اعتبار المناسب وانخطا له اي انخطا ط شانه بقدر ما  
اي بعدم مطابقته لا اعتبار المناسب والمراد بالاعتبار  
الاسم الذي اعتبر المتكلم مناسبا بحسب السبق او بحسب  
تتبع تراكيب البلغة بقوله اعتبر ث الشيء اذا نظرت اليه  
وراعيت حاله واواد بالعلوم العلوم النصيح وبالحسن الحسن  
المتبقي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لحصوله  
بالمختصات ابديته فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب  
لحال والمقام يعني اذا علم ان ليس ارتفاع الكلام النصيح الحسن



الذي لا يطابقه الاعتبار المناسب لا غير على ما بين في اضاف  
المصدر ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة  
الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب  
ومقتضى الحال واحد والما صدق انه لا يرتفع الا بمطابقة  
الاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بمطابقة لمقتضى الحال فليتل  
فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ يعني انه يقال كلام بلغة  
لكن الامر حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار اقاذه المعنى  
اي الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق باقاده وذلك  
لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى  
الحال وظاهر اعتبار المطابقة وعدتها انما يكون باعتبار  
العاني والغرض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة  
والكلم المعجزة وكثيرا ما نصب على الطرف لانه من صفة الاحكام  
وما لنا كد معني الكرم والعامل فيه قوله يشي ذلك الوصف  
المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة فحين يقال ان اجلا  
الفران من جهة كونه في اعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا  
المعنى ولها اي لبلاغة الكلام نظر ان اعلى وهو حد الاعجاز  
وهو ان يرتفع الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر  
ويخرج عن معارضة وما يقرب منه عطف على قوله وهو  
والضمير في منه عائد الى اعلى يعني ان الاعلى مع ما يقرب منه  
كلام حد الاعجاز هذا هو الموافق لما في التناج وزعم بعضهم  
انه عطف على حد الاعجاز والضمير عائد اليه يعني ان الطرف

الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وفيه نظر  
لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى وقد اورد  
ضمنا ذلك في الشرح واسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه  
الى مادونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل الحق  
الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الجوارح  
تصد عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف  
ولخواص الزايدة على اصل المراد اي بين الطرفين  
متراتب كقوله متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت  
المقامات ورعاية الاعتبارات والبعده من اسباب  
الاخلال بالفصاحة ويتبعها اي بلاغة الكلام وحق  
آخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا  
وفي قوله يتبعها اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام  
عرضي خارج عن حد البلاغة والى ان هذه الوجوه انما  
تعد تحسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها  
تابعة لبلاغة الكلام لانها ليست مما يجعل المتكلم  
متصفا بصفة و البلاغة في المتكلم ملكة يتقدر بها  
على تأليف كلام بلغة فاعلم بما تقدم ان كل بلغة كلاما فان  
او متكلما على استعمال المشترك في معنييه او على تأويل  
كل ما يطلق عليه لفظ البلغة فصيح لان الفصاحة متوافرة  
في تعريف البلاغة مطلقا ولا عكس بالمعنى اللغوي اي  
ليس كل فصيح بلغة فاجاز ان يكون كلام فصيح غير

وسنرى

على



مستند

مطابق لمقتضى الحال ولا يجوز ان يكون لاحد ملكة التعيين  
القصور بلقط فصيح من غير مطابق لمقتضى الحال وعلم  
ايضا ان البلاغة في الكلام مسرجعها اي ما يجب ان يتصل  
حتى يمكن حصولها كايقال مسرجع الجود الى المعنى الى الاحتراز  
عن الخطاء في تادية المعنى المراد والا لربما اذى المعنى المراد  
بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا والتميز  
الكلام الفصيح من غير ولا لربما او ورد الكلام المطابق  
لمقتضى الحال غير فصيح ولا يكون بليغا لوجوب الفصاحة  
في البلاغة ويدخل في تميز الكلام الفصيح من غير تمييز  
الكلمات الفصيحة من غيرها المتوقفة عليها والشأن  
اي تمييز الفصيح من غير منه اي بعضه ما يبين  
اي يوضح في علم من اللغة كالغريبة وانما فاصن اللغة  
اي معرفة اوضاع المفردات لان اللغة اعم من ذلك فتعني  
به يعرف تمييز السلام من الغريبة عن غير بمعنى ان من  
تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات لما تولى  
علم ان ما عداها مما ينقل الى التقير او يخرج فهو غير سالم  
من الغريبة وهذا يبين فساد ما قيل انه ليس في علم اللغة  
ان بعض الالفاظ يحتاج في معرفته الى ان يتحقق عنه  
في الكتب المبسوطة في اللغة او في علم الصرف كحقيقة  
الغياس دون الاجل او في علم النحو كصحة التاليف  
والتعقيد اللفظي او يندك ان الجرس كالتنافر اذ به يعرف

ادب  
حرف  
ان  
الغيا

الغنى

ان مستند ما متنا فردون مسرفه وكذا تنافر الكلمات وهو  
اي ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحق فالغنى عايد  
الى ما ومن زعم انه عايد الى ما يدرك بالحق فقد شبهه بالمتنافر  
ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا الحق  
تميز السلام عن التعقيد المعنوي عن غير فعلم ان مسرجع البلاغة  
بعضه مميكن في العلوم المذكورة وبعضه يدرك بالحق وفي الامور  
عن الخطاء في تادية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي  
لمشت الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعاني  
للاول وعلم البيان للشأنى واليه اشار بقوله وما يحتز به  
عن الاول اي الخطاء في تادية المراد علم المعاني وما يحتز به  
عن التعقيد المعنوي علم البيان وهو ما يبين علم البلاغة  
لكن ما مزيد اختصاص لها بالبلاغة وان كانت البلاغة  
تتوقف على غيرها من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة نواحي البلاغة  
الى علم اخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار بقوله وما  
يعرف به وجوه النصيب علم البديع ولما كان هذا المختصر في  
علم البلاغة ونواحيها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون وكتبوا  
من الناس ليشي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاخرين بعلم  
البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى  
وجوه المناسبة الفز الاول علم المعاني فذكره على البيلك  
لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة لثلاثة  
الحال وهو مسرجع علم المعاني مع علم البيان مع زيادة

الاول علم



شيء آخر وهو ان الله تعالى الوعد في طرق مختلفة وهو علم اي  
ملكه يقدر بها على ادراكات جزئية ويجوز ان يريد به  
نفس الاحول والقواعد المعلومة والاستواء المعرف في  
الجزئيات قال تعالى احوال اللفظ العربي اي هو علم  
يستلزم منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من  
جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد هو جزء منها  
امكننا ان نعرفه بذلك العلم وقوله التي هي مطابق اللفظ  
الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاملا  
والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في  
تادية اصل المعنى وكذا التثنيات البدعية من التجيير  
والترصيع ونحوها مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد  
علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها مطابق لها اللفظ  
مقتضى الحال لظهور ان ليس علم المعاني عبارة عن تصور  
معاني التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير وغير ذلك و  
هذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن  
احوال اللفظ من هذه الحكمة والمراد باحوال اللفظ الامور  
العارضة له من التقديم والتأخير والاشات والحذف و  
غير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكلم  
بكيفية مختصة لانفس الكيفيات من التقديم والتأخير  
والتعريف والتشكيك والماضي القوي بافعالها مطابق  
اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك

بالمفسر لخص منه بالتفسيرين السابقين لانه اعبر في الصري  
مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقه  
بفهمه بناء على ان اعتقاد المطابقة مستلزم مطابقة  
لاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد وكذا اعتقاد  
عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد انقصر  
في التفسيرين السابقين على احدهما دليل اقوى على الله كذا  
ام به حجة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر  
والفسر على ما يدل عليه قوله اذ امزقتم كل ممزق  
انكم لفي خلق جديد في الاقترى واخبار حال الجنة على  
سبيل من المظن ولا شك ان المراد بالثاء اي الاخبار  
حال الجنة لا قوله ام به حجة على ما سبق الى بعض الاولاهم غير  
الكذب لانه فسيحة اي لان الثاني قسم الكذب اذ المعنى الكذب  
ام الخبر حال الجنة وقسم الشيء يجب ان يكون عينه  
الصدق لانهم لم يعتقدوا اي الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا  
يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو من احوال اعتقادهم  
ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه كان ظاهره اذ لم يكونه  
خبر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل  
اللسان عارفين باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بمباين  
ولا كاذب حتى يكون محذاهم بزمهم وعلى هذا لا يتوجه ما قيل  
انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لانه لم  
يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق



فلما لم يرد هذا الاستدلال بان اللفظ اي معنى له بحيث  
 اظهر بغير فقه عنه اي عن عدم الافتراء بالجملة لان الجحش لا  
 افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد الجحش وانما الجحش بما  
 الكذب بل لما هو لخص من مائة الافتراء فيكون حصص الجحش  
 الكاذب من عهدهم في نوعه اعني الكذب عن عمد والكاذب عن غير  
 لحوال الاستناد للخبر وصحته كذا او ما جرى مجراها الى اخرى  
 بحيث يفيد ان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم لاخرى ومنه  
 عنه ولما قدم بحث الخبر اعلم شأنه وكيفية مباحثته فقدم لحوال  
 الاستناد على حوال الاستدلال به والمسلم مع تامة النسبة على الطرفين  
 لان البحث في علم المعاني انما هو عن احوال المصنف فيكون مستند  
 اليه او مستند اليه والوصف لنا يتحقق به تحقيق الاستناد والنوع  
 على الكيفية انما هو كذا الطرفين ولا بحث لنا عنها لانه ان  
 الخبر اي من يكون صدق الاخبار والاعلام والافعال  
 الخبرية كثيرة لما نورد لا غرض اخر غير افادة الحكم او لا يزيد  
 مثل الخبر والتخبر في قوله حكايته في رتبة وضعها  
 انني وما اشبه ذلك بخبر متعلق بقصد افادة الخطاب  
 خبر ان اما الحكم مفعول الافادة او كونه او يكون الخبر على ما  
 اي الحكم والمواد بالحكم منها وقوع النسبة ما لا وقوعه وكونه  
 مقصود الخبر بخبر الاستدلال بتحقيقه في الواقع وهذا ما  
 من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى واستفادته ولا في تحقيق  
 ان مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه ان القيام ثابت لزيد

الحكم

هذا الخبر  
 على الخبر  
 من الخبر

الحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيره ما قبل مدعي الخبر  
 مطابقة اي مطابقة حكم الواقع وهو الخارج الذي يكون له  
 الكلام الخبري ولا يخبر اي كذب الخبر عنه اي كذب لم يطابق  
 الواقع يعني ان الشيعي الذين وقع بينهما شبهة في الخبر لا بد  
 ان يكون بينهما شبهة في الواقع اي مع قطع النظر عما في الذهن  
 وعما يدعي عليه الكلام فطابقة ذلك النسبة للمفهوم من الكلام  
 للشبه التي في الخارج بان يكونا شيعيين وسليبيين صدق  
 وعندهما بان يكون احدهما ثبوتية والاخرى سلبية  
 كذبت وقيل صدق الخبر مطابقة لا اعتقاد الخبر ولو كان  
 ذلك لا اعتقاد خطأ وغير مطابق للواقع وكذب الخبر عندهما  
 اي عدم مطابقة لا اعتقاد الخبر ولو كان خطا فقول  
 القائم السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا  
 غير معتقد كذبت والمراد بالاعتقاد الحكم الصحيح الجازم او  
 الراجح فيم العلم والظن وهذا بشكل خبر المناكير لعدم  
 الاعتقاد فيه فيلزم الوساطة ولا يتحقق الا بخصار الفهم  
 الا ان يقال انه كاذب لانه اذا شقي الاعتقاد صدق عدم مطا  
 بقته الاعتقاد والكلام في ان المشكوك خبر او ليس بخبر  
 مذكور في الشرح فليطالع منه بدليل قوله اذ بانك لنا  
 قالوا تشهدك انك لرسل الله والله يعلم انك لرسله والله  
 يشهد انك لما افيد لكاذبون فانه جعلهم كاذبين في  
 قولهم انك لرسل الله لعدم مطابقة الاعتقاد صراحا

فقولنا تشهدك انك  
 لرسل الله والله يعلم  
 انك لرسله والله يشهد  
 انك لما افيد لكاذبون



طابقا للواقع وردة هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون  
في الشهادة وفي ادعائهم للمواطاة قال الكذبت رجع الى الشهادة  
باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو ان هذه  
الشهادة من القلب وخلص الاعتقاد بشهادة ان والزم  
للجمل الاسمية او المعنى انهم لكاذبون في جميعها اي سميت  
هذا الاخبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد  
فقوله سميتها مصدر مضاف الى اللفظ لثانيه والاول محذوف  
او المعنى انهم لكاذبون في الشهود بها عني قولهم انك لرسول  
كن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل  
لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم  
وان كان صادقا في نفس الامر فكانه قبل من عوانهم كاذبا  
في هذا الخبر الصادق وح لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة  
للوواقع فليتناصل لبيان وجه ان هذا اعتراف بكون الصدق  
والكذب راجعين الى الاعتقاد لما لاحظ انك انحصار الخبر  
في الصدق والكذب وان ثبت الواسطة وزعم ان صدق  
الخبر مطابقة للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق والكذب  
عدمها اي عدم مطابقته للواقع معه اي مع اعتقاده  
غير مطابق وغيرها اي غير هذين الطرفين وهي ادعاء  
المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة او يدون الاعتقاد  
اصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او يدون الاعتقاد  
اصلا ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب

في الفرج واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار  
ان التاكيد وتركه مثله من الاعتبارات الراجعة الى نفس  
الجملة وتخصص اللفظ بالعرف مجرد اصطلاح لان الصناعة  
انما وضعت لذلك وتخصص المقصود من علم المعاني في المانية  
ابواب انحصار الكل في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات احوال  
الاسناد الخبري واحوال المسند اليه واحوال المسند واحوال  
متعلقات الفعل والفعل والانشاء والفصل والوصل والجزاء  
والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر  
او انشاء لانه كالتحالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين فلية  
بنفس المنكسر وهو تعلق احد الشين بالآخر بحيث يصح السكون  
عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرها مما في الانشائيات  
ونفسها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه او سلبه عنه خطأ  
2 هذا المقام لانه لا يشتمل النسبة في الكلام الانشائي فلا يصح  
التقسيم فالكلام ان كان لنفسه مخرج في احد الانشائية الثلاثة  
اي يكون بين الطرفين الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقة  
اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان تكونا تامين او  
سليبين او لا تطابقه بان تكون النسبة المفهومة من الكلام  
ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سليبتة او بالعكس خبر  
اي والكلام خبر ولا اي وان لم يكن لنفسه خارج لذلك  
فانشاء وتحتوي ذلك ان الكلام اذا ان تكون نسبة بحيث  
تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجلا له من غير قصد الى كونه



فالأعلى نسبة حاصلته في الواقع بين الشئين وهو إنشاء أو تكون  
 نسبة بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية مطابقة أو لا  
 مطابقة وهو الخبر لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في  
 ذهن لا بد أن يكون بين الشئين ومع قطع النظر عن ذهن  
 لا بد أن يكون بين خبرين الشئين في الواقع نسبة شبيهة بأن  
 يكون هذا ذلك أو سلبية بأن لا يكون هذا ذلك فان القيلام  
 حاصل لا يزيد قطعاً سواء قلنا أن النسبة من الأمور الخارجية  
 أو ليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية والخبر  
 لا بد أن من مسند إليه ومسند واستاد والسند قد يكون  
 له منطقتان إذا كان فعلاً أو في معناه كالمصدر واسم الفاعل  
 والمفعول وما أشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر  
 وكل من الاستاد والتقليد أما بغيره وبغيره وقصر وكل جملة قد  
 أخرى ما معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام بالبلغ إنما هو  
 على أصل المراد لغايق أحمد من التطويل على أنه لا حاجة إليه  
 بعد تعيين الكلام بالبلغ أو غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا  
 ظاهراً حتى لا نجمع ما ذكر من النص والفصل والرجل والجماد  
 ومقابلته إنما هي من نحو الجملة والاستدلال والاستدلال  
 التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام  
 بيان سبيل فرايبها وجعلها ابواباً بينها وقد تضمنت ذلك  
 في المخرج نبيه على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق  
 إشارة إلى اليد في قوله تطابقه ولا تطابقه اختلف القائلون

لا بد أن من مسند إليه  
 مسند واستاد  
 السند قد يكون  
 له منطقتان  
 إذا كان فعلاً  
 أو في معناه  
 كالمصدر  
 واسم الفاعل  
 والمفعول  
 وما أشبه ذلك  
 ولا وجه لتخصيص  
 هذا الكلام  
 بالخبر

وقيل معنى ما أن ناما شئ من العقل وفيه نظر لأن  
 المناسب أن يقال أن تامل بملأه لا تامل العقل بل تامل  
 حولاً ريب فيه ظاهر هذا الكلام أنه مثلاً جعل منكراً للحكم  
 كغيره ويترك التأكيد لذلك ويأمنه أن معنى لا ريب فيه  
 ليس القرآن بمنظومة للريب ولا ينبغي أن يرتأى فيه و  
 هذا الحكم مما ينبغي كثير من المخاطبين لكن شغل الأكارم منزلة  
 عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن  
 يرتأى فيه والاحسن أن يقال أنه نظير لتزويل وجود  
 الشئ منزلة عدمه بناء على وجود ما يزول فإنه نزول  
 ريب المرتابين منزلة عدمه تغوياً على ما يرى حتى  
 حجب نفي الريب على سبيل الاستغناء نزل لأنكار منزلة  
 عدمه لذلك حتى نزل التأكيد وهكذا أي مثل  
 اعتبار أن لا ثبات اعتبارات النفي من التحديد عن  
 المؤكديات في الابتداء وتقويتهم بمؤكد استحساناً في الطلوع  
 وجوباً للتأكيد بحسب الأكارم تقول لحالي الذهن مأزاة  
 فأما أوليس زيد فأما وللطالب ما زيد بقاءم والسك  
 والله ما زيد بقاءم وعلى هذا القياس ثم الاستدلال  
 سواء كان انشائياً أو اخبارياً منه حقيقة عقلية لم  
 يقل أما حقيقة وأما حجاز لأن بعض الاستدلال عند



ليس بحقيقة ولا جاز كقولنا الحيوان جسم والاسنان  
حيوان وجعل الحقيقة والجاز صفتي الاسناد دون الكلام  
لان انصاف الكلام بها لما هو باعتبار الاسناد واوردها  
في علم المعاني لانها من احوال النظر فيدخل في علم المعاني  
وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل ومعناه كالمصدر  
واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل  
والطرف اما اي المسمى هو اي الفعل ومعناه له اي  
لذلك الشيء كالفاعل فمابني له محض ضرب زيد وما  
فمابني له محض ضرب غيره فان الضارب له زيد والضروب له غيره  
عند المتكلم متعلق بقوله له وهذا دخل في ما يطابق الاعتقاد  
دون الواقع في الظاهر هو ايضا متعلق بقوله له ويدخل  
فيه ما لا يطابق الاعتقاد والعنى اسناد الفعل ومعناه الى مثل  
يكون هو له عند المتكلم فيما بينهم من ظاهر حاله وذلك  
ان لا يصيب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى  
كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقيقة ان بسند اليد  
سواء كان مخلوقا لله ام لا وفيه وسواء كان صادرا عنه باختياره  
كضرب ولا كمن ومات فافساد الحقيقة العقلية عما يتصل به  
التعريف رتبة الاولى ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقول  
المؤمن ان الله البقل والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط كقول  
تول الجاهل انبت الربيع البقل والثالث ما يطابق الواقع  
فقط كقول المعتزل ان لا يعرف حاله وهو يخفيها منه

سبني على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة ولا فالكذب  
اولا انسان وليس في الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا  
والثالث انكاريا وبني اخراج الكلام عليهما اي على  
الوجه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والثقوة  
بموكدا استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب  
الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخذ  
مطلقا من مقتضى الحال من غير عكس كما في صور اخراج  
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى  
الحال ولا يكون مقتضى الظاهر وكثيرا ما يخرج الكلام  
على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير  
السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلج  
اي يشير له اي لغير السائل بالخبر فيستشرف اي غير  
السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف السائل  
اذا رفع راسه وينظر اليه ويشط كفة فوق الحاجب  
كالمتنظر من النقص استشراق الطاب المتردد نحو  
ولا تخالجنني في الدين فقلوا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك  
واسند فاع العذاب عنهم بشفاعتك هذا الكلام يلق  
بالخبر تلويحا ويشعر به انه قد حق عليهم العذاب وضار  
المفاد مقام ان يتردد الخطاب في اهل حال صاروا محكومين  
عليهم بالاغراق ام لا فيقبل الضم مغفون موكدا اي  
محكوم عليهم بالاغراق ويجعل غير المتكلم كالمتردد الا ان

تنص  
فيها تنص  
فيها

تنص  
فيها تنص  
فيها

منع







من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن الغفوان كان الخطاب  
على الدفن من الحكم والتردد فيه اى لا يكون عالما بوقوع  
النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة  
ام لا وبهذا يتبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم  
الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذلك بل التحقيق ان الحكم  
والتردد فيه متناقضان استغنى عن لفظ النبي للمقول  
عن مؤلفات الحكم لتفكر الحكم في الدفن حيث وجد  
خاليا وان كان الخطاب مترددا فيه اى في الحكم ظاهرا  
بان حصر في ذهنه طرفا الحكم واختير في ان الحكم بينهما وقوع  
النسبة او لا وقوعها حسن تقوية اى تقوية الحكم بمؤكد  
ليزيد ذلك المؤكدة تردده ويجعل الحكم لكن المذكور في دليل  
لا يحاز انه انما يحسن التاكيد اذا كان للخطاب طعن  
في خلاف حكمك وان كان الخطاب منكرا للحكم ويجب  
توكيد اى توكيد الحكم بحسب الانكار اى بقدر قوة  
وضعا يعني يجب زيادة التاكيد بحسب زيادة الانكار  
ازالة كما قال الله سبحانه عن رسل عيسى عليه السلام  
اذكروا في المرق الاولى انا اليكم ترسلون مؤكدا بان  
واسمية للجملة وفي المرق الثانية رسلنا يعلم انا اليكم ترسلون  
موكدا بالقسم وان واللام واسمية للجملة لمبالغة الخطابين  
في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل  
الرحمن من شيء ان انتم الا لافك زبون وقوله اذكروا

على الله الاضال كلها وهذا المثال متروك في المتن والاربع ما  
لا يظن ان الواقع ولا الاعتقاد بخوفك جاء ونبأ واشتد اى  
الحال انك خائفه فمالم تعلم حتى دون الخطر اذ لو علمه الخطر  
ايضا لما يقين كونه حقيقة لحوار ان يكون المتكلم قد جمل علم  
الخطاب بانه لم يخفى فربما علم انه لم يرد ظاهره فلا يكون استناد  
الى ما هو له عند المتكلم في الظن ومنه اى من الاستناد مما يحيط  
وبقوى مما راجحها وبما وافق الاثبات واستاد بما راجحها  
استاده اى استاد العقل ومعناه الى ملائس له اى للعقل  
معناه غير ما هو له اى غير الملائس الذي ذلك العقل ومعناه  
مستلزمه يعني غير الفاعل وغير المفعول به في البنية للمفعول سواء  
كان ذلك الغير غير الواقع او عند المتكلم في الظن وهذا ما قيل  
انما ان ايراد غير ما هو له عند المتكلم في الظن فلا حاجة الى قوله  
بشاول وهو قوله وان ايراد غير ما هو له في الواقع خرج عن مثل  
قول الجاهل انك الله البقل مجازا باعتبار الاستناد الى الله  
بشاول متعلق باستاده وبعينه المشاؤل انك ظلمت ما هو له  
من الحق بجهل او الموضع الذي يقول اليه من العقل وعلمه  
او تصح فيه صانعة عن ان يكون استناد الى ما هو له وله  
اى للعقل وهذا الشارة الى تفصيل وتحقيق المقربين فلا  
شيء اى محتاجة جمع مثبت كمرضى ومرضى بلاس الفاعل والمفعول

في المتن لا ياتي







على انه مثل الله وانه المبني والمبدع والمنشئ والنفوس يكون  
الاشياء الخلق للبيان بتاويل على انه زمان او سبب قسامة  
ان اشتمل الحيز العقلي على حقيقته الطرفين او مجازيهما  
او سببه لان طرفيه هما السند اليه والسند اقتضائهما  
لنفوسه ان نحو اذبت المربع اليه او مجازا ان نحو اذبت  
نحو اذبت الا من شيا بالزمان فان الزمان لا الاحكام  
تتبع القوى النامية منها واحداث فضا فيها بافراغ  
النبات وهو في الحقيقة اعطاء الحياة فيها والاعمال  
في الحقيقة اعطاء الحياة وهي ممتدة بغير الحس والحركة  
الادوية وكذا السموات الثابتة الزمان او بادوا  
النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الجواهر  
في زمان يكون حركاته الغزبية متباعدة اي  
قوتها مستقلة او مختلفة فان كان يكون احد الطرفين  
حقيقة والاخر مجازا نحو اذبت العقل شيا بالزمان  
فيما كان السند حقيقة والسند اليه مجازا  
اي الا من المربع في نفسه ووجه الانحياز في الاربعة  
على ما ذهب اليه المصنف ظاهر لان السند اليه  
المستلزم ان يكون ضد الا من في نفسه فيكون مفردا وكل  
مستعمل مفردا ما حقيقة او مجازا وهو اي الحيز

اي الحيز العقلي في الزمان كثيرا في نفسه لا لاضافة  
المقابلته حتى يكون الحقيقة العقلية قليلة وتقدم في  
الزمان على كثير الجرد للاهتمام اذ اثبت عليهم اياه الى ان  
الله ثم زاد فيهم ايمانا يستلزم زيادة وهو فعل الله الى الان  
لكنها سببا يذبح انما فهم شيا في الذبح الذي هو فعل  
الجيش الى فرعون لانه سبب امر يزرع عنهما لانهما  
نسب نزع اللباس عن ادم وحوا وهو فعل الله ثم الى اليس  
لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل رسوئته و  
سبب سببه اياه ايمانه لهما من التاصير يوما في سببه  
مفعول به لنفوسه اي كيف تنفون يوم القيمة ان نفيم  
على الكفر يجعل الولدان شيا نسب الفعل الى الزمان  
وهو الله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكونه المهيوم  
والاخر ان فيه لان الشيا بما تسارع من نفا في الشيا  
والخير او عن طوله ولا طفا لمبلغون فيه وان الشيا  
والخروج الى الارض انما لها اي ما فيها من الدقائق والخراب  
نسب الاخراج الى مكانه وهو الله حقيقة وتغير شخص  
بالخبر عطف على قوله كثيرا وهو غير محسوس بالخبر وان قال  
ذلك لان سميت بالحيز في الاشياء وازاد في الخواص  
الخبر في يوم اخصاصه بالخبر بالخبر في الاشياء واما  
ان في مخرج فان البناء فعل العلة وهما ان سبب امر  
وكذا قوله لثبت المربع ماسما وليس في زمانه ولجود



وما اشتهر ذلك بما استندية الامراء والهي الى ما ليس  
المطلوب صدور الفعل او التراكب عنه وكذا قولك ايت  
التهذيبان وقوايته اصلوا تلك التراكب ولا بد له اي الجان  
العقل من قريته صار فاعا اراة طابرة لان المتبادر  
الى الفهم عند انشاء الفريضة هو الحقيقة لفظية كما مر  
في قول الى النجم من قوله افاء قيل الله او معنوية كالحالة  
قيام المستند المذكور اي بالسند الى المذكور مع السند  
عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعى احد  
من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه بدار العقل اذا خلى  
ونفسه يقين محالا كقولك تحسنت جانت في اليك الظهور  
استحالة قيام الجعي بالحجة او عادة اي من جهة العادة  
بحوزم الامير الجند لاستحالة قيامه هزم الجند بالامر  
وحيث عادة وان كان محكما عقلا وانما قال قيامه به ليعم  
الصدور عنه مثل صدور هزم وغيره مثل قرب و  
بعد وصدوره عطف على الحالة اي كصدور الكلام  
عن الواحد في مثل اشباب الصغرايت فانه يكون  
قريته معنوية على ان اسناد اشباب وافق الى كذا الفدافة  
ومر العني بجاز لا يقال هذا لعل في الاستحالة لا انظر  
لان تسليم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقل  
واحتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقة يعني  
ان العقل في الجاز العقل بجدار يكون له فاعلا او مفعول  
اذا استند اليه يكون الاسناد حقيقة فعرفة فاعلا او مفعولا

الذي اذا استند اليه يكون الاسناد حقيقة كما ظاهر في كلامهم  
فان يحسن تجازي فاعلا في تجازيهم وامتنعت لا يظهر  
الا بعد نظير وناسل في قولك سرني رويك اي سرني  
الله عند رويك وقوله سرني وجهه حسنا اذا ما روي  
نظرا الى سرني الله حسنا وجهه لما اودعه سرنا في  
الحسن والجمل يظهر بعد التامل لا معان في هذا تعبير  
بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم انه لا يجز  
في الجاز العقل ان يكون للفعل فاعلا يكون الاسناد اليه  
حقيقة فانه ليس لسرني في سرني رويك وليس يدك  
في يدك وجهه حسنا فاعلا يكون الاسناد اليه حقيقة  
وكذا اقدمي بلذك حو على فلان لا يوجد ما هنا  
هو اسرود والزيادة والقدم واعترض عليه الامام فخر الدين  
الرازي رحمه الله بان الفعل لا بد ان يكون له فاعلا حقيقة  
لاشباع صدور الفعل لا عن فاعلا هو ان كان اسناد  
اليه الفعل فلا يجاز ولا فيمكن تقديره فزع صاحب المفتاح  
ان اعترض الامام حق وان فاعلا صدق الاعمال هو الله  
وان الشيخ لم يعرف حقيقة الحقيقة فنبهه المصنف في شئ  
ان هذا تكلف واللح ما ذكره الشيخ وان كان اي الجاز العقل  
المساكي وقال الذي عندي نطه في سلك الاسناد ان  
يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة  
اللباقة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قريته



وهذا سفي قوله فانما الى ان حاسر من الامثلة ونحوه  
استعاره بالكناية وهي عند السكاكي ان تذكر المشبه وتربطه  
بالمشبه به بواسطة قرينة وهي ان تكتب اليه شيئا من  
الوزن المساوية للمشبه به مثل ان تكتبه المنية بالسبع  
ثم تقردها بالذكر فتضيف اليها شيئا من لوزن السبع فيقول  
مخالب المنية تشب بعلان على ان المراد بالربيع الفاعل  
الحقيقي للانبات يعني الفاعل المختار بقربته نسبة الانبات  
الذي هو من اللوزن المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى  
الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال وحاصله  
ان تشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود  
الفعل به ثم تقرده الفاعل المجازي بالذكر ويسبب اليه شي  
من لوزن الفاعل الحقيقي وفيه اي فاذ صلبه السكاكي  
نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله فوق  
عيشة راحية صاحبها كما سبقي في الكتاب من تفسيره  
الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرنا وجوه  
ان يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم ان  
يكون المراد بعيشة صاحبها والوزن باطل ان لا يعني لقولنا  
موفق صاحب عيشة وهذا سفي على ان المراد بعيشة ونحو  
راسية واحد ويستلزم ان لا تقع الاضافة في كلامه انما الفاعل  
المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو تعاره صايه لعل ان حاد الفاعل  
اللازمة من مذهب لان المراد بالهارج ولان

هذا هو المذهب الذي عليه السكاكي في الاستعارة بالكناية وهو ان تكتب اليه شيئا من الوزن المساوية للمشبه به ثم تقردها بالذكر فتضيف اليها شيئا من لوزن السبع فيقول مخالب المنية تشب بعلان على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني الفاعل المختار بقربته نسبة الانبات الذي هو من اللوزن المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال وحاصله ان تشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم تقرده الفاعل المجازي بالذكر ويسبب اليه شي من لوزن الفاعل الحقيقي وفيه اي فاذ صلبه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله فوق عيشة راحية صاحبها كما سبقي في الكتاب من تفسيره الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرنا وجوه ان يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم ان يكون المراد بعيشة صاحبها والوزن باطل ان لا يعني لقولنا موفق صاحب عيشة وهذا سفي على ان المراد بعيشة ونحو راسية واحد ويستلزم ان لا تقع الاضافة في كلامه انما الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو تعاره صايه لعل ان حاد الفاعل اللازمة من مذهب لان المراد بالهارج ولان

ولا شك في صحة هذه الاضافة ووجوبها كقوله فانما  
بحارهم وهذا اولى في التمثيل ويستلزم ان لا يكون الامر  
بالبناء في قوله يا عا م انا بل صحتها ما ان لان المراد به  
هو العلة انفسهم واللازم باطل لان البناء له والخطاب  
معه ويستلزم ان يتوقف نحو انيت الربيع البقا وشي  
الطيب المريض وسرني رويك مما يكون الفاعل الحقيقي  
هو الله على السمع من الشارع لان اسماء الله توقيفية و  
اللازم باطل لان مثل هذا التركيب صحيح شائع دائم عند  
القبائل لان اسماء الله توقيفية وغيرهم سمع من  
الشارع اولم سمع واللون من متنفية كذا في قوله  
من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم بوجوب  
انتفاء الملزوم والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات على  
ان مذهب في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد  
المشبه بحقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة  
لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية تشب  
بعلان هو السبع حقيقة والسكاكي مصرح بذلك في كتابه  
والصنف لم يطاع عليه ولا تم اي مذهب اليه السكاكي  
ينقض نحو تعاره صايه وليلة قائم وما اشبه ذلك مما  
يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لا شمله على ذكر طرق التشبيه  
وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي  
والجواب انه انما يكون مانعا اذا كان ذكرها على وجه يكتفي

هذا



عن التفسير بدليل لا يحل قوله لا يجوز ان يكون غلا فيه  
فلقد رآه على الفهم بل بالاستعارة والكناية مع  
ذكر الظاهر في بعض المراتف على ما هو السالك للاستعارة  
بالكناية لعل من هذه الاعترافات بما هو في عنه  
البيان كما في احوال السند اليه اي الامور العارضة  
للمن حيث انه مستداه وقدم السند اليه على السند  
لما ساقى اما حقه فقدمه على سائر الاحوال لكونه عبارة  
عن عدم الاثبات وعدم الحادث سابق على وجوده  
وذكره هنا بلفظ الحذف وفي السند بلفظ التواضع  
على ان السند اليه هو الراجح في الشدك الحاجة اليه  
حتى انه اذا لم يذكر مكانه في ثم حلف بخلاف السند  
فانه ليس هذا الثانية فكلية في حله ولا احتراز  
عن البحث بينا على الظاهر لك الله القوت على وان  
كان في الحقيقة موقر كائن الكلام او تحصيل العدم والى  
اقوى الدليل من الغلو واللفظ فان الاعتقاد عند ذلك  
على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على  
دلالة الغلو وهو اقوى لافتقار اللفظ اليه ولما فا تحيل  
لان الدلالة حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه  
هو بالقرين كقوله فليس كقنات قلت عليل ولم يقل انا  
وعلى عليل للاحتراز والتحصيل المذكورين او اختيار تلبس  
منه السامع عن قوله اي منه املا او اخبار مفاد

كلمته هل يثبت بالقرين الحجة ام لا وانها مضمرة  
اي صور السند اليه عن سائر تلك قطة له او حقه اي  
صون لسائر عنه بخير الدوا في الانكار اي تبين  
لدى الحاجة بحواسق فاجر عند قيام القرينة الدالة على  
السيادة فبذلك اني لك ان تقول ما ادعت زيد بل  
او بغيره فالظاهر ان ذكر الاحتراز عن البحث معن عن فوات  
لكن ذكره لامر من احدهما الاحتراز عن سوء الادب في الدنيا  
لعدم المثال وهو خالف لما يشاء فكل ما يولد في الدنيا  
والثاني القوتش والتعبد لقوله او دعاء النعيم نحو  
وقابا الوفا في السخطك او خوفك كصنق المقام  
اطالة الكلام بسبب خجعة او سامة او فوات فرصته او محالة  
على جمع او وفاء او قافية او ما شبه ذلك كقول الصبا  
فرا السحر هذا في السكا لافضاء عن غير السامع من الحاضر  
مثل جلاء وكاتبه الاستمال الوارد على تركه مثل عصير  
غير رام او تركه نظاوه مثل الوهم على الملح او اللغز او الغم  
واما ذكره اي ذكر السند اليه فلكونه ان الدلالة اصل ولا تنقطع  
للمدولة عند الاحتياط الضيف الغويل اي الاعمال على القرينة  
او التلبس على غباء السامع او زيادة الامتياز والتفريق  
وعليه قوله ثم او ثلث على حد من يوم واولئك هم

قال



ان يكون او انما تنطبق كونه اسماء يدل على العظيم نحو المثل  
 حاضر او احسن انما هاته الاستدلاله تكون اسماء يدل على  
 الاشارة مثل السارق الم حاضر او المتبرك يدل على مثل اليوم  
 فاما هذا القول والاستدلاله مثل الحبيب حاضر او وسط الكلام  
 حيث لا امضاء مطلوب اي في مقام يكون اصطلاح السامع طلبا  
 للتكلم لفظه وشرفه ولهذا يطل الكلام مع الاحتياض قوله  
 حكايه عن موسى هو عصى اوكا عليها وقد يكون المذكور  
 او العبد لا يشهد في عقبه او السجود على السامع لا  
 يكون سبيل الى الانكار او ما يعرفه اي ايراد الاستدلاله  
 معرفه وانما قام عليها التعريف في الاستدلاله لان  
 في الاستدلاله التعريف وفي الاستدلاله التكرار لان  
 المقام للتكلم نحو انما ضربنا والخطاب نحو انت ضربت  
 الغيبة لتقدم فكره اما لفظا تحقيقا او تفكيكا واما مقابلة  
 اللفظ عليه او قربه حاله والاعمال واسل الخطاب  
 يكون معين لعل كان او غير لا ان تضع الدلائل على ان يستعمل  
 معين مع الخطاب هو توجيه الكلام الحاضر وقد يترك  
 الخطاب معين الى غيره اي الى غير معين ليعلم الخطاب كالمخاطب  
 على سبيل ليدل نحو قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم  
 لا يريد بقوله ولو تولى مخاطبا معينا قصد الى تفصيل حاله اي

في الاستدلاله

في الاستدلاله  
 في الاستدلاله

تنزل

تنزه حاله في الظهور لاهل الخبر لو جئت بتبع ضاؤها  
 فالجواب بما رويته واهم من نام واذا كان كذا فلا يخفى  
 به اي هذا الخطاب مخاطب في كل مخاطب بل كل من ياتي منه  
 الوقت فله مدخل في هذا الخطاب في بعض النسخ فلا يخفى  
 به اي رويته حاله مخاطبا او محاضرا رويته مخاطب على حد  
 المضاف في العلية اي تعريف الاستدلاله بابراهه علما وهو  
 ما وضع له مع جميع مستحقانه لاختصاصه اي لاختصاص الاستدلاله  
 بعينه اي بخصه بحيث يكون متميز عن جميع ما عداه وحرره  
 بعد ان خصه باسم جبره نحو جعل عالم جاني في ذهن السامع  
 ابتداء اي في اوله وحرره عن هو جاني زيد وهو اكيام  
 مختص به اي بالاستدلاله بحيث لا يطلع باعتبار هذا الوضع على  
 خبره وحرره به عن اختصاصه بضمير التكلم او الخطاب واسم  
 الاشارة او الموصول والعرف بلام العهد والاضافه هذه  
 التبريد لتحقيق مقام العلية ولا فالحق لا خير في ما سبق  
 وقبل احترق بقوله ابتداء عن الاختصاص ليشترط تقدم كذا في الخبر  
 الغايه الموصولة بالهد فان في شتر تقدم ذكره تحقيقا او  
 تفكيكا والموصولة فانده شتر تقدم العلم بالصله وفيه نظر  
 جميع طرق التعريف كذا حتى العلم فانه مشرقه بتقديم العلم  
 بالوضع نحو قوله هو الله احق الله اصله لا بد من حذف الحرف



عنها خوف التعريف ثم جعل على اللغات الواجب الوجود الخالق للعلم  
 ودعم بعضهم انما سمى مفهوم الواجب لقائه او المستحق للعبودية  
 له وكل هذا على المحذور في ذلك فلا يكون علما لان مفهوم العلم  
 جوف وفيه نظر لا لا لا سلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف  
 وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان  
 الله اسما لمفهوم كلي لما افاد التوحيد لا الكلمة من حيث هو كلي  
 يحتمل الكثرة او تعظيم او اهاق كقوله لا اله الا الله فاضا لفظ ذلك  
 مثلا وكس على وهو رب موبد او كما بين من معنى يصلح العلم له  
 نحو ان يكون فعل كذا كما ان يكون جهة تبا بالنظر الى الوضع لا الوجود  
 اعني لاضا لان معناه ملازم النار وعلا بها ويلزم منه انه  
 جوهري فيكون انفعالا من المعلوم الى الكلام بآثار الوضع الاول  
 وهذا الغلة كافية في الكتابة وقبل هذا المقام ان الكتابة كما  
 يتوجه عام وبها لا يرد انما هو ان الشخص اسمه بجماد  
 في رابته بالاجابة عنها وفيه نظر لا يرد ان يكون استعماله  
 لا كتابة لا يرد ان كان الراء ما ذكره كقوله لا اله الا الله فاضا لفظ ذلك  
 الكا في رابته بالاجابة عنها كذا في رابته بجماد لا يرد ان يكون استعماله  
 فضا لان استعماله صحيح وفيه نظر لا يرد ان يكون استعماله بجماد لا يرد  
 ان يكون استعماله بجماد لا يرد ان يكون استعماله بجماد لا يرد  
 استعماله في رابته بالاجابة عنها كذا في رابته بجماد لا يرد

ربه  
 ربه  
 ربه

او البراءة من هذا الصنيع او نحو ذلك كالغفان  
 والتخفيف والتجديد وغيره مما يناسب عياره في الاعلام والصور  
 اي تعريف المسند اليه بآثاره اسم موصول لعدم علم  
 لغايب الاحوال المختصة بمسمى الصلة كقوله الذي كان  
 معنا اسم رجل علم ولم يتعرض لما لا يكون للتكلم او  
 كقوله علم غير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم  
 او اعرفهم لفظه جدي في مثل هذا الكلام او يستحقان التبرج  
 بالاسم او زيادة التفسير اي تقدير الغرض المسمى له  
 الكلام وقيل بتقدير المسند وقيل بتقدير المسند اليه نحو راد  
 اي يوسف والمراودة مفاعلة من راد برود جاء وذهب اي  
 راد للمعنى فاذا عرفت عن نفسه وقيل فعل الخادع لصلحه  
 عن الشئ الذي لا يريد ان يخرج من يده بخلافه  
 ان يغله ويخلفه منه وهي عبارة عن الفعل الواقعة اياها  
 والمسند اليه وهو قوله التي هو في يديها عن نفسه متعلق  
 بآودته فالغرض المسمى له الكلام راحة يوسف وطمان  
 قلبه والمذكور ادراكه من اسراء العزيز والنجاة لانه  
 اذا كان في يديها ونحو من مثل المراد عنها ولم يفعل كان عليه  
 في الزاوية وقيل هو تقدير المراودة لما فيه من فساد الخلط  
 والافق وقيل تقدير المسند اليه لان كان وقوع الالهام و  
 الاشارة الى اسراء العزيز والنجاة والمشهور ان الالام مثلا  
 لزيادة التفسير فطنتي انما مثاليها ولا يستحقان التبرج  
 بالاسم وقد بينته في الشرح او التبرج اي التعظيم والتحويل

او هو  
 او هو  
 او هو



هو من النعم ما يتبعه فان هذا العلم من النعم لا  
يخفى اوله الحاصل على الخفاء بحوان الدم في النعم  
اي نظره من الحوائك يلقى على صدورهم ان يشرعوا  
تفكروا وتصابوا بالحوادث في تلك التسمية على خطا  
في هذا النظر ما ليس في قولك ان العلوم الفلاني او الامانة  
او الاشارة الى وجه بناء الخبر اي الطوية بقولك على  
هذا العلم على وجه علمك وعلى وجهه اي على طرقة وطريقه  
يعني ثانی بالوصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر  
عليه من ثانی وجهه واي طريق من الثواب والعقاب  
والدم والدم وغير ذلك بحوان الدم في النعم  
فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه اسم من جمل العباد  
ولا دلالة وموقوفه سند خلون جهنم واخرين ومن النعم  
في المقام تفسير الوجه في قوله الى وجه بناء الخبر  
والسبب وقد استوفينا ذلك في الشرح ثم اتممنا ايماء الى  
وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند اليه موصولا بحال  
الى بعض الامام من متصل درجته اي وسيلة الى التبيين  
بالعظيم لثبوت اي لسان الخبر بحوان الذي سمك في  
النعم في ثانی ايماء ارادة الكعبة او بيت الشرف والقد  
دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت في قوله ان الله  
سمك اسم الاماء الى ان الخبر المبني عليه اسم من الرتبة  
البناء عند من له درجته في النعم في النعم

لكونه في رتبة السماء التي لا تلعظم منها وان اودع في  
اعظم شأن غيره اي غير الخبر بحوان الدم في النعم  
لما سمع فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه مما ينبغي في النعم  
والخبران وعظم شأن شعيب وروى بحال الامانة  
بشأن الخبر بحوان الذي النعم معرفة النعم قد استف  
فيه او بشأن غيره بحوان الذي يقع الشيطان في حاسره وقد  
بحال درجته الى تحقيق الخبر اي جعله محققا بانها الى  
سبب بناء مهجرة بكوفة الخبز غلبت ودعا في النعم  
فان في سبب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان  
طريقه الى الخبر مما ينبغي عن في النعم وانقطاع المودة  
التي بينه وبين المودة ويقدر به حتى كان برهان عليه  
بعد ما معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثله ان الذي سمك  
السماء اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لثبوت  
لهم بيننا فظهر الغرض من الالمام وتحقيق الخبر ولا اشارة  
اي تعريف المسند اليه بايماء اسم الاشارة لثبوت  
اي المسند اليه اكل ثمره لغرض من الاغراض  
اي بحوان الصقوف واضرب على المدح او على الخال في حاسره  
من سبب لسان من الصال والسلام وما شجرة ثابته  
حيث يقعون بالبادية لان فقد العز في الخضراء والتعويض  
بغاية السياسة حتى كان لا يدرك غير المحسوس كقوله  
اي في ثبوتهم ايماء في النعم او في ان حاله



الى المسند اليه في القريب البعد او التوسيط كقولك هذا  
 وذلك او فاك زيد والآخر ذكر التوسط لانه لا يتحقق  
 بعد تحقق الطرفين وامثال هذه البياح تنظر فيها اللغة  
 من حيث تدل ان هذا من القريب ويحك فوالله  
 للتوسط وذلك للبعد وعلم المعاني من حيث انه اذا اراد  
 بيان قرب المسند اليه يورد هذا ويورد ايد على اصل  
 المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور زعنة بشي  
 بوجه تصويره على اى وجه كان او تحقيق اى المسند اليه  
 بالقرب نحو هذا الذي يذكر الحكم او تعطيه بالبعد نحو  
 لم ذلك الكتاب تنزل بالبعد في قوله وروعة محله مترام  
 بعد المسافة او تحقيق كايلا ذلك اللعين فعل كما انزل  
 بعد عن ساحة عن الحضور والخطاب مترام بعد المسافة  
 ولفظ ذلك صالح للإشارة الى كايلا غاب عنها مكان او مع  
 وكثيرا ما يذكر المعنى المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى غير ذلك  
 بالحس فكأنه بعيد او للثبوت اى تعريف المسند اليه  
 بالإشارة للثبوت عند تعقب المشار اليه او صاف اى  
 عدله او الاوصاف على غير المشار اليه يقال عنقه فلا  
 جاء على عنقه ثم نعت بالياء الى المقول الثاني و  
 القول عبيده بالشيء اذا جعلت الشيء على عليه وهذا  
 ظهر هاد ما قيل ان معناه عند جعل اسم الاشياء  
 بعين اوصاف على انه منطلق بالثبوت اى الثبوت على

(ص)

(ع)

(ت)

ان المشار اليه حذر بما ورد بعد اى بعدا من الاشارة من جهة  
 منطلق حذر اى حقيق بذلك لاجل الاوصاف التي ذكرت  
 بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالحق ويقومون  
 الصلوة الى قوله اولئك على امدى من نعم واولئك  
 هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف  
 متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك  
 ثم عرفت المسند اليه بالإشارة ثبوتها على المشار اليهم  
 نحو بما ورد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى على جلال  
 والنور والفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة  
 واللام اى تعريف المسند اليه باللام للإشارة الى  
 معهود اى الى حقيقة من الحقيقة معهودة بين المتكلم و  
 المخاطب واحدا كان والآخرين او جماعة يقال عهدت  
 فلانا اذ ادر كنهه ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او  
 كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى  
 طلبت امرأه عمران كالتى اى كالانثى التى وهبت لك  
 لانثى لها اى امرأه عمران كالانثى اشارة الى ما سبق  
 ذكره صريحا في قوله فاك رب اى وضعها انثى كدليل  
 بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق كناية في قوله رب  
 اى نذرت لك ما فى بطني محررا فان لفظة ما وان كان  
 بغير الذكر والانثى لكن المحرر وهو ان تعلق الولد بالجنس  
 بين المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو

انما هو من جهة  
 انما هو من جهة  
 انما هو من جهة  
 انما هو من جهة

انما هو من جهة  
 انما هو من جهة  
 انما هو من جهة  
 انما هو من جهة



10. 10. 10.

منه والله اعلم

1875

1000



وما زاد كل واحد مما ينشأ وله اللفظ مقام المعرف  
بمعنى الاسم الصاعقة اي صاعقة بكون او اطراف  
معرفة لانه للمفهوم عرف فلا صاعقة التي في الشيء  
مبنى على مد المان في الافلام في اسم الفاعل عند  
غير موصولة فيه نظر لان الخلاف انما هو في اسم  
الفاعل معنى الحدوث دون غير تحو المومن والكافر  
والعلم والجاهل لا يضم في الواحدة الصلة فصل في صور الاسم  
فلا يد فيه من معنى الحدوث ولو سلم المراد تقسيم مطلق  
الاستغراق سواء كان حرف التعريف وغير الموصولة  
ايضا ما يأتي للاستغراق تحو اكرم الذي يأتي في الاول  
واخر بالتعريف الاعرف واستغراق المفرد سواء كان مفرد  
التعريف وغير اشتمل من استغراق الشيء والجمع بمعنى  
ان يقتضوا كل واحد من الافراد والشيء يقتضوا كل  
اشيئ والجمع يقتضوا كل جماعة بمعنى الاجزاء  
التي اذا كان فيها رجل او رجلان فلا يقتضيان كل الاجزاء  
اذا كان فيها رجل او رجلان وهذا في الذكاة التي مستلمة  
واما في المعرف اللام فلا يقتضيان الجمع للعرف بلام الاستغراق  
ينشأ ولكل واحد من الافراد على ما ذكره اكثر اي الاصول  
والنحو ودل عليه الاستواء واشار اليه اي التفسير  
وقد اشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فقط العلم  
ولا كان من نماط اعراض وهو اذا راد الاسم بذلك

هذا هو المقام  
 الذي هو المقام  
 الذي هو المقام

وحقق معناه والاستغراق على تعدده وعما ينشأ  
 فاجاب عنه بقوله ولا يقتضي من الاستغراق وافراد  
الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق حرف الشيء  
والتعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد لا يكون  
مجرد دلالة على معنى الوحدة وامتناع وصفه بمعنى  
الجمع للمحافظة على النشأة كل اللفظي ولا يقتضي اي المفرد الداخل  
عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد الاجمع الافراد  
لهذا المتنع وصفه بمعنى الجمع عند الجمهور وان حكمه  
الاختصاص في تحو الدين الصفوة والدعوى البعض  
والا لا صاف اي تعريف المسند اليه بالا ضافة الى شيء  
من المعارف لانها اي الاضافة اخصر طريق الى الحقيقة  
في ذهن السامع تحو صوى اي مهيوى وهذا اختص  
من الذي اصوه وتخو ذلك والاختصار مطلوب لغرض  
المقام ودر السامع لكونه في البحر والحبيب على الرجل  
مع الركب اليانين من صعد اي مبعد ذاهب في الار سفلها  
جيب وجناني بمعنى موقوف لجند المحور المستقر  
للثمان الشخص والموت المقيد ولفظ البحر والمحور  
تأسف وتحسرا وتضمنا اي لغير الاجزاء تقطيعها لانه  
المضاف اليه او المضاف او غيرها كقوله تقطيع المضاف  
عبدى حضر تقطيعها لك ان لك عبدتها وقد تقطيع الضاف  
عبد للطبعة ركب تقطيعها للعبد لانه عبد للمالكة وقد

هذا هو المقام  
 الذي هو المقام  
 الذي هو المقام



في تعظيم غير المضاف والمضاف اليه عبد السلطان محمد  
تعظيم التكليمان عبد السلطان محمد وهو غير السند اليه  
المضاف وغير ما اضيف اليه السند اليه وهذا معنى  
قوله او غيرها او لضمها تحفيرا للمضاف نحو والحقام  
حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرها  
والحقام حليس زيد ولا غنا عما عن تفصيل متعذر نحو  
اتفق اهل الحق على كذا او متعذر نحو اهل البلد فعلوا كذا  
ولانه يمنع عن تفصيل مانع مثل تقديم البعض على جملة  
البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتياد بالاب وام التكرير  
اي تكرر السند اليه قللا فادى القصد الى فرد ما يقع عليه  
اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يبيع التوت  
اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابناءهم غشاوة اي نوع من  
الاعطية وهو غطاء النعماني عن ابي ابي الله وفي اللغات  
للعظيم اي غشاوة عظيمة او التعظيم او التحفير كقوله له حجت  
اي مانع عظيم في كل امر تشيئه اي عبيد وكثير له عز والى  
الغرض حاجب اي مانع حفيظ فكيف بالتعظيم او التكرير كقولهم  
ان له اية وادله لغيا او التقليل نحو ورضوان من الله  
ذكر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم يحسب ارتفاع  
الشان وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكثرة والمقادير  
تجده كافي الا بال او تقدير كافي الرضوان وكذا التحفير  
التقليل والاشارة الى ان بينهما من قاله وقد جاء التكثير

في غير من

فمن

للعظيم والتكثير نحو وان يكذبوا وقد كذبت رسالتك  
من قبلك اي ذو وعده كثير وهذا ظاهر الى التكرير وذو  
ايات عظام هذا ظاهر الى التعظيم وقد يكون للتحفير  
التقليل نحو حصل لي منه شيء اي حقير قليل ومن تتكبر عن  
اي غير السند اليه الافراد والنوع كقولهم والله خلق كل  
داية من ماء اي كل فرد من اراء الدول من نقطة  
معينه وهي نقطة اية للخصلة او كل نوع من انواع  
الدول من نوع من انواع المياه وهو نوع النقطة الذي  
يختص بذلك النوع من الداية ويتكبر عن التعظيم  
فادى نحو من الله ورسوله اي حرب عظيم والتحفير  
ان نظرا الاظنا اي ظنا حفيضا ضعيفا اذ الظن مما قيل  
الشدة والضعف فالفعول المطلق هي للنوع عية التاكيد  
وهذا الاعتبار مع وقوعه بعد الاستثناء مفرغ فاعلم ان  
ما ضربته الاضربا على ان يكون المصدر التاكيد لان مصدر  
ضربه لا يحمل غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون  
متعددا يحفل المستثنى وغيره وكان التكرير الذي في معنى  
البعثية بفيد التعظيم فكذلك صرح لفظ البعض كانه قوله  
ورفع بعضهم فوق بعض درجات اريد محمدا صلى الله عليه وسلم  
ففي هذا الالهام من تخيم فضله وعلو قدره ما لا يخفى والظاهر  
اي وصف السند اليه والوصف قد يطلق على انفس الشان  
للمخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو انفسه وهذا هو

النوع

لا



بقوله وأما بيان ما لا يدل عليه من أي وإما ذكر النصب  
 فلكونه أي الموصف بمعنى المصنف والاحتمال أن يكون  
 النصب على أن يراد باللفظ أحد تثنيه وتصحيح معناه  
 الآخر على ما سيجي في البدع بأن يقال أي السند إليه كذا  
عن معناه كقولك لجميع الطيور العوض الحق يحتاج إلى  
قراع يغفله كان مدح الأوصاف بما يوجب الحسن ويقع ثوبا  
 له ويحوي في الكشف أي مثل هذا الثوب في كون الموصف  
 للكشف ولا تضاح وإن لم يكن وصفا للسند إليه فهو لا  
 لمعنى الذي يقدر بك الظن كأن قدر أي وقد سمعنا فلا يوجب  
 معناه الذي للثوب في الموصف بعد بما يكف معناه و  
 يوضحه لكنه ليس بسند إليه لأنه مرفوع على أنه خبران  
 في البيت السابق لأنه أن الذي جمع السباحة والحيوان والبر  
والفي جمعا أو منصوبا صفة لاسم أو أو تقديره أعني أو  
 لكون الوصف مختصا بالسند إليه أو غللا لا اشتراك  
 أو زافا الجماله وفي عرف النحاة التخصيص عبارة عن غللا  
 لا اشتراك في التكرار والنوضح عبارة عن رفع الاحتمال  
 في المعارف بحوزة التاجر عندنا فإن وصفه بالناجس  
 يرفع احتمال النجاسة وغيره أو لكون الوصف مدحا أو  
 دما بحوزة زيدا العلم أو كما قيل حيث يعبر الموصوف  
 أعني زيدا قبل ذكره أي ذكر الوصف ولا لكان الوصف  
 مختصا أو لكونه تأكيداً لخواص الدالين كان يومها عظيما

لا يكون

فإن قيل  
 فإن قيل  
 فإن قيل  
 فإن قيل

فإن لفظ الأمر مما يدل على الذنوب وقد يكون الوصف  
 لبيان المقصود وتفسير كقولهم وما من جارية في الأرض  
 ولا طائر يطير بجناحه حيث وصف جارية وطائر بما هو من  
 خواص الجنس ليسلك أن القصد منهما إلى الجنس وهو الفرد  
 وبهذا الاعتبار فاد هذا الوصف زيادة النعم والاعطاف  
 وأما تأكيد أي تأكيد السند إليه فلفظ في أي لغز  
 السند إليه أي تحقيق مفهومه ومدلوله أعني جعله  
 مستغرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به عيب نحو ما زيد  
 إذا لم يكن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ السند إليه أو  
 عن خشيته على معناه وقيل المراد تقرير الحكم نحو ما عرفت  
 أو المحكوم عليه نحو ما سعت في حاجتك وحدي ولا يغري  
 وفيه نظر لأنه ليس من تأكيد السند إليه في شيء وتأكيد  
 السند إليه لا يكون لتقرير الحكم لفظا وصيحا المصنف  
 بهذا أو دفع ثوم الثور أي التكلم بالماز بحرف قطع الص لا الميم  
 أو نفعه أو عينه لا ينوهم الفاعل بعض علمانه أو  
 لدفع ثوم السهو نحو ما في زيد زيد لا ينوهم أن الجاني  
 غير زيد وإنما ذكر زيد على سبيل السهو أو لدفع ثوم عدم  
 الثمور نحو ما في الثوم لهم أو ليعون لثلاثين ثوم أن بعضهم  
 لم ينجح إلا أنك لم تعشدهم وأنت جعلت العقل الواقع من  
 البعض كالواقع من الظن بناء على أنهم في حكم شخص واحد  
 وأما بيان ما لا يثبت السند إليه فلفظ البيان لا

أن يكون  
 أن يكون  
 أن يكون

كذا  
 كذا  
 كذا



باسم محض نحو قدم صديقك حاله فلا يلزم ان يكون المثل  
 ان يخرج لوزان ان يحصل الاضاح من اجتماعها وقد يكون  
 عطف البيان بغير اسم محضه كقوله والمومن العائذات  
 الطير فان الطير عطف بيان للعائذات مع انك ليس اسما  
 محضها وقد يحكى عطف البيان بغير الاضاح كما في قوله  
 جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب  
 الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة حتى يوضح  
 لا الاضاح كما يحكى الصفة لذلك وانما لا بد ان منه اى من  
 السند اليه فلن يادة التقرير من اضافة الى المفعول او من  
 اضافة البيان اى الزيادة التى هي التقرير وهذا من غير  
 افتتان صاحب الفتح حيث قال فى التاكد للتقرير  
 ومنها الزيادة التقرير ومع هذا فلا يخفى على من يلاحظ  
 ان الغرض من السند هو ان يكون مقصودا بالقبلة  
 والتقرير زيادة يحصل منها وضوح التاكد فان  
 الغرض منه نفس التقرير والتحقيق نحو جاني في قوله  
 في بدل الكل وحصل التقرير بالتكرار وظننى العموم كقول  
 في بدل الاسم وسلب زيد توبه في بدل الاشتمال وبيان  
 التقرير فبما ان المنوع يستعمل على التام لاجل الاحتمال  
 اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان معناه ان يشتمل  
 المبدل منه على البدل لا كما يشتمل الطرف على الظرف  
 والارجح ان يكون مشعرا لاجل اوضحا لوجه ما  
 الجاهل به

في الاستدلال  
 في الاستدلال  
 في الاستدلال

في الاستدلال

نحو قوله في النفس عند ذكر المبدل منه مقشورة الدرة  
 منطوية له ولجمله يحتمل ان يكون المنوع فيه بحيث يطلق  
 ويراد به التام نحو عجبني زيدا اذا عجبك على عكس ضرب  
 زيدا اذا ضربت حازه ولهذا اصرحوا بان نحو جاني زيدوه  
 بدل غلط لا بد لاشتمال كازع بعض النحاة ثم بدل البعض  
 لاشتمال بل بدل الكل ايضا لا يخفى عن الاضاح وتفسير ولم يفرق  
 لبدل الغلط لانه لا يقع في ضيق الكلام ولما عطف اى جعل  
 الشيء معطوفا على السند اليه فلن فصل السند اليه مع  
 لخصار نحو جاني زيد وعرفان فيه تفصيلا للقاعا فانه  
 زيد وعرفان غير دلالة على تفصيل الفعل بان الموحى كانا  
 معا او مترين مع مهالة او بلا مهالة واخرى بقوله مع لخصار  
 عن نحو جاني زيد وجاني عمرو فان فيه تفصيلا للسند اليه  
 مع انه ليس من عطف السند اليه وما يقال من انه لخصار  
 عن نحو جاني زيد جاني عمرو من غير عطف فليس اصح  
 اذ ليس فيه دلالة على تفصيل السند اليه بل يحتمل ان يكون  
 اضايا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ في دليل الاعجاز او  
 السند بانه قد حصل من احد المذكورين او لا ومن الاخر  
 بعق مع مهالة او بلا مهالة كذلك اى مع لخصار واخرى  
 بذلك عن نحو جاني زيد وعرفان بعد يوم او بينه نحو جاني  
 زيد وعرفان ثم عمرو وجاني القوم حتى حاله بالثلاث  
 يشترك في تفصيل السند لان الفاء بدل على التفسير من

تفصيل



اربع وثم على المربع وحتى على ان اجزاء ما قبلها مشروطة في الذم  
 من الاضرب الى الافق واجبا العكس ثم يفتصل المسند  
 فيها ان يثبت بطلان المشيوع او لا والتابع ثانيا من حيث  
 انه اقوى اجزاء المشيوع او اضعفه ولا يشترط فيها الترتيب  
 الخارج فان قلت في هذه الثلاثة ايضا تفصيل السند لانه  
 فلم يقل التفصيل بما عاقت فرقا بين ان يكون الشيء  
 حاصل من شيء وبين ان يكون مقصودا منه وتفصيل  
 المسند اليه في هذه الثلاثة وان كان حاصل لا لكن ليس  
 العطف في هذه الثلاثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل على قيد  
 رابدين على عدد الاشياء التي هي الغرض الخاص والمقصود  
 من الكلام ففي هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كانه امر كان  
 معلوما وانما سبق الكلام لبيان ان مجيى احدهما كان بعد  
 الآخر فلتأمل وهذا البحث مما اوردته الشرح في الايام  
 ووسمى بالمحافظة عليه اوردته السامع عن النظار في الحكم الى  
 الصواب نحو ما في زيد لا عمرو ولئن اعتقد ان عمرا جاءك  
 دون زيد او انهما جاءا جميعا ولكن ايضا التزم الى الصواب  
 الا انه لا يقال الشيء التام حتى ان نحو ما في زيد لا عمرو  
 انما يقال لئن اعتقد ان زيد جاءك دون عمرو كالمعتقد  
 انهما جاءا جميعا وفي الكلام الخافه ما يشعر به انما يقال لئن اعتقد  
 انهما جاءا جميعا او صرف الحكم عن المحكوم عليه  
 الى محكوم عليه آخر نحو ما في زيد لا عمرو او ما في زيد لا عمرو

في هذا الباب

في هذا الباب

في هذا الباب

فان لم يلازم الرب عن المشيوع وصرف الحكم الى التابع ومضى  
 الاضرب عن المشيوع ان يجعل في حكم السكت عنه لان  
 يثبت عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم في القيد  
 المصروف كذا في التخييل ان جعلناه بمعنى في الحكم عن التابع و  
 المشيوع في حكم المسكوت عنه ويحتمل الحكم له حتى يكون معنى  
 اجابني زيد لا عمرو وان عمرا لم يجي كما هو مقتضى البرد  
 وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما  
 اجابني زيد لا عمرو ان عمرا جاء كما هو مقتضى الجمهور  
 في هذه الاشكال او الشك من التكلم او التذكير السامع  
 انما يقع في الشك نحو ما في زيد لا عمرو او لا تمام نحو ما في  
 اياكم لعل هذا وفي صلة الصبي او اللبني او اللاحقة  
 نحو ليدخل الدار زيد لا عمرو والفرق بينهما ان في  
 اللاحقة يجوز الجمع بخلاف التخييل واما الفصل اي يعرب  
 المسند اليه بضمير الفصل وجعله من اجزاء المسند اليه  
 انه يفترن بها ولا ولا في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ  
 مطابق له فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني ان  
 المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم  
 ان القيام مقصور على زيد لا يجاوز الماعرف والباء في قوله  
 تخصيصه بالمسند مشايخ في قولهم خصصت فلانا بالذكر  
 اي ذكرته دون غيره كانك جعلته من بين الاشخاص  
 مختصا بالذكر اي منقودا به والمعنى هنا ان المسند اليه

في هذا الباب

في هذا الباب

في هذا الباب



من غير ما اوضحنا انه يكون سند اليد مختصا بان  
يقب له السند كما يقال في الال بعد معناه مختص  
بالعبادة لا بتغير غيره واما تقديم اي تقدم السند  
فلكون ذكره اهم ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاختصاص  
لا بد ان يبين ان الاماكن من اي جهة واتي سبب قضا  
نصه بقوله اما لانه اي تقدم السند اليه الاصل  
الحكوم عليه ولا بد من تحصيله في العلم فتصديق ان يكون  
في الذكر ايضا مقدما ولا يقتضي للعدول عنه اي عرفه  
الاصل اذ لو كان امر يقتضي العدو لعدله فلا يتقدم كانه  
الفاعل فان سرقة التاميل التقدم على العود واما التاميل  
المعروف من السامع لان في المسند تشويها اليه اي الى الخ  
وان في جارت البرية فيه خيوان مستحدث من جارات  
غيرت الخلافة في العاد الجفاف والعشور التي ليس  
ينافي بدليل ما قبله بان امر لاله واختلاف الناس في  
اليه لاله واما في بعض بقوله العاد وبعض لا بقوله  
واما التاميل المسرة او المساءة للنفاق على التاميل المسرة  
والتي على التاميل المساءة نحو سعة في دارك التاميل  
المسرة والسقاخ في دار صدقك التاميل المساءة واما  
الاقدام اليه اي السند اليه لان اوله في الخطر لكونه  
اوله يستلزم لكونه محبوا واما قوله مثل الخمار فغير  
او تحريف واما السبب ذلك فلا عيب القاصد وقد تقدم

من غير ما اوضحنا انه يكون سند اليد مختصا بان  
يقب له السند كما يقال في الال بعد معناه مختص  
بالعبادة لا بتغير غيره واما تقديم اي تقدم السند  
فلكون ذكره اهم ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاختصاص  
لا بد ان يبين ان الاماكن من اي جهة واتي سبب قضا  
نصه بقوله اما لانه اي تقدم السند اليه الاصل  
الحكوم عليه ولا بد من تحصيله في العلم فتصديق ان يكون  
في الذكر ايضا مقدما ولا يقتضي للعدول عنه اي عرفه  
الاصل اذ لو كان امر يقتضي العدو لعدله فلا يتقدم كانه  
الفاعل فان سرقة التاميل التقدم على العود واما التاميل  
المعروف من السامع لان في المسند تشويها اليه اي الى الخ  
وان في جارت البرية فيه خيوان مستحدث من جارات  
غيرت الخلافة في العاد الجفاف والعشور التي ليس  
ينافي بدليل ما قبله بان امر لاله واختلاف الناس في  
اليه لاله واما في بعض بقوله العاد وبعض لا بقوله  
واما التاميل المسرة او المساءة للنفاق على التاميل المسرة  
والتي على التاميل المساءة نحو سعة في دارك التاميل  
المسرة والسقاخ في دار صدقك التاميل المساءة واما  
الاقدام اليه اي السند اليه لان اوله في الخطر لكونه  
اوله يستلزم لكونه محبوا واما قوله مثل الخمار فغير  
او تحريف واما السبب ذلك فلا عيب القاصد وقد تقدم

المسند

السند اليه ليفيد التقديم بحصته بالخبر المعنى  
القول عليه ان وان اي السند اليه حرف التاني اي وفهم ما  
لا فصل نحو ما اتاقت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري  
المتقدم يفيد نفى الفاعل عن المتكلم ونبوته لغوي على الوجه  
الذي نفى عنه من العموم والخصوص ولا يلزم نبوته لغيره  
سواء لان التخصيص انما هو للسند اليه في وجه الخطاب  
اشراكا معناه وانفرادا كبره دونهم ولهذا اي وان التقديم  
يقيد التخصيص ونفي الحكم عن المذكور مع نبوته للغير  
ما اتاقت هذا ولا يغري لان مفهوم ما اتاقت ثبوت  
الاشارة هذا القول لغير المتكلم وتنطوق لا يغري نفيا عنه  
واما انقضان واما ان اتاقت احدا لانه يقتضي ان يكون  
السان غير المتكلم قد راي كل احد من الناس لانه قد نفى عن  
المتكلم الروية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغوي  
على وجه العموم في المفعول لتحقيق تخصيص المتكلم هذا الذي  
واما ان اضريت لان زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير  
المصرب كل احد سوى زيد لان المستغنى منه مقدر عام  
وكما ما ينفية عن المذكور على وجه التخصيص نبوته لغوي  
تحقيقا للمعنى المحرر انما تقدم وان خاصا لخاص وهذا  
المقام مباحث وشجاعتها الشرح ولا اي وان لم يلا  
المسند اليه حرف التاني بان لا يكون في الكلام حرف التاني  
او يكون حرف التاني متاخرا عن السند اليه فقد بان

من غير ما اوضحنا انه يكون سند اليد مختصا بان  
يقب له السند كما يقال في الال بعد معناه مختص  
بالعبادة لا بتغير غيره واما تقديم اي تقدم السند  
فلكون ذكره اهم ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاختصاص  
لا بد ان يبين ان الاماكن من اي جهة واتي سبب قضا  
نصه بقوله اما لانه اي تقدم السند اليه الاصل  
الحكوم عليه ولا بد من تحصيله في العلم فتصديق ان يكون  
في الذكر ايضا مقدما ولا يقتضي للعدول عنه اي عرفه  
الاصل اذ لو كان امر يقتضي العدو لعدله فلا يتقدم كانه  
الفاعل فان سرقة التاميل التقدم على العود واما التاميل  
المعروف من السامع لان في المسند تشويها اليه اي الى الخ  
وان في جارت البرية فيه خيوان مستحدث من جارات  
غيرت الخلافة في العاد الجفاف والعشور التي ليس  
ينافي بدليل ما قبله بان امر لاله واختلاف الناس في  
اليه لاله واما في بعض بقوله العاد وبعض لا بقوله  
واما التاميل المسرة او المساءة للنفاق على التاميل المسرة  
والتي على التاميل المساءة نحو سعة في دارك التاميل  
المسرة والسقاخ في دار صدقك التاميل المساءة واما  
الاقدام اليه اي السند اليه لان اوله في الخطر لكونه  
اوله يستلزم لكونه محبوا واما قوله مثل الخمار فغير  
او تحريف واما السبب ذلك فلا عيب القاصد وقد تقدم

من غير ما اوضحنا انه يكون سند اليد مختصا بان  
يقب له السند كما يقال في الال بعد معناه مختص  
بالعبادة لا بتغير غيره واما تقديم اي تقدم السند  
فلكون ذكره اهم ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاختصاص  
لا بد ان يبين ان الاماكن من اي جهة واتي سبب قضا  
نصه بقوله اما لانه اي تقدم السند اليه الاصل  
الحكوم عليه ولا بد من تحصيله في العلم فتصديق ان يكون  
في الذكر ايضا مقدما ولا يقتضي للعدول عنه اي عرفه  
الاصل اذ لو كان امر يقتضي العدو لعدله فلا يتقدم كانه  
الفاعل فان سرقة التاميل التقدم على العود واما التاميل  
المعروف من السامع لان في المسند تشويها اليه اي الى الخ  
وان في جارت البرية فيه خيوان مستحدث من جارات  
غيرت الخلافة في العاد الجفاف والعشور التي ليس  
ينافي بدليل ما قبله بان امر لاله واختلاف الناس في  
اليه لاله واما في بعض بقوله العاد وبعض لا بقوله  
واما التاميل المسرة او المساءة للنفاق على التاميل المسرة  
والتي على التاميل المساءة نحو سعة في دارك التاميل  
المسرة والسقاخ في دار صدقك التاميل المساءة واما  
الاقدام اليه اي السند اليه لان اوله في الخطر لكونه  
اوله يستلزم لكونه محبوا واما قوله مثل الخمار فغير  
او تحريف واما السبب ذلك فلا عيب القاصد وقد تقدم



التقديم للخصيص رد على من رجم انفراد عن اي غير السيد  
 اليه المذكور بما في الخبر الفعل او رجم مشاركة اي مشارك  
 الغير فيه اي في الخبر الفعل نحو اناسيت في حجة لمن  
 رجم انفراد الغير بالسعي فيكون قد ركب او رجم مشاركة  
 لك في السعي فيكون ضمرا فراد وروك على الاول اي على  
 كونه رد على من رجم انفراد الغير نحو لا يغير مثالا  
 ولا يرو ولا يسمي سوى لانه المثال صرحا على نفسه ان  
 الفعل صدر عن الغير وروك على الثاني اي على ان  
 كونه رد على من رجم المشاركة نحو وحدي مثل استغنى  
 وشوحد وغير مشاركة لانه المثال صرحا على ان لا شبهة  
 اشترى اليه الغير في الفعل والتأكيد انما يكون لدفع شبهة  
 على ان يثبت السامع وقد ياتي بتقوى الحكم والحق مع ان  
 السامع دون التخصيص نحو هو على الجرب فصد الى الجرب  
 انه بفعل اعطاء الجرب وشربك عليك تطيق هذه الدتوي  
 وكذا اذا كان الفعل متبعا فقد ياتي التقديم للخصيص  
 قد ياتي التقوى فلا ولا يحوات ما سميت في حجة قد  
 الى تخصيصه بعدم السعي والثاني يحوات لا تكذب  
 هو القوة الحكم المنفي وهو وانه اشد لنفي الكذب من  
 لا تكذب لما في ذكرنا لاسناد الطغور في لا تكذب وان  
 المصنف على مثال التقوى لتفرغ عليه الشرف بینه وبين  
 تأكيد السند اليه كما اشار اليه بقوله وكذا لا تكذب

ان في الفعل اعطاء الجرب

فانه محمول على انما يهدف التخصيص

ان يفي انما اشد لنفي الكذب من لا تكذب استمع ان  
 تأكيد الحاشية اي لان لفظات اولان لا تكذب استمع ان  
 المحكوم عليه بانه ضمير الخطاب محققا وليس الاسناد اليه على  
 سبيل السهو او التجوزا والسيان لا لتأكيد الحكم لعدم  
 تكرار الاسناد بهذا الذي ذكر من التخصيص فائدة والتقوى  
 اخرى وان في الفعل على منكر فاذا التقديم للخصيص  
 المجلس او الولد به نحو رجل خا في اي لاسرارة فيكون  
 جنس او لاجلان فيكون تخصيص واحد وذلك لان  
 اسم الجنس حاصل للمعين للجلسة والعدد للمعين اعني  
 الواحد ان كان مفردا ولاثنين ان كان مثنى والزيد عليه  
 ان كان جمعا فاصل النكرة المفردة ان يكون لواحد من الجنس  
 فقد يفصده الجنس فقط وقد يفصده الواحد فقط  
 الذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز ان لا فرق بين  
 المفرد والنكرة في ان البناء عليه قد يكون للتخصيص  
 وقد يكون للتقوى ووافقه اي عباد الفاضل السكاكي  
 على ذلك اي على ان التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه في  
 شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ انه ان وفي حجة  
 النفي فهو للتخصيص قطعا ولا فقد يكون للتخصيص  
 قد يكون للتقوى مضملا كان الاسم او مظهرا معروفا او منكر  
 مثنى كان الفعل او متبعا ومذهب السكاكي انه ان كان  
 نكرة فهو للتخصيص ان لم ينع منه وان كان معرفة فان كان

ان في الفعل اعطاء الجرب

ان في الفعل اعطاء الجرب

مانع



ظهرا فليس الا للنفوس وان كان محذرا فقد يكون للنفوس  
 وقد يكون للخصيص من جهة لغوية من سبيل حرف التثنية  
 وعبري فرائي هذا انما يقولون لانه قال التقديم بهذا الاختصار  
 ان جاز تقدير كونه اي المستداليه في الاصل موحدا على انه  
 فالعلم معنى فقط لا لفظا نحو انما قلت فانه يجوز ان يقدر ان  
 اصله في ان يكون انا فاعلم معنى تأكيد اللفظ وقد  
 عطف على جاز معنى ان فاده التخصيص مشروط بشرطين  
 احدهما جاز التقديم والآخر ان يعبر ذلك اي يقدر ان  
 كان في الاصل موحدا والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يحد  
 التقديم للنفوس الحكم سواء جاز تقدير التاخير كما  
 في نحو انما قلت ولم يقدر ولم يحسن تقدير التاخير اصله لا نحو  
 زيد قلتم فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما  
 سذكر ولما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو رجل  
 جازي مقيدا للتخصيص لانه اذا اخذ فاعل اللفظ لا معنى  
 استثناء السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل  
 سوخا على انه فاعل على معنى لا لفظا بان يكون بدلا من الضمير  
 الذي هو فاعل اللفظ وهذا معنى قوله واستثنى السكاكي المبكر  
 بجمالية من ياء واستروا الجوى الذين ظهروا اي على القول  
 لا بآل من الضمير معنى فدر ان اصله جازي جازي رجل  
 ليس بفاعل بل هو بدل من ضمير في جازي كما ذكر في قوله واسطر  
 الجوى الذين ظهروا ان الواو فاعل والذين ظهروا بدل منه

على ان قوله

وانما

وانما جعله من هذا الباب لانه لا يلقى التخصيص ان لا يبين  
 لانه اي للتخصيص سواء اي سوى تقدير كونه موحدا  
 في الاصل على انه علم معنى ولو لا انه مختصص لما وجب وقوعه  
 مبتدأ بخلاف المعروف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير  
 اعتبار التخصيص فليزم ان يكاب هذا الوجه البعير في الذكر  
 دون المعروف فان قيل فليزم ان يكون التخصيص في مثل جازي رجلان  
 وجازي رجل ولا استعمال بخلاف فلنا ليس مراده ان المرفوع  
 في قولنا رجلان بدل لافاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن  
 فاعل بل لما كانا بمنزلة قولنا رجلان جازي تقدير لا اصله جازي ان  
 رجل على ان رجلا بدل لافاعل ففي مثل رجل جازي تقدير  
 الاصل جازي رجل فلنا لم يسم فاعل السكاكي وشرطه اي  
 وشرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم و  
 التاخير فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جازي  
 على ما ستر ان معناه رجل جازي لا امرأه او لا رجلان دون  
 قولهم ستر هذا باب فان فيه ما فاعل التخصيص اصله  
 التقديم الاول يعني تخصيص الجنس فلا يمنع ان يراد التخصيص  
 ستر لاخير لان المحدث لا يكون الا ستر وما على التقديم الثاني  
 يعني تخصيص الواحد فلينبه على مطلق استعماله اي التخصيص  
 تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لان تقدير كلام  
 به ان المصدر ستر لا ستران وهذا ظاهر واذ قد حرم الجمع في  
 تخصيصه حيث فاعله بما استر هذا باب الا ستر فالوجه اي

في قوله جازي رجلان  
 تقدير لا اصله جازي  
 ان  
 في قوله جازي رجل  
 تقدير لا اصله جازي  
 في قوله جازي رجلان  
 تقدير لا اصله جازي  
 في قوله جازي رجلان  
 تقدير لا اصله جازي

ثم قال لا بد من  
 التخصيص في هذا الباب  
 لان التخصيص في هذا الباب  
 لا ينافي مع التخصيص في  
 هذا الباب



وجه المصير من قوله مخصصه وفولنا المانع من التخصيص  
 في تطبيق شأن الشريك في اي عمل الشكر للتعظيم والتهويل بالكثر  
 المعنى شرك عظيم ما قالنا لا شريك فيكون تخصيصا قويا  
 والقاب انما كان من تخصيص الجنس او الذم او غيره  
 فما ذهب اليه الشك في ان الفاعل المعنى كالتا كيد  
 والبدل سوي في استماع التقديم ما يقع على حالها اي مادام  
 الفاعل فاعلا والمذموم تابع لما استماع تقديم الشاع او في مجرى  
 تقديم المعنى دون الفاعل وكان يجوز الجمع في الشاع دون  
 الفاعل لأن استماع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا  
 ولا فاعلا لأن في ان يقال في مجرى قدم انه كان في الاصل فلم يرد  
 فقد جعل مستندا كما يقال في جرد يظنه ان جرد كان في  
 الاخرية فقدم ويجعل مستندا او امتناع تقديم الشاع حال كونه  
 لا بما مما اجم عليه الغاية الا في القطر في ضرورة الشرع على  
 مكابرة والقول بان حالة التقديم الفاعل يستلزم سنده بلزم خلق ليعبر  
 في انظر في الوطو الفعل عن الفاعل وهو حال خلا والخطوة عن الشاع فاسيد  
 التكون وعلى هذا لان هذا اعتبارا بحضرة كلام النفاذ التخصيص في مجرى  
 جاني لو لا التدبر التقديم لخصوا اي التخصيص بغيره اي غير  
 التقديم التقديم كادرك السكاكي من التهويل وغيره كالنحو و  
 التكميل والتفليل والسكاكي وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص  
 سواء لكان ذلك من كلامه حيث قال لأن نيك ذلك  
 الوجه البعيد عند المنكر لقول الاستدعاء في هذا الجايز ان السكاكي

بغير

في

في

في قوله ان

انما

انما انك في مثل رجل جاني ذلك الوجه البعيد لان لا يكون  
 الاستدعاء كرهة محضة ويضعهم بزم انهم عند السكاكي بدل مقدم  
 الاستدعاء وان الجملة فعلية لاسمية وتسلط في ذلك بتلويح  
 بعيد من كلام السكاكي وما وقع من السهو الشارح العلوي مثل  
 زيد قام وعمر وهذا ان المرفوع محتمل ان يكون فاعلا مقدما  
 ولا يلتفت الى تصحيحه من منع تقديم التوابع حتى قال الشارح  
 في هذا المقام ان الفاعل هو الذي لا يقدم بوجه واما التوابع محتمل  
 التقديم على طريق الضم وهو ان يفتح كونه تابعا ويقدم واما لا  
 طريق الضم فيمنع تقديمها ايضا لاسيما لا يقدم الشاع من  
 حيث هو تام قائم ثم لا يتم امتناع ان مراد المصنف من لا خير  
 وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شمس لان المعنى الذي  
 اعترضه جيل الشرا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب  
 قبل هو ولم زيد قائم في التقوى لثمنه اي الضمن قائم الضم  
 مثل في فصل الحكم لقوى وشبهة اي شبهة السكاكي مثل قائم  
 للضم كلفه بالخال عنه اي عن الضم من جهة عدم تقوية  
 في النكاح والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم كما  
 لا يتغير الخال من الضم نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل وهذا  
 الاعتبار قال يقرين ولم تفرق في بعض الضم وشبهة بلقط  
 لاسم مجرور اعطفا على نفسه يعني ان قوله يقرب مشعر بان  
 فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى في زيد قائم لا دل  
 للضم الضم والثاني لشبهه بالخال عن الضم ولهذا اي

في

في

في

في

في

في

في

في

في قوله ان



الخلق من الضمير بما كان أي مثل قائم مع الضمير وكذا في قوله  
 الظاهر أنه الجملة ولا غور في قيام مع الضمير معاملة أي مقالة  
 الحصاد في البناء في نحو رجل قائم رجلا قائما وقاما  
 يرى تقدمه أي من السند إليه الذي يرى تقدمه على السند  
 كاللزام لفظا مثله وغيره إذا استعمل على سبيل التأكيد في نحو  
 مثلك لا يخلو وغيره لا يجوز بمعنى امتحان نحو من غير إرادة  
 تدبر غير الخطاب بان يراد بالمثل والبرهان أن الحق لا  
 للخطاب أو غير مائل بل المراد في الخبر عنه على طريق الكناية  
 لانه إذا أتى غير كان على صيغة من غير قصد إلى المائل لزم  
 نفيه عنه وأثبت الخبر ذلك بنفيه عن غيره مع اقتضائه  
 مجازا يقوم به وأما في التقديم في مثل هذه الصورة كاللزام  
 لكونه أي التقديم أعون للراد بها أي يهدي من التركيبين  
 لأن الفرض منهما الثابت للحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ  
 والتقديم لا فائدة التقوى أعون على ذلك وليس معنى ذلك  
 كاللزام أنه قد تقدم وقد لا يقدم بالمراد أنه كان مقتضى  
 القيام أنه يجوز التأخر لكونه في الاستعمال الأعلى التقديم  
 من عليه في دليل الأعداد قبل وقد تقدم السند إليه الترتيب  
 بكونه على السند المقرون بحرف التثنية لأنه أي التقديم ولا  
 على العموم أي على نفي الحكم عن كل فرد نحو كل إنسان لم يقم وأنه يقام  
 في القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان بخلاف ما لو أخرج  
 محمول يقم كل إنسان فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل

في قوله  
 أي مقالة  
 أي مقالة  
 أي مقالة  
 أي مقالة

في قوله  
 أي مقالة

القديم بما عموم السند بما أي والثاني لا يفيد لاسلك  
 العموم ونفي التثنية وذلك أي كون التقديم مفيدا للعموم دون  
 الثاني لئلا يلزم ترجيح التأكيد وهو أن يكون لفظ لا يفيد  
 المعنى الحاصل وهو أن يكون لأفادة معنى جديده مع أن  
 التأكيد يرجح لأن الأفادة حين من الأعادة وبما أن لزم  
 ترجيح التأكيد على التأكيد أمثالي صورة التقديم فلان  
 قولنا إنسان لم يقم موجه مهله أما الإيجاب فلانه حكم بها  
 بثبوت عدم القيام لاشيان لا يفي القيام عنه لان حرف  
 السلب وقبح من المحمول وأما الأفعال فلانه لم يذكر  
 فيها تدل على كية أفراد الموضوع مع أن الحكم على ما صدق  
 عليه الإنسان وإذا كان إنسان لم يقم موجه مهله يح  
 أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد  
 لأن الموجبة للمهله المعدولة للمحمول في قوة السالبة الجزئية  
 عند وجود الموضوع محمول يقم بعض الإنسان معنيها مثلا ما  
 في الصدق لانه قد حمل في الجملة نفي القيام عما صدق عليه  
 الإنسان اعم من أن يكون جميع الأفراد وبعضها وأيا ما كان  
 يصدق نفي القيام عن البعض وكما صدق نفي القيام عن  
 البعض صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة في  
 في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لأن  
 صيدق السالبة الجزئية للوجود في الموضوع إنما يفي الحكم  
 عن كل فردا وينفيه عن البعض مع ثبوت البعض وأيا ما كان

في قوله  
 أي مقالة



يلزم ان في العلم عن جملة الافراد دون كل فرد لانه ان يكون  
 متبعا عن البعض لا عن البعض واذا كان انسان لم يعمد  
 كونه في القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد  
 دخول كل ايضا معناه كذلك كل. كل لتأكيد المعنى الاول فيجب  
 ان يحمل على نفي الحكم عن كل فرد لانه كل لتأكيد المعنى الثاني  
 ترجيح للتأشير واما في صورة التأخير فلان قولنا لم  
 يعم انسان سائلة مفسلة لا شئ فيها والسائلة المهملة في  
 قوة السائلة الظرفية للقياس التي عن كل فرد نحو لا شئ  
 من الانسان بقاءه ولما كان هذا المعنى لما عندهم من ان  
 المهملة في قوة الجزئية بدنه بقوله يؤمن ويومضون عما في  
 موضوع المهملة في سياق التي حال كونه نكرة غير متصدرة  
 بلغة كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد واذا كان لم يعم انسان  
 بدون كونه في القيام عن كل فلو كان بعد دخول كل  
 ايضا كذلك كان كل لتأكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي  
 القيام عن جملة الافراد ليكون للتأشير معنى اخر وذلك  
 لان كل في هذا المقام لا يفيد الا احد هذين المعنيين فعند  
 انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة والحاصل ان التقديم  
 بدون كل سلب العموم ونفي الشمول والتأخير لعموم السلب  
 وشمول النفي وبعد دخول كل يجب ان يعكس هذا ليكون  
 كل للتأشير الراجح دون التأكيد المربوح وفيه نظر لان  
 التي عن الجملة في صورة الاولى هي الوجهة للمهملة المعنوية

في قوله لا شئ  
 من الانسان بقاءه

نحو انما انسان لم يعم عن كل فرد في الصورة الثانية يعني السائلة  
 المهملة نحو لم يعم انسان انما افادة الاستناد الى ما اضيف اليه  
 وهو لفظ انسان وقد كانت الاستناد المفيد لهذا المعنى لا  
 ستاد اليها اي لا كل لان انسانا صار ضمنا اليه فلم يستند  
 اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاستناد الى كل ايضا مفيدا  
 للمعنى الحاصل من الاستناد الى انسان فيكون كل تأسيسا لتأكيد  
 لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ اخر وهذا هو الذي  
 لان هذا المعنى ج انما افادة الاستناد الى لفظ كل لا شئ انما يعني يكون  
 كل تأكيد له وحاصل هذا الكلام ان لا يتم انه لو دخل الكلام بعد كل على  
 المعنى الذي دخل عليه قبل كل كان كل لتأكيد ولا يعني ان هذا انما يصح  
 على تقدير ان يراد التأكيد الاصطلاحي اما الوارد بذلك ان يكون  
 كل افادة معنى كان حاصلا بدونه فادفع النع طاصروح يتوجه  
 ما اشار اليه بقوله وان الصورة الثانية يعني السائلة المهملة  
 نحو لم يعم انسان اذا فادت النفي عن كل فرد فقد فادت النفي عن  
 الجملة فاذ اختلف على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى  
 يكون معنى لم يعم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون  
 تأسيسا لتأكيد لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وج فلو جعلا  
 لم يعم كل انسان لعموم السلب مثل لم يعم انسان لم يلزم ترجيح التأكيد  
 التأسيس لان التأشير اصطلاحي انما يلزم ترجيح احد التأكيدين على  
 الاخر وما يقال ان لا يتم لم يعم انسان على النفي عن الجملة بطريق لا يتم  
 ولا يتم لم يعم كل انسان عليه بطريق الطائفة فلا يكون تأكيد ففيه نظر

في قوله لا شئ  
 من الانسان بقاءه



اذ لو شرط في التاكيد اتحاد الدالين لم يكن كل انسان لم يقع على  
 تقدير كونه نفي الحكم عن الحقيقة تاكيدا لان دلاله انسان لم يقع على  
 هذا المعنى بالقرآن ولان النكرة المنفية اذا عمت كانت قولنا  
 لم يقع انسان مالا كلفه لا مهملة كاذك هذا القابل لانه قد  
 من فيها ان الحكم سلوت عن كل واحد من الافراد والبيان  
 لا بد لمن سبب ولا مما تضمنت على ان الحكم فيها على كية  
 اولد الموضح ولا يخفى بالسور الواحد وروح من دفع ما قيل  
 سماعا مهملة باعتبار عدم السور وقال عبد القاهر ان كانت  
 كذا لخط في الخبر التي بان الخريف عن ادائه سواء كانت معمولة لاداء  
 النفي والا ورسوله كانت الخبر فعلا نحو ما هو على المراد بذكره نحو  
 الرباح بما لا يقتضي السبق او غير فعل نحو قوله ما لا يمتنع المراد  
 حاصلة او معمولة للفعل النفي الظاهر انه عطف على داخله و  
 ليس بسيد يدلان لدخول خبر النفي بسبب لذلك وكذا عطفها  
 على الخبرت معنى او جعلت معمولة لان التلخيص اذ ان النفي فيها  
 شاملا له اللهم لان يختص التلخيص بما اذا لم يدخل الاداة  
 على فعل عاصم في كل على ما يشعر به المثال والمعمول ان يكون  
 فاعلا او معمولا او تاكيدا لاحدهما او خبرا لك نحو ما احل الله  
 كلهم في التاكيد الفاعل او ماحا كل التلخيص في الفاعل او لم اخذ كل  
 الدوام في المعول المتأخر او كل الدوام لم اخذ في المعول المتأخر  
 وقد لم اخذ الدوام كلها والدوام كلها لم اخذ في جميع هذه  
 الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وقوله

في قوله تعالى  
 لا اله الا الله  
 في قوله تعالى  
 لا اله الا الله  
 في قوله تعالى  
 لا اله الا الله

نقطة

في قوله

في قوله تعالى  
 لا اله الا الله  
 في قوله تعالى  
 لا اله الا الله

في قوله تعالى  
 لا اله الا الله  
 في قوله تعالى  
 لا اله الا الله

الكلام ثبوت الفعل والوصف له بل ان كانت  
 كذا للمعنى فاعلا للفعل والوصف المذكور في الكلام او اذ كان  
 تعلوقه اي تعلوق الفعل والوصف به اي بعض ان كانت  
 كذا للمعنى معمولا للمفعول والوصف وذلك بدل الخطاب و  
 شهادة الذنوب والاستعمال فلو ان هذا الحكم اكد على كل  
 بدليل قوله تعالى والله لا يحب المغيرون والله لا يحب كل كفار  
 اثيم ولا ظالم خاطيء والا اي وان لم تكن داخلية في خبر النفي  
 بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عن النفي  
 كل فرد مما صيغ اليه كل وفاد في اصل الفعل عن كل فرد كنز  
 النبي صلى الله عليه وسلم لما قال الله والذين اسلموا ولحد من  
 الصحابة اقصر من الصلوة بالرفع فاعل قصرت ام قصرت يا  
 رسول الله كل ذلك في هذا قوله النبي عليه السلام والمعنى في  
 واحد من القصود الشبان على شمول النفي وعمومه لوجوب  
 احدهما ان جواب ام اما بغير احب الاسرين او بغيرها جميعا  
 تحطية للمستفهم لا بغير الجمع بينهما لانه عارف بان الكاين  
 احدهما والثاني ما روي انه قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن  
 قال له ذ والذين بعض ذلك قد كان ومعلوم ان الثبوت لبعض  
 انما في النفي عن كل فرد لا النفي عن الجميع وعليه اي وعلى عموم  
 النفي عن كل فرد قوله اصحتم ام الجبار تدعى على ذنبا كلها اصح  
 برفع كله على معنى لم اصنع شيئا ما تدعيه على من الذنوب ولا تارة  
 الرفع هذا المعنى عدل عن النص المستغنى عن الاشارة الى الرفع

في قوله تعالى  
 لا اله الا الله  
 في قوله تعالى  
 لا اله الا الله

في قوله تعالى  
 لا اله الا الله  
 في قوله تعالى  
 لا اله الا الله

في قوله تعالى  
 لا اله الا الله



للغير اليه في مستودع أو غير المستند اليه  
 للقيام بتقديم له من وجه ما سجد الذي ذكره المحقق في  
 ولا يخار وغير ذلك في المقام ان المستودع في المقام من  
 الخلال وقلة خروج الخرج على خلافه في معنى الظاهر لا في  
 الخلال فوضع المخرج موضع الظاهر فيكون له مكان في الرجل فان  
 معنى التماس في هذا المقام هو التماس دون لاخيار لعدم تقدم  
 ذكر المستند اليه وعدم قرينة دل عليه وهذا الضمير ثابت الى  
 مستعمل في هذه في الذم والزم تصديق بكونه في العلم  
 والما يكون هذا من وضع المخرج موضع الظاهر في هذا القولين  
 اي قوله من جعل المخصوص من مستعمل في هذه واما من جعل  
 مسئلة ونعم جلا حتى فيجعل عند ان يكون الضمير ثابت الى المخرج  
 للمخرج وهو مقدم لتقديم ويكون الزم ان افراد الضمير حيث لم  
 يقل نقلا ونحو من حواضر هذا الباب لكونه من الانواع الخلقية  
 وقوله هو او من يد علمه مكان السارية والحق في هذا  
 ايضا خلا ومقتضى الظاهر لعدم تقدم واعلم ان الاستدلال في  
 الشأن انما يثبت اذا كان في الكلام موضع في جملته مقوله في  
 زيد المخرج في ما من لم يترك وضع الضمير موضع الظاهر في السابق  
 بقوله ان كان ما يقوله اي يقوله لغيره اي على غيره في نفس  
 السامع لا ياتي الى السامع اذ لم يقوله منه اي من الضمير بمعنى الظاهر  
 اي انظر السامع ما جعل الضمير لغيره منه معنى فيمكن بعد  
 وزوده فقولنا لا لا يحصل بعد الطلب انما من المتبادر في

في قوله من جعل المخصوص من مستعمل في هذه  
 في قوله من جعل المخصوص من مستعمل في هذه  
 في قوله من جعل المخصوص من مستعمل في هذه  
 في قوله من جعل المخصوص من مستعمل في هذه

ما قبل

لا يخفى ولا يخفى ان هذا المستند في باب من لا السامع مالم  
 يسمع الضمير يعلم ان فيه ضميرا لا يخفى فيه الضمير في الاستدلال  
 وقد عكس اي وضع الضمير موضع الظاهر في موضع الظاهر  
 للضمير فان كان سببا الذي وضع موضع الضمير اسم اشار الى  
 العناية به في اي غير المستند اليه لا خصا صفة بغيره بكونه  
 كما في عاقل هو وصف عاقل الاول يعني كامل الدليل متناه  
 فيه اعني اي اعنيته وانجز له او اعني عليه وصوت  
 سدا هذه اي طريق معايشه وجاها لاجل تلافاه من روقا  
 التي تركة الا وهما في وفيه العلم المخرج اي المنقل من  
 غير الامور على الفهم ان ينفذ كما في انما المصانع المملوك الحكيم  
 فتولد اشارة الى الحكم سابق غير محسوس وهو كون العالم محسوسا  
 لما حصل من روقا وان الفهم في الاصل فقلت الى اسم الاشياء  
 في العناية به في اي السامع ان هذا الشيء للغير للغير  
 من الذي له العلم الجب وهو من الاوهام خاطرة والعلم المحسوس  
 لا ينفذ العلم السامع هو الذي اتت المستند اليه للغير عند باسم  
 الاشارة او التعميم عطف على كلام العناية بالسامع في ان السامع  
 في هذا ليس ولا يكون له مشار اليه اصلا او لغيره على كل حال  
 بل قد السامع باللا بد رتبة غير المحسوس او على كل حال في  
 بالغير المحسوس عند غير المحسوس او اذ كان كالمشهود اي  
 في المستند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع الضمير  
 لا ينفذ العلم المحسوس من غير هذا الباب اي غير باب المستند اليه

في قوله من جعل المخصوص من مستعمل في هذه  
 في قوله من جعل المخصوص من مستعمل في هذه  
 في قوله من جعل المخصوص من مستعمل في هذه  
 في قوله من جعل المخصوص من مستعمل في هذه







على ما يشهد به كمال الفهم وهذا هو الغرض من هذا  
لخص منه بنفسه السككي لأن النفاذ عند اعم من ان يكون  
قد غلبت عليه بطريق من الطريق ثم بطريق آخر ويكون مقتضى  
الظاهر ان يعبر عنه بطريق فذلك هو الغرض من النفاذ  
الانفادات بتعبير واحد وعند الجمهور يختص بالواحد حتى لا يفتقد  
الانفادات بتعبير واحد وكل الانفادات عند عدم النفاذ عند عدم  
غير العكس كما في فطاوول الملك مثال الانفادات من التكلم الى  
الخطاب وما الى لا اعد الذي يطرق واليه ترجعون والمختص  
الظاهر ارجح والخطيب ان المراد وما لكم لا تعبدون لذكر الله  
غير عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السور في اجراء ما في  
على ذلك الطريق فعدا عنه الطريق للخطاب فيكون النفاذ  
على الدخيل في مثال الانفادات من التكلم الى الغيبة كما  
اعطى له الكون في قوله تعالى واخبر ومقتضى الظاهر لنا و  
مثال الانفادات من الخطاب الى التكلم قوله تعالى فاعلموا ان الله  
متكلم قولهم بك قلت والحسان طم وبت ومقتضى طوب في الحسان ان له  
طوبا في طلب الحسان ومثالا في سرا ودعيا بعد الشبان  
تصغير بعد القور اي حزن في الشبان وكاد ينصرف عنصير بمر  
ظرف مضاف الى الجملة الفعلية اعني قوله حان اي قرب مشيت  
يكتفي ليل في الانفادات من الخطاب في بك الى التكلم مفاده  
الظاهر بكلمة وعا على كلف من القلب وليا مفعوله الثاني  
والعنى بطا الى القلب بوصول ليل وروى كلفني بالثاء التوقية

ثم بطريق

متكلم قولهم

على انه مستند الى اللفظ والمفعول محذوف اي سداية فرائد او عالمة  
حطت القلب فيكون النفاذ الذي من الغيبة الى الخطاب وقد يشهد  
بذلك اي يؤيد قريبا وعادته عواد بيتنا وخطوب فلا  
للرزوق عادت يحوز ان يكون فاعلت من المعاداة كما في  
الصورف والمخطوب صارت تعاديه ويحوز ان يكون من  
عاد يعود اي عادت عواد وعوانق كانت تحيل بيتنا الى  
ما كانت عليه قبل و مثال الانفادات من الخطاب الى الغيبة  
قوله ثم حتى اذا كنتم في الفلك وحي من همم والقياس يك  
و مثال الانفادات من الغيبة الى التكلم قولهم والله الذي  
ارسل الرياح فتنر سحابا فسقناه ومقتضى الظاهر ساقاه اي  
ساقا لله تلك السحاب وتغراه الى بلد حيث و مثال الانفادات  
من الغيبة الى الخطاب قوله ثم ما لك يوم الدين انك تعبد  
ومقتضى الظاهر اياه ووجهه اي وجهه حصر الانفادات  
ان الكلام اذا انفرد عن اسلوب الى اسلوب كان ذلك الكلام  
لخصا لطيفة اي تجديد الواحد انا من طريقت الثوب  
للاشاط السام وكان اكثر ايقاظا للاضغالة اليه الى ذلك الكلام  
لان الجديد بدلة وهذا وجه حصر الانفادات على الاطلاق  
وقد يختص بمواقفه بطائفة غير هذا الوجه العائم ككان  
في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد قبل  
حاجبه يحذف ذلك العبد من نفسه محكما للافا عليه اي على  
ذلك الحقيق بالحمد وكما جرى عليه صفة من تلك الصفات

من



العظام قوي ذلك الحرك لوان يقول الامر بالحركة اي خائفة  
تلك الصفات يعني مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك المصنف  
بالحد مالك الامر كله في يوم الحزاء لانه اضعف مالك اليوم  
الدين على طريق الاتساع والمعنى على الطريقة اي مالك في يوم الدين  
والفعل يحذف دلالة على التعميم في وجوب ذلك الحرك للخاصة  
في القوة الاقبال عليه اي اقبال العبد على ذلك الحقيق والمخاطب  
بمخصصه بغاية الخضوع والاسمات في المصاحبات قاله في  
بمخصصه معلق بالمخاطب بفاحاطة بالدعاء اذا دعوت  
له بولجته وغاية الخضوع هو معنى العادة وعموم المصاحبات  
مستفاد من حذف مفعول مستعبرين والمخصص مستفاد  
من تعليل المفعول والطريقة المخصصة بما يوفق هذا الالتفات  
هي ان فيه تنبيهها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون  
قرانه على وجه يجد من نفسه ذلك الحرك ولما التحرك الكلام الى  
خلاف مقتضى الظاهر او رد عن اقسام منه وان لم يكن من  
مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى اي مقتضى  
الظاهر يلقي المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اي يلقي الكلام  
للمخاطب بغير ما يربط المخاطب والبناء في بغير للتعدية وفي  
حمل كلامه السببية اي انما اللقاء بغير ما يربط به بسبب  
ان حمل كلامه اي كلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراده  
اي مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده تنبيهها  
للمخاطب على انه اي ذلك الغير هو الاول القصد والارادة

كقول القعشري للجحاج وقد قال الجحاج له اي للمقعر جحاج  
كون الجحاج متورعا اياه لا تخشك على الادم يعني القيد هذا  
مقول قول الجحاج مثل الامر بحمل على الادم والاشبه هذا  
قول القعشري فابن. ويخبر الجحاج في معرض التعجب واللقاء  
بغير ما يربط بان حمل الادم في كلامه على الغير الادم اي الذي  
علت صوابه حتى ذهب اليها وضمن اليه الاشبه اي الذي  
غلب بياضه ومراد الجحاج انما هو القيد فتنبه على ان الحرك على  
الغير الادم هو الاولى بان يقصده اي من كان مثل الامر  
في السلطان اي في الغلبة وبسطة اليد اي الكرم والمال والنوّة  
تجدد بان يصفى اي يعطى من اصفى كان يصفى اي يقيّد  
من صفته او السائل اعطف على المخاطب اي تلقى السائل بغيرها  
يطلب بتنزيل اسواله منزلة غيره اي غير ذلك السوال انفسها  
للسائل على انه اي على ذلك الغير الاولى بحاله او المقتضى كقوله  
يسألونك عن الاهلة قل هم موافق للناس والجح سألوا  
عن سيد اخلافهم في زيادة النور ونقصانه واجيبوا  
ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة يحب  
ذلك الاختلاف مع العلم بوقتها الناس امورهم من المزارع  
والمساجير ومجال الدين وغير ذلك ومعالم الحج بعد ذلك  
وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والايقى بحالهم ان يسألوا  
عن ذلك لانهم ليسوا بمن يطعون بسهولة عباد فائق على  
الهيئة ولا تغلق لهم بغير عرض وقوله تنبيهه لوقت ملائمة

الامر

القضاء



قاضي التهم من غير فلول الدين والافرن واليهام والمساكن  
 وابن السبل ساء لو اخرجنا من ارضنا فاجعلوا بيننا وبين  
 نبيها على ان المهم هو السبل عنها لان الله لا يفتنهم الا ان  
 تقع سوقها ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعريف عن  
 المعنى المستعمل لفظ المعنى فيها على الخلق وقوله نحو يوم يخلق  
 في الصور فضعف من في السموات ومن في الارض بمعنى يخلق  
 ومثله التعبير عن السبل بلفظ اسم الفاعل كقوله وان الذين  
 لواقع مكان يقع ونحو التعبير عن السبل بلفظ اسم المفعول  
 كقوله ذلك يوم يجمع لهم الناصر مكان يجمع وهذا تحت و  
 هو ان لا يميز اسم الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال  
 وان لم يكن ذلك بحسب اسم الوضع فيكون كل منهما مضافا في موقعه  
 واراد على حسب مقتضى الظاهر والجواب ان كلا منهما حقيقة  
 فيما يخص وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فلم يخلق مجازا  
 تدبها على الخلق وقوله ومنه اي ومن خلاص مقتضى الظاهر  
 القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والاخر مكانه  
 نحو عرضت الناقة على العوض مكان عرضت العوض على الناقة  
 اي اظهره عليها المشرب وقوله اي القلب السكاكي مطلقا  
 مما فلا يورث الكلام ملاحظة ورده غير اي غير السكاكي  
 مطلقا لانه عكس المطلوب ونفي المقصود والحق ان  
 تعذر اعتبار اللفظ غير اللاجبة التي اورثها نفس القلب قبل  
 كقوله ومهمة اي مفارقة مغتري اي متلوثة بالعبث والجاهل

لذا

اي طرفة ونواحيه جميعا مقصورا كان لكونه صمد سماوي عا  
 حذف المضاف اي لونها يعني لون السماء فالصراع الآخر من باب  
 القلب والمعنى كان لون سماوية لغيرها لون ارضيه ولا اعتبار  
 اللطيف هو اللطافة في وصف لون السماء بالغير حتى صار  
 بحيث يشبهه بملون الارض في ذلك مع ان الارض اصل فيه  
 والا اي ان لم ينضم اعتبار اللطافة لانه عدو لغير  
 الظاهر من غير نكته يعتد بها كقوله فلما ان جرى بمن  
 عليها كاطبت بالقدن اي القصر السباعا اي الطين المحلوظ  
 بالتي بالمعنى كاطبت القدن بالسباع يقال طينت السطح  
 والبيت ولقائل ان يقول ان ينضم من المبالغة في وصف  
 النافذ باليقين صلا ينضمه قول كاطبت القدن بالسباع  
 لا يهاجمه ان السباع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار  
 بمنزلة الاصل والقدن بالنسبة اليه كالسباع بالنسبة الى  
 القدن احوال المسند اما ان كان فلما مر في حذف السند  
 اليه كقوله ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقار  
 بها الغريب الرجل والنزل والماوى وقار اسم جمل وقيل  
 اسم فرس للشاعر ووصف شعر الخيل كذلك في الصحاح ونظمت  
 البيت خبر ومعناه الخسر والنوابع والمسند الى قيار محله  
 لفصل الاختصار والاختزان عن العيش بناء على الظاهر مع  
 خيق المفام بسبب التوجع وبخافطة الوزن ولا يجوز ان يكون  
 قيار عطف على محل اسم ان وغريب خبرا عنها الامتناع لفظ

الجواب عن قوله  
 الجواب عن قوله  
 الجواب عن قوله

انما لا يخلو عن قول  
 واحد قوله  
 انما لا يخلو عن قول  
 واحد قوله



في قوله ما جعل اسم ان قبله معنى للترغيب او التقدير واما اذا قدر الضمير  
 محذوف فالجواب ان يكون هو عطف على جعل اسم ان لان الخبر  
 مقدم تقدير فلا يكون مثل ان زيد وعمرو ذاهبان بل  
 مثل ان زيد وعمرو ذاهبان وهو جائز ويجوز ان يكون قياره  
 مستداه والمحدوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان  
 مع اسمها وخبرها وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك  
 راجع الى المولى بخلاف فقوله نحن مستداه محذوف الخبر  
 لما ذكر اي نحن بما عندنا فاعندوا فاعندوا فاعندوا فاعندوا  
 الثاني وفي البيت السابق بالعكس وقولك زيد منطلق  
 وعمرو اي عمرو ومنطلق محذوف لا خبر عن البيت  
 من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيدا اي بوجود  
 او حاضرا او واقفا او بالباب او ما اشبه ذلك محذوف  
 لما ضم مع اتباع الاسم لان اذ المفاجأة تدل على اطلاق  
 الوجود وقد صم اليها قرابين تدل على نوع خصوصية كلف  
 الخروج للشعر بان المراد فاذا زيدا بالباب او حاضرا ويجوز  
 ذلك وقوله ان محذوف وان مر محذوف وان في السقف ايضا  
 اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها في الآخرة اجر لا ريب  
 والمساقر قد تغلوا في المعنى لارجع اليه محذوف المستد  
 الذي هو ظرف قطع القصد الاختصار والعدول الى قوى  
 الدليلين اي العقل والضيق المقام اعني المحافظة على الشعر  
 ولاشاع الاسم لا طراد المحذوف في مثل ان مالا وان ولذا

في قوله ما جعل اسم ان قبله معنى للترغيب او التقدير  
 محذوف فالجواب ان يكون هو عطف على جعل اسم ان لان الخبر  
 مقدم تقدير فلا يكون مثل ان زيد وعمرو ذاهبان بل  
 مثل ان زيد وعمرو ذاهبان وهو جائز ويجوز ان يكون قياره  
 مستداه والمحدوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان  
 مع اسمها وخبرها وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك  
 راجع الى المولى بخلاف فقوله نحن مستداه محذوف الخبر  
 لما ذكر اي نحن بما عندنا فاعندوا فاعندوا فاعندوا فاعندوا  
 الثاني وفي البيت السابق بالعكس وقولك زيد منطلق  
 وعمرو اي عمرو ومنطلق محذوف لا خبر عن البيت  
 من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيدا اي بوجود  
 او حاضرا او واقفا او بالباب او ما اشبه ذلك محذوف  
 لما ضم مع اتباع الاسم لان اذ المفاجأة تدل على اطلاق  
 الوجود وقد صم اليها قرابين تدل على نوع خصوصية كلف  
 الخروج للشعر بان المراد فاذا زيدا بالباب او حاضرا ويجوز  
 ذلك وقوله ان محذوف وان مر محذوف وان في السقف ايضا  
 اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها في الآخرة اجر لا ريب  
 والمساقر قد تغلوا في المعنى لارجع اليه محذوف المستد  
 الذي هو ظرف قطع القصد الاختصار والعدول الى قوى  
 الدليلين اي العقل والضيق المقام اعني المحافظة على الشعر  
 ولاشاع الاسم لا طراد المحذوف في مثل ان مالا وان ولذا

في قوله ما جعل اسم ان قبله معنى للترغيب او التقدير  
 محذوف فالجواب ان يكون هو عطف على جعل اسم ان لان الخبر  
 مقدم تقدير فلا يكون مثل ان زيد وعمرو ذاهبان بل  
 مثل ان زيد وعمرو ذاهبان وهو جائز ويجوز ان يكون قياره  
 مستداه والمحدوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان  
 مع اسمها وخبرها وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك  
 راجع الى المولى بخلاف فقوله نحن مستداه محذوف الخبر  
 لما ذكر اي نحن بما عندنا فاعندوا فاعندوا فاعندوا فاعندوا  
 الثاني وفي البيت السابق بالعكس وقولك زيد منطلق  
 وعمرو اي عمرو ومنطلق محذوف لا خبر عن البيت  
 من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيدا اي بوجود  
 او حاضرا او واقفا او بالباب او ما اشبه ذلك محذوف  
 لما ضم مع اتباع الاسم لان اذ المفاجأة تدل على اطلاق  
 الوجود وقد صم اليها قرابين تدل على نوع خصوصية كلف  
 الخروج للشعر بان المراد فاذا زيدا بالباب او حاضرا ويجوز  
 ذلك وقوله ان محذوف وان مر محذوف وان في السقف ايضا  
 اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها في الآخرة اجر لا ريب  
 والمساقر قد تغلوا في المعنى لارجع اليه محذوف المستد  
 الذي هو ظرف قطع القصد الاختصار والعدول الى قوى  
 الدليلين اي العقل والضيق المقام اعني المحافظة على الشعر  
 ولاشاع الاسم لا طراد المحذوف في مثل ان مالا وان ولذا

وقد وضع سبويه في كتابه هذا بابا في هذا بابا في هذا بابا  
 وان ولذا وقوله ثم قال لو انتم تعلمون محذوف خبره في قوله  
 انتم ليس بمبتداء لان لو انما يدخل على الفعل بل هو فاعل  
 فعل محذوف فالاصل لو تعلمون فاعل محذوف الفعل محذوف  
 عن البيت لوجود للفسر ثم ابدل من الضمير المنصلي الى ضمير  
 منفصل على ما هو الفانون عند حذف العامل فالمستد  
 المحذوف هذا فعل وفيما سبق اسم او جملة وقوله ثم ضمير  
 جليل يحمل الامر حذف المستد المستد اليه اي ضمير حلة  
 جليل اجل او فامر صبر جميل في المحذوف تكثير  
 الفائدة بما كان حمل الكلام على كل من الضمير بخلاف ماله  
 ذكر فانه يكون نصا في احدهما ولا بد للمحدوف من قرينة  
 دالة عليه ليفهم المعنى كقوله الكلام جوابا لسؤال محقق نحو  
 لئن سألهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن  
 الله محذوف المستد لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض  
 من الشرط والناء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل على  
 ان المر فاعل والمحدوف فعله انه جاء عند عدم المحذوف  
 كذلك كقوله ثم لئن سألهم من خلق السموات والارض ليقولن  
 خلقهن العزيز العليم وكقوله ثم قال من يحيى العظام و  
 حي يوم فلا يحييها الذي انشاءها اول مرة او مقدر  
 عطف على محقق نحو قول ضرار بن نمشيل بن نمشيل بن نمشيل  
 نمشيل بن نمشيل بن نمشيل ففالك ضارع اي يملكه

في قوله ما جعل اسم ان قبله معنى للترغيب او التقدير  
 محذوف فالجواب ان يكون هو عطف على جعل اسم ان لان الخبر  
 مقدم تقدير فلا يكون مثل ان زيد وعمرو ذاهبان بل  
 مثل ان زيد وعمرو ذاهبان وهو جائز ويجوز ان يكون قياره  
 مستداه والمحدوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان  
 مع اسمها وخبرها وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك  
 راجع الى المولى بخلاف فقوله نحن مستداه محذوف الخبر  
 لما ذكر اي نحن بما عندنا فاعندوا فاعندوا فاعندوا فاعندوا  
 الثاني وفي البيت السابق بالعكس وقولك زيد منطلق  
 وعمرو اي عمرو ومنطلق محذوف لا خبر عن البيت  
 من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيدا اي بوجود  
 او حاضرا او واقفا او بالباب او ما اشبه ذلك محذوف  
 لما ضم مع اتباع الاسم لان اذ المفاجأة تدل على اطلاق  
 الوجود وقد صم اليها قرابين تدل على نوع خصوصية كلف  
 الخروج للشعر بان المراد فاذا زيدا بالباب او حاضرا ويجوز  
 ذلك وقوله ان محذوف وان مر محذوف وان في السقف ايضا  
 اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها في الآخرة اجر لا ريب  
 والمساقر قد تغلوا في المعنى لارجع اليه محذوف المستد  
 الذي هو ظرف قطع القصد الاختصار والعدول الى قوى  
 الدليلين اي العقل والضيق المقام اعني المحافظة على الشعر  
 ولاشاع الاسم لا طراد المحذوف في مثل ان مالا وان ولذا



صانع ذليل الخبيث ومنه لانه كان ملجأ الاذلة وعونا للضعفاء  
 وقامه ومخبط مما تلج الطوايح والخط الذي باقي البلاء  
 للمعروف من غير وسيلة وتطهير الاطاحة وهي الاذلة  
 والاعلان والطوايح من مطبخ على غير القياس كطوايح  
 جمع ملقة وما متعلق بخنيط وما متعلق بماى السايان  
 اجل اذهاب الوفاى ماله اويكى القدر اى بيك لاجل  
 اذهاب المناياين يد وفضله اى دحان خوليتك يد  
 صانع منيا المفعول على خلافه يعنى بيك يد صانع منيا  
 الفاعل اصباين يد وذاها صانع بكون الاستاد بان اجل الا  
 اجلا لم فضل تفصيلا اما التفصيل فظاهر اما الاجال فلان  
 لما قيل لك علم ان هناك باكا مستندا اليه هذا البكا لان السند  
 الى المفعول لا بد للمفعول فاعل محذوف اتم المفعول مقامه ولا  
 شك ان التكرار وكذا وقوع لان الاجال ثم التفصيل او وقع في  
 النفس ويوقع نحو زيد بن غير فضلة لكونه مستندا اليه لا  
 مفعولا كما في خلافه ويكون مفعولا الفاعل كحصول قوة غير مفعول  
 لان اول الكلام غير مطيع في ذكره اى ذكر الفاعل لاستناد الفعل  
 الى المفعول وتام الكلام به بخلاف ما اذا اى الفاعل فانه مطيع في  
 ذكر الفاعل اذ لا بد للمفعول من شئ يستند هو اليه وما ذكره اى ذكر  
 السند فاما في ذكر السند اليه من كونه الاصل مع عدم التوقف  
 للعدول ومن الاجسام الضعيف المعول على العريضة مثل قوله  
 خلقه العزيز العليم ومن التعريض فبأول السامع نحو محمد بنينا

يد  
 قوله الوكيل  
 قوله الخاوية  
 على السند من بول  
 اية استقضا  
 سورة والامر  
 لسان  
 انساب

الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فلما راد ان افراد السند  
 يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق افراد في جميع  
 صور تحقق هذا المعنى غير السببي والفعل من اصطلاحات  
 القناع حيث سمي في النحو الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم  
 وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم  
 وصفا سببيا وسمي في علم المعاني السند في نحو زيد قام مسندا  
 فعليا وفي نحو زيد قام ابوه مسندا سببيا وقتر ما لا يخ

فجواب من قال من نيتكم وغير ذلك اوله ان يتقوى بذكر  
 السند كونه اسما فيفيد الثبوت او فعلا فيفيد التجدد واما  
 افراذه اى جعل السند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم اذلة  
 تقوى الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مقيدا للتقوى  
 نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قام فليس بتقوى  
 بل اقرب من زيد قام في ذلك وقيل مع عدم افادة التقوى  
 معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فخرج ما يفيد  
 التقوى بحسب التكرار نحو زيد عرفه او نحو المناكيد  
 نحو ان زيد عارف او تقول ان تقوى الحكم في الاصطلاح هو  
 تأكيد بالطريق المخصوص نحو زيد قام فان قلت السند قد  
 يكون غير سببي ولا يفيد التقوى ومع هذا لا يكون مقودا  
 كقولنا انما سمعت في حاجتك ورجل جاني وما انا فقلت هذا عند  
 قصد التخصيص قلت سلمنا ان ليس المقصد في هذا الصود الى  
 التقوى لكن لا لم افلا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرر  
 الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فلما راد ان افراد السند  
 يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق افراد في جميع  
 صور تحقق هذا المعنى غير السببي والفعل من اصطلاحات  
 القناع حيث سمي في النحو الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم  
 وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم  
 وصفا سببيا وسمي في علم المعاني السند في نحو زيد قام مسندا  
 فعليا وفي نحو زيد قام ابوه مسندا سببيا وقتر ما لا يخ

الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فلما راد ان افراد السند  
 يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق افراد في جميع  
 صور تحقق هذا المعنى غير السببي والفعل من اصطلاحات  
 القناع حيث سمي في النحو الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم  
 وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم  
 وصفا سببيا وسمي في علم المعاني السند في نحو زيد قام مسندا  
 فعليا وفي نحو زيد قام ابوه مسندا سببيا وقتر ما لا يخ

الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فلما راد ان افراد السند  
 يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق افراد في جميع  
 صور تحقق هذا المعنى غير السببي والفعل من اصطلاحات  
 القناع حيث سمي في النحو الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم  
 وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم  
 وصفا سببيا وسمي في علم المعاني السند في نحو زيد قام مسندا  
 فعليا وفي نحو زيد قام ابوه مسندا سببيا وقتر ما لا يخ



عن صوره وانما هو فلهذا اذكر المصنف في بيان المسند الشيخ  
 بالمثل وقال والمراد بالسبي بخور يدايه مطلق وكذا زيد  
 انطلق ابوه ويكنى بفسر المسند السبي بجملة غلفت  
 على مبتدأ يعايد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة خرج عنه  
 المسند في بخور يدايه مطلق ابوه لا مفرود في بخور يدايه  
 احد لان تعليلها على المبتدأ لغير يعايد وفي بخور يدايه موزون  
 قائم لان العايد مسند اليه ودخل فيه بخور يدايه ابوه قائم وزيد  
 قائم ابوه وزيد موزون به وزيد ضربت عمر اذ داره وزيد  
 ضربته بخور يدايه من الجملة التي وقعت خبر مبتدأ ولا يفيد  
 التقوى والعنف في ذلك تنوع كلام السكاكي بالمسند هذا  
 الاصطلاح في قوله واما كونه اي المسند فعلا فالتفيد اي  
 تفيد المسند باحد الارزمنة الثلاثة الماضية وهو الزمان الذي  
 قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب  
 وجودة بعد الزمان والحال وهو اجزئ او اخر الماضي واوائل  
 المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراج وهذا امر عرقي في  
 ذلك لان الفعل دال بصيغته على احدى الارزمنة الثلاثة من غير  
 احتياج الى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فلما انما يدل  
 عليه قرينة خارجية كقولنا زيد قائم لان اوامر او غدا ولهذا  
 قال على الخصر وجه ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه  
 كما غير قارر الثابت اي لا يجمع اجزاء في الوجود والزمان جزئ من  
 مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التفيد باحد الارزمنة الثلاثة

مفيدا

شيئا للتجدد واليه اشار بقوله مع افادته التفيد كقوله ان  
 كذا او زيد غدا وهو سيق القرب كانوا يجتمعون فيه  
 فينبغي ان يكون ويشق اخرون وكانت فيه وقايح قبيلة نحو  
 التي تعرف نفهم وتعريف القوم القوم القوم الذي شهر بذلك  
 وعرف بوقوف اي يحدد عنه لغز الوجوه وتامها شرا  
 فشيئا وحلقة فحظة واما كونه اي المسند اسما فلا فائدة عنده  
 اي عدم التفيد المذكور والتجدد يعني لا فائدة الدوام والثبوت  
 لا اعتراض يتعلق بذلك كقولنا لا يلف الدرهم المصروف شيئا  
 لكن من عليهما وهو مطلق يعني ان الانطلاق من الصناعات  
 للدرهم دليلا قال عيدا لفاهد موضوع الاسم ان ثبت به الشيء  
 للشي من غير افضاء ام يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا متغير  
 في زيد مطلق لا كثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد  
 طويل وعمر وقصير واما تفيد الفعل وما يشهد من اسم  
 الفاعل والمفعول وغيرها بمفعول مطلق او به او فيه او له  
 او معه وكثير من الحال والتمييز والاستثناء فلهذه القايده  
 من الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابه وكلما زاد غرابه زاد  
 افاده كما يظهر بالنظر الى قولك شيء ما موجود وقلان من  
 فلان حكما التورية ستة كذا في بلد كذا وما استشهد به  
 سوا ولا وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول والتفيد  
 بدليله لتبينه القايدين لعدم القايدين بدونه اشار الى  
 جوابه بقوله والمفيد في نحو كان زيد متطافا هو متطافا

افادته

في خبر مبتدأ

في



لا كان كان مطلقا ونفس المسند وكان قد له للدلالة على  
 زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي واما  
 تركه اي ترك التقييد لما فيه منها اي تركه القايين مثل  
 خوف نقصه الغرضه او اذا اذ ان لا يطمح الحاضر ون على  
 ايمان الفعل او مكانه او مفعولها او عدم الفعل بالقياسات او  
 نحو ذلك واما التقييد اي تقييد الفعل بالشرط مثل اكرمك  
 ان تكرمني وان يكرمني اكرمك فلا اعتبارات لا تعرف في الكلام  
 فليكن اذ فانه يعنى جووف الشرط واسمائه من التفصيل وقد  
 في ذلك التفصيل في علم النحو وفي هذا الكلام اشار الى  
 ان الشرط في عرف اهل العربية قد يحكم الجراء مثل المفعول  
 ويخرج فقولنا ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت  
 يحبك اياي ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من  
 الخبرية ولا نشائية بل ان كان الجراء خبرا فالحمله الشرطية  
 خبرية نحو ان جئتني اكرمك وان كان انشاء فانشائية نحو ان  
 جاءك زيد فاكرمه واما نفس الشرط فقد اخرجنا الاداء عن  
 الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من ان كلامه صريح  
 والجراء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب واما الجاء  
 هو مجموع الشرط والجاء المحكوم به بل يوم الثاني للاول فاما  
 مواضع المنطوق فليعلم قولنا ان كان الشمس طالعة  
 فانهار موجود باعتبار اهل العربية الحكم بوجود النهار  
 كوقوعه من ان قامت طلوع الشمس والمحكوم به هو النهار

لا يصح تسمية

لا يصح

المحكوم

والمحكوم به هو الموجود باعتبار المنطوق الحكم بل يوم وجوده  
 طلوع الشمس والمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود  
 النهار فليكن الاعتراف بان ولكن لا بد من النظر في  
 ان واذا اولو لان فيها الجاء كما في علم النحو فان  
 واذا الشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع  
 الشرط فلا يقع في كلام الله على الاصل الاحكامه واصل اذا  
 الجزم بوقوعه فان واذا اشتركان في الاستقبال بخلاف لو  
 اشتركان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا  
 وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين ان واذا فليقتض  
 بيان وجه الافتراق ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم  
 بالوقوع كان الحكم النادر لكونه غير مقطوع به في الغالب  
 موقعا لان اصل اذا الجزم بالوقوع غالب لفظ الماضي  
 للدلالة على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نقل ههنا  
 الى معنى الاستقبال مع اذا نحو فاذا جاءهم اي قوم موسى الى  
 كل حصص والرخاء قالوا لانهن اي هي محضه بنا ونحن مستحقون  
 وان صيغهم سببه اي جذبي وبلاء يطيروا يكشاموا بموجه  
 ومن معه من المؤمنين فجاء في جانب الحسنه بلفظ الماضي مع  
 اذا لان المراد الحسنه المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا  
 عرفت الحسنه تعريف الجزم اي الحقيقه لان وقوع الجزم  
 كالواجب الكونه وانما اعد لتحقيقه في كل نوع بخلاف النوع ويجوز  
 في جانب السببه بلفظ المضارع مع ان لما ذكر بقوله والسببه فادع

ان

ان

ان

ان



السبب اليها أي إلى السبب المظلل ولهذا ذكرت السبب  
 على التقليل وقد استعمل في مقام المحرم بوقوع الشرط  
 كما إذا استعمل المصدق سببه هل هو في الباب وهو يعلم أنه  
 فيها فتقوله ان كان فيها التبرك او لعدم جرم الخطاب  
 الشرط في كل كلام على سبب اعتقاده كقولك لمن يملك  
 ان صدقت فإذا فعل مع عليك بالثبوت صادق التبرك أي  
 بشرط الخطاب العلم بوقوع الشرط منزلة الجاهل بالفتنة  
 مفتحي العلم كقولك لمن يوقى أي ان كان اياك فلا تزد  
 او الموجع أي لغير الخطاب على الشرط وتصور ان العلم بالثبوت  
 محال على الشرط عن أصله لا يصدق أي فرض الشرط  
 كما في الشرط الفرض من الاعراض كما في ضرب عنك  
 الذكر أي نعم لم يضر بغير عنك القرآن وما فيه من الأمر  
 والنهي والوعيد والوعيد صفا أي اعتقاده والاعراض أو  
 معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيه فانه ان بالكره فكم  
 مسرفين امره مقطوع به لكن جهة لفظ ان لفصلا للتوضيح  
 وتصور ان لا اسراف من العاقل يجب ان لا يكون الاعل  
 سبيل الفرض والتقدير كالحالات لا شئ المظلم على الآيات  
 الدالة على ان لا اسراف الا ينبغي ان يصدق عن العاقل  
 أصلا فتصويرة الحال والحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه  
 لكنهم يستعملون فيه أي التبرك بمنزلة ما لا قطع بعدمه  
 على سبيل المساواة فإن خلا العاقل لفصل التبرك كقوله

فما هو شرط التبرك

فما هو شرط التبرك

بفرض

من شرط التبرك  
 من شرط التبرك

فإن كان المحرم ذلك فانا اول العاقلين او تغليب غير المصنف  
 أي بالشرط على المصنف به كما اذا كان العلم قطعي الحصول  
 غير قطعي لم يرد فتقوله ان نعم ان كان كذلك وقوله لا الخطابين  
 وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فجعلناهما أي جعلنا  
 يكون التوضيح والتصور المذكور وان يكون التغليب غير  
 المذكور فلا يرد في الخطابين من غير الحق وانما يذكر  
 عند العمل الجميع كالتأنيب لهم ومناجاة وجوابه  
 اذ جعل الجميع بمنزلة غير المؤمنين كان الشرط قطعي الا  
 قوع فلا ينعى استعمال ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها  
 انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكه وليس المغض منها على  
 حدوث الايجاب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان  
 منها معنى اذ فرض المبرد والنجاح على ان لا تغلب كان  
 لا معنى الاستقبال لقوله على المضي ليجوز التعليل لا يصح  
 استعمال ان مضيا بل لا بد من ان يقال لما غلب صار الجميع  
 بمنزلة غير المؤمنين فصار الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل فيه  
 ان على سبيل الفرض والتقدير التبرك ولا لازم كقوله فانا  
 امثال ما المنعم به فقد اهدوا وقال ان كان للرحمة والهدى  
 فانا اول العاقلين والتغليب باب واسع يجري في قنون  
 كثير من كقوله تم وكانت من القانتين غلبا للذكر على الانثى  
 بان اجر الصفة المشتركة بينهما على طريقه امرها على الذكر  
 خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن

فان كان المحرم



لفظ لا غير المحرر في الذكر فقط ونحو قوله تعالى انتم قوم  
 الجاهلون قلت جازي لمعني على جانب القبط لان القياس على الجاهل  
 بما لا يفهمه ذلك الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغايب اكثر  
 اسما مظهرا واكثر في المعنى عبارة عن المخاطبين فلفظ جازي  
 الخطاب على جانب الغيبة ومنه اي من التغليب لبيان  
 لا بل والام وتكون كالتعريف بكم وعمد المقبول للتخصيص  
 والقر وذلك بان يغيب احكام الخصا جيبا وتشا بهمين  
 على الاخر بان يجعل الاخر مفعاله في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم  
 ويقصد اليهما جميعا مثل ابوان ليس من قبيل قوله تم و  
 كانت من القانتين كانهن بعضهم لان الابوين ليست صفة  
 مشتركة بينهما كالقنوت والحاصل ان مخالفة الظاهر في  
 مثل القانتين من جهة الهيئة والصفة في مثل ابوان من جهة  
 المادة ويجوز ان يكونا اي ان واذا التعليل امر هو  
 حصول مضمون الجزاء بفروع بمعنى حصول مضمون الشرط في  
 الاستقبال متعلق بفروع على معنى انه يجعل حصول الجزاء  
 مترتبا ومعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز  
 ان يتعلق بتعليل امر لان التعليل انما هو في زمان التكلم  
 لا في الاستقبال لا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار كانت  
 حق فقد علمت في ذلك الحال جريته على دخول الدار والاستقبال  
 كان كما هو جازي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فليكن  
 استقبالية اما الشرط فلازم مفروض للحصول في الاستقبال

اللفظ

قوله

لم يشر شوبه ومطيه واما الجزاء فلان حصوله متعلق على حصول  
 الشرط في الاستقبال ويشترط تعليق حصول الحاصل الثابت على  
 حصوله فيحصل في المستقبل ولا يخالف ذلك لفظ الانكسار  
 لا متناع مخالفة مضمون الظاهر من غير تأييد وقوله لفظا  
 اشار الى ان الحلتين وان جعلت كلتا هما واحدا هو ما سمعته  
 او ضلته ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكون  
 الاوقدا كرمك امس معناه وان نعتبا كرمك انا في الآخرة  
 باكر احيى ان امس وقد قيل ان في غير الاستقبال فيلسا  
 مطرد امس كان وبعد او الحال مجرد الوصل والربط وذلك في  
 شعور يد وان كرمه له بخيل يعمرو وان اعطى جوا لقيم و  
 في غير ذلك قليلا كقوله فيما وحي ان فأتى بك ساقا  
 من الدهر فليسمع الساكنك البان ثم اشار الى تفصيل التمسك  
 الداعية الى العذر عن لفظ الفعل المستقبل بقوله كما بان  
 غير الحاصل في معرض الحاصل لقول الأسباب المتأخذة  
 في حصوله بخلاف اشترينا كان كالحال انعقاد اسباب  
 الاشتراء او كون ما هو للوقوع كالواقع هذا عطف على وقوع  
 الأسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك لانها كلها على الاثر ان  
 غير الحاصل في معرض الحاصل على ما اشار اليه في اظهار  
 الرغبة ومن زعم انها كما اعطى علم او ان غير الحاصل في  
 معرض الحاصل فقد فهم ما سهوا بيننا او التفاضل وانها الرغبة  
 في وقوعه اي وقوع الشرط بخلاف طهرت بحسن العاقبة

نحو وان كنت غريب  
 وكذا اذا جيتي  
 في مقام النداء



لا كان لأن مطلقا هو نفس المستند وكان قد له للدلالة على  
 زمان النسبة كما إذا قلت زيد مطلق في الزمان الماضي واما  
 تركه أي ترك التقييد فها هو منها أي من ترسية الغايين مثل  
 خوف نقصه الفرصة أو إذا قلنا لا يطلع الحاضر وروى على  
 زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العمل بالمقدمات أو  
 نحو ذلك واما التقييد أي تقييد الفعل بالشرط مثل أكرمك  
 أن تكوني فإن يكرمني أكرمك فلا اعتبارات لا تعرف كما يعرف  
 فليس أدق من يخرج في الشرط واسمائه من التفصيل وقد  
 في ذلك التفصيل في علم النحو وفي هذا الكلام أشار إلى  
 أن الشرط في عرفنا أهل العربية قد حكم الخفاء مثل المفعول  
 ويصح فقولك أن جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت  
 مجيئك أي لا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من  
 الخبرية ولافتائية بل أن كان الخبر خبرا فله خبر الشرطية  
 خبره نحو أن جئتني أكرمك وإن كان شأنا فانتائية نحو أن  
 جئتني أكرمك واما نفس الشرط فقد خرجت بالأداة عن  
 الخبرية والاحتمال الصدق والكذب وما يقال من أن كلامه شرط  
 والخبر خارج عن الخبرية والاحتمال الصدق والكذب واما الخبر  
 هو مجموع الشرط والخبر المحكوم به بلزوم الثاني للأول فها  
 هو اعتبار المطلقين فلهذا قولنا أكرمك أنت الشمس طالعة  
 فالهنا موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار  
 لا وجوده أو فوات طلوع الشمس والمحكوم به هو النهار

تفسير

الشرط

الماضي

والمحكوم به هو الوجود باعتبار المطلقين الحكم بلزوم وجوده  
 لطلوع الشمس والمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود  
 النهار فكلمة الاعتبارين ولكن لا بد من النظر في  
 أن إذا لولوا في الجاهل كما لم يتعرض لعل في علم النحو فإن  
 وإذا للشرط في الاستقبال لأن أصله أن عدم الجزم بوقوع  
 الشرط فلا يقع في كلام الله على الأصل الأحكام وأصل إذا  
 الجزم بوقوعه فإن وإذا أنشركان في الاستقبال بخلاف لو  
 حيث يران بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا  
 وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين أن وإذا فالمشترق  
 بيان وجه الافتراق ولذلك أي ولأن أصل أن عدم الجزم  
 بالوقوع كان الحكم النادر لكونه غير مقطوع به في الغالب  
 موقعا لأن أصل أن الجزم بالوقوع غالب لفظ الماضي  
 للدلالة على الوقوع قطعانظرا إلى نفس اللفظ وإن نقل معنا  
 لا معنى الاستقبال مع إذا نحو فإذا جاءهم أي قوم موسى الحنة  
 فالحصص والرخاء فاللنا هنا أي هي محضته بنا ونحن مستحقون  
 وإن صبههم سيئة أي جلدت وبلاد بطير وبكشا مواجعة  
 ومن معه من المؤمنين فجاء في جانب الحسنه بلفظ الماضي مع  
 إذا لأن المراد الحسنه المطلقة التي حصولها مقطوع به وهذا  
 عرفت الحسنه تعريف الحسنه أي الحقيقة لأن وقوع الحسن  
 كالولي المكونه وتساعد الحقيقة في كل نوع بخلاف النوع وجني  
 في جانب السبه بلفظ المضارع مع أن لما ذكر بقوله والستفاد

الشرط

الشرط

أي شبه الشرط

الشرط



السبب إليها أي إلى الحبس المطلق ولهذا ذكرنا في السبب  
 على التقليل وقد استعملنا في مقام المبرم بوقوع الشرط تحملا  
 كما إذا استعمل الصديق في مثل هذا الموضع وهو يعلم أنه  
 فيما إذا قولنا كان فيها خبرا إذا وألغينا خبر المخطئ بوقوع  
 الشرط في خبري الكلام على سبب اعتمادنا على كون ذلك من تلك  
 أن صدقت فإذا انقلب مع علمك بانك صادق أو كاذب أي  
 خبر المخطئ العلم بوقوع الشرط منزلة العلم بالصدق  
 منطوق العلم كقولك لمن يؤذي إياه إن كان إياه فلا تؤذي  
 أو التوجيه أي لغير المخطئ على الشرط وتصويرنا العلم بالصدق  
 على ما يقام الشرط عن أصله لا يصح إلا لفرضه أي فرض الشرط  
 كما يفرض الحال لفرض من لا يخاف من سوء افتراض علم  
 الذكر أي يعلم كفترب علم القدر وما فيه من الأمر  
 والتمهي والوعد والوعيد صفا أي اعتمادا على الافتراض أو  
 معنيين أن كنتم قوما مسرفين فمن قولنا إن الكسر فلوهم  
 مسرفين أمر مقطوع به لكن جهة اللفظ أن لفظة التوجيه  
 وتصويرنا الأسراف من العاقل يجب أن لا يكون إلا على  
 سبيل الغرض والتقدير كالحال لا استعمال المقام على الآيات  
 المطابقة على أن الأسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل  
 أصلا فهو بمنزلة الحال والحال وإن كان مقطوعا بعدم وقوعه  
 لكنهم يستعملون فيه أن التزيم بمنزلة ما لا قطع بعدمه  
 على سبيل المساواة فإن هذا العنان لفقد التاكيد كقولنا

فمنه ما يشهد

بأنه لا يفتقر

إلى كون

بفرض

ثم كذا  
 ثم كذا

لأن كان الرجوع ولذا قالوا للعابدين أو غلب غير التصديق  
 أي التيقن على المصنف به كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد  
 عن قطع الأمر ونقول إن قلنا كان كذا وقوله لا الخطأين  
 وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها أي يحتمل أن  
 يكون التوجيه والتصوير المذكور وإن يكون الغلب غير  
 للمرابين كما كان في الخطأين من يعرف الحق وإنما يذكر  
 عباده الخلل الجميع كآلة الزينات لهم وهمنا جث وهو أنه  
 إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرئيين كان الشرط قطعي الأول  
 قوع فلا يصح استعماله فيه كما إذا كان قطعي الوقوع لأنها  
 التماسه في المعاني المحتملة المشكوك وليس المعنى منها على  
 حدوث كآيات في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون أن إن  
 منها معنى إذ وفرض المبرم والرجوع على أن لا انقلاب كان  
 أي معنى الاستقبال لقوله ذلك على المضي فحذف التعليل لا يصح  
 استعماله أن منها بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع  
 بمنزلة غير المرئيين فصار الشرط قطعي لا يشاء فاستعمل فيه  
 أن على سبيل الغرض والتقدير للتاكيد ولا إلام كقولنا فإن  
 آمنوا بمثل ما أنتم به فقد آمنوا وقد أن كان الرجوع ولذا  
 قالوا للعابدين والتقليد باب في ما يجري في قلوب  
 كثير كقولنا وكانت من القانتين غلب الذكر على الأنثى  
 بأن أجرى الصفة المشبهة بينهما على طريق التماثل أي التذكير  
 خاصة لأن القنوت مما يوصف به الذكور والآيات لكن

فأما تصوير



لفظ كان في انما خرجت عن الذكور فقط وهو قوله تعالى انما قوم  
 يتجهلون غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس على كون  
 بيانه الغيبة كذا الضمير عائد الى قديم ولفظه لفظ الغائب اكثر  
 اسما مظهرا وكذا في المعنى عبارة عن مخاطبين فظهر جانب  
 الخطاب على جانب الغيبة ومنه اي من التغليب ابوان  
 للاب والام وتكون كالتميز كذا بكرة وعمر والتميز للشمس  
 والقر وذلك بان يغلب احد المتصاحبين والمشايعين  
 على الآخر بان يجعل الاخر في مقامه في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم  
 ويقصد اليهما جميعا مثل ابوان ليس من فيل قوله تعالى و  
 كانت من القانتين كاتوم بعضهم لان الابوين ليست صفة  
 مشتركة بينهما كالفقير فالعاصم ان مخالفة الظاهر في  
 مثل القانتين من جهة الهيئة والصفة في مثل ابوان من جهة  
 المادة وجوه الكلمة وكذا فيهما اي ان واذا تعلقت امر هو  
 حصول مضمون الجراء بغير معنى حصول مضمون الشرط في  
 الاستقبال متعلق بخبر على معنى انه يحصل حصول الجراء  
 مترتبا ومعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز  
 ان يتعلق بتعليق امر ولا بالتعليق انما هو في زمان التكلم  
 لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان حظك الدار كانت  
 حق فقد علفت في زمان الحال حريته على دخول الدار في الاستقبال  
 كان كل من جازي كل من ان واذا يعنى الشرط والجاء فعليه  
 استقبالية اما الشرط فلازم مقروض للحصول في الاستقبال

اللفظ

في

بمشت شوية ومضيه واما الجراء فلان حصوله متعلق بخبر  
 الشرط في الاستقبال ويتعلق حصوله بالحاصل الثابت على  
 حصوله ملحقا في المستقبل ولا يخالف ذلك لفظ الانك  
 لا متناع مخالفة مضموني الظاهر من غير ثابت وقوله لفظا  
 اشار الى ان الحلتين وان جعلت كلتا هما اول حلتين ما سميت  
 او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكنه  
 الا فقد اكرمتك امس معناه ان نعتنا كرامتك انما في الآخرة  
 باكر اي بالامس وقد ثبت عمل ان في غير الاستقبال فاما  
 مطرد ام كان وبعد او الحال المجرد الوصل والربط دون الشرط  
 نحو زيد وان كرمك بالبخيل يعمرو وان اعطى حمارهم و  
 في غير ذلك قليلا كقوله فينا وطني ان فأتى بك سابق  
 من المصروفين السالكين اليك المشار الى تفصيل النكت  
 للتعبد الى العذر عن لفظ الفعل للمستقبل بقوله كذا ان  
 غير الحاصل في معرض الحاصل القوق الاسباب المتأخدة  
 في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انفعاد اسباب  
 الاشراء او كون ما هو للوقوع كالواقع هذا عطف على قوق  
 لاسباب كذا المعطوفات بعد ذلك كذا في كل ما اعلا الجراء  
 غير الحاصل في معرض الحاصل على ما اشار اليه في انما  
 الرغبة ومن عمنها كذا اعطف على ان غير الحاصل في  
 معرض الحاصل وقد سها سها وبنينا والفعال واظهار الرغبة  
 في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظهرت نحن العاقبة

نحو ان كتمت ما ركب  
 وكذا اذ جيتي به  
 في مقام التاكيد



قوله انما هو من هذا النوع مثلا لا يشترط ولا يظهر الرتبة وما كان  
 اقتضاها لغير الرتبة ابرار على الحاصل في معرض الحاصل  
 يحتاج الى بيان ما اشترطه بقوله فان المطالب اذا عقلت  
 رغبته في حصول المريد كغير تصور اي المطالب اياه اي ذلك  
 الامر في رتبة ذلك الامر اليه حاصلا في غير رتبة بل في رتبة  
 وعليه اي على استعمال الماضي مع ان لا يظهر الرتبة في الوقوع في  
 قوله ولا يتركها فبان انكم على البقاء ان اردن محضنا حيث  
 لم يقل ان نريد ان فان قيل تعلق الشيء بالآثار اذ ياد في الحتم  
 بشعير ان الآثر عند انشغالها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط  
 اجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند  
 انشغاله انما يقولون ان اذا لم يظهر للشرط فادع اخرى ويجوز  
 ان يكون فائدة في لانه البقاء في الشيء عن الآثر بمعنى الحق  
 اذا اردن العفة فالولي الحق ياد بها وايضا دالة الشرط على  
 انشغاله الحكم انما هو بحسب المقام والاشباع الفاعل على ممة  
 الآثر او طلقا قد عارضه والظاهر يدفع الفاعل قال السكاكي  
 اول التعريف اي ابرار غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر  
 واما التعريف بان رتبة الفعل الى الحتم اذ غير نحو قوله  
 ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك ان لا تشركوا شيئا  
 تلك فالحاطب هو الذي سلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن  
 حتى يلفظ الماضي في الآثر في معرض الحاصل على سبيل  
 الغرض والتقدير انما هو من هذا النوع لا يشترط انتم قد جرت

في رتبة  
 في رتبة

بالشرط

كلام

انما هو ما اذا اشتركت احدا في قول والله ان شئني الامر خيرة  
 ولا ينبغي ان لا معنى للتعريف من لم يجد عنهم الاشارة ولو ذكر  
 المضارع لا يفيد التعريف لكونه على صله وما كان في هذا الكلام  
 لو لم ينفذ وضعف سبيل السكاكي ولا هو قد ذكر جميع ما تقدم  
 ثم قال وظن ان اي نظير ان اشركت في التعريف لا في استعمال  
 الماضي فقام المضارع في الشرط للتعريف قوله وما الى ما عبيد  
 الذي فطرني اي وما ليكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل  
 والله ترجعون اذ لا التعريف لكانا المناسب ان يقال واليه  
 على ما هو الموافق للبيان ووجه حنة اي حنة هذا التعريف  
 اشباع الحكم المخاطبين الذين هم اعداؤكم الحق هو المفعول الثاني  
 الاشباع على وجه لا يرد ذلك الوجه غرضهم وهو اي ذلك الوجه  
 ترك الصريح بسببهم الى الباطل ويعتبر عطف على لا يرد وليس  
 هذا في كلام السكاكي اي على وجه يعين على قوله اي قبول الحق  
 لكونه اي كون ذلك الوجه ادخل في الحاصل الصريح حيث لا يرد  
 الحكم لانه امر بلفظه ولو للشرط اي لتعلق حصوله  
 بخلاف حصوله مضموما للشرط فضا في الماضي مع القطع انشغال  
 فيلزم انشغال الجزاء كالتقوى لوجوبه لا كمتك مطلقا الا انما يلجئ مع  
 القطع انشغاله فيلزم انشغال الآثر في امساع الثاني اعني الجزاء  
 لا مشاع الاول اعني الشرط يعني ان الجزاء منتف بغير انشغال  
 الشرط هذا هو المشهور في الجمهور واعتبر على هذا في الجزاء  
 بالاول وسبب الثاني وسبب انشغال السبب لا يدل على

وهو انشغال  
 في رتبة  
 في رتبة  
 في رتبة

في رتبة



انتفاء السبب لحوال ان يكون للشيء اسباب متعددة بل الامر  
 العكس لان انتفاء السبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فهي  
 لا امتناع الاول لا امتناع الثاني لا يرى ان قوله لو كان فيها الله  
 الا الله لفسدنا الفاسق لئلا يتبدل بالامتناع الفساد على  
 امتناع تعدد الالهة دعوى العكس واستحسن المتأخرون رأي  
 ابن الخطيب حتى كادوا يجمعون على انها لا امتناع الاول لا امتناع  
 الثاني لهما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم و  
 انتفاء الاول يند على انتفاء الملزوم من غير عكس نحو ان يكون  
 اللازم اعم وانا نقول منشاء هذه الاعتراض قلتم التامد لانه  
 ليس مع قولهم لو لا امتناع الثاني لا امتناع الاول انه يستدل  
 بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب  
 او الملزوم لا يوجب انتفاء السبب او اللازم بل معناه انه لا يمتنع  
 على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فصح  
 لو شاء الله ما يدعي ان انتفاء الهة انما هو بسبب انتفاء ملكية  
 يعني انفسنا لذلك على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج  
 هي انتفاء مضمون الشرط من غير انتفاء الى ان علة العلم بانتفاء  
 الجزاء ما هي الا ان قولهم لو لا امتناع الثاني لوجود الاول نحو  
 لو لا على الملك عه ومعه ان وجوده على سبب لعدم ملأه عمر  
 لان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا مع مثل قولنا لو  
 جئنا لا كرمك لكانت لم يجي اعني عدم الاكرم بسبب عدم  
 الجي فالعكاسي ولو طار ذو حافر فله الطارت ولكن لم يطر

من افهم

يعني ان عدم طيران تلك القرس بسبب ان لا يطير ذو حافر وقالوا  
 العلة المتعزى ولو دامت الدلائل كانوا اكبرهم رعايا ولكن المتعزى  
 دولم ولما انطلقون فقد جعلوا ان ولو اداة الملزوم واما يستعمل  
 في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندكم للدلالة على ان العلم  
 بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء  
 اللازم من غير انتفاء بل ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي وقلة  
 لو كان فيها الله الا الله لفسدنا وادعى هذه القاعدة لئلا يستعمل  
 على قاعدة اللغو هو الشايع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما  
 ذكرنا من اسرار الفن وفي هذا المقام مباحث اخرى شريفة  
 اوردناها في الشرح واذا كان لول الشرط في الماضي فكل من عدم الثبوت  
 والنفي في جملتها اذا ثبتت ينافي التعليق والاستقبال ينافي  
 الماضي فلا يبعد في جملتها عن الفعلية الماضية الا انكته و  
 مذهب المبرد انما يستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع فله  
 ثابت نحو قولنا اطلبوا العلم ولو بالخير ولما ابايكم الامم يوم القيمة  
 ولو بالسقط فدخلوها على المضارع في نحو لو نطقكم في كبر من الامم  
 لغنم اي لو قعتم في محمد وعلاء لفسد اسماء الفعل فيما مضى  
 وقنا فوقنا والفعل هو الاطاعة يعني ان امتناع عنكم بسبب  
 امتناع اسماء على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار  
 ودخول لوعليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل  
 امتناع الاطاعة يعني ان امتناع عنكم بسبب استمرار امتناعه  
 عن اطاعتكم لانه كان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت

للمر







فلا قوة السامع حكما على امر معلوم له بأحدى طرف التعريف يعني انه  
يجب عند تعريف المستند تعريف المستند اليه اذ ليس في كلامهم سند  
اليه نكرة وسند معرفة في الجملة الخبرية بالخبر متناهية حكما على امر  
معلوم بامر اخر مثله في كونه معلوما للسامع بالحكم عند التعريف  
سواء يتخذ الطريقان نحو الزاك هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو  
المنطلق ولازم حكم عطف على حكم كذلك اي على امر معلوم بامر مثله  
وفي هذا تنبيه على ان كون المستند والخبر معلومين لا ينافي افادة  
الكلام للسامع فابق مجسولة لان العلم بنفس المستند والخبر لا يستلزم العلم  
بإستدادهما الى الآخر نحو زيد نحوك وعمر والمنطلق حال كون المنطلق  
معروفا باعتبار تعريف الهدا والجنس وخاص لفظ الكتاب ان  
نحو زيد نحوك انما يقال لمن يعرف ان له اخا. وللدكتور في الانصاح  
انه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف ان له اخا ولم يعرف حوزة  
المرقبة ما ذكر بعض المحققين من الخلق ان اصل وضع تعريف الاضافة  
على اعتبار الهدا والامرين فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن  
احدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا لما يقال غلام زيد من غير اشار  
الى معين كالعرف باللام وهو خطأ وضع الاضافة في النكبات لظن  
الى اصل الوضع وما في الانصاح الى الخلاف وعكسهما اي يجوز عكس  
المثالين المذكورين وهو نحوك زيد والمنطلق عمرو والضابط  
في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف  
السامع انصافا باحدهما دون الاخرى فانهما كان بحيث يعرف  
السامع انصاف الذات به وهو كالتالي يجب زعمك ان حكم  
عليه بالآخرى يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مستندا  
وانهما كان بحيث يحصل انصاف الذات به وهو كالتالي يجب

بسم للذات او استغاثه عنه يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه  
وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف انصاف  
يا انه نحوك وارادت ان تعرفه ذلك قلت زيدا نحوك واذا عرفت انه  
ولا يعرفه على النقيض وارادت ان تعينه عنك قلت نحوك زيد  
لا يصح زيدا نحوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأت اسودا غلبا الزمان  
ولا يصح رماحها الغاب والثاني انني اعتبار تعريف الجنس قد  
يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه  
او مبالغة كما له فيه اي كمال ذلك الشيء في ذلك الجنس او بالعكس  
نحو عمر والنجاح اي الكمال في الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة غيره  
لقصر صاعى رتبة الكمال وكذا اذا قيل المعرف بلام الجنس مستندا  
نحو الامير زيد والنجاح عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في  
افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو والحاصل ان المعرف  
بلام الجنس ان جعل مستندا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبرية  
او نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المستند والجنس فديني على الملائكة  
كاملة وقد يفيد بوصف او حال او ظرف ونحو ذلك نحو هو الرجل  
الكرم وهو السائر رابا وهو الامير في البلد وهو الواهب الف  
فقطار جميع ذلك معلوم بالاستقراء وتضييق تركيب البقاء وفيه قد  
يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قولنا الخناس  
اذا فتح البكا على قنبل رابت بكاء الحسن الجميل فانه يعرف بحسب  
الذوق السليم والطبع المستقيم والتدريب في معرفة معان كلام  
العرب ان ليس المجنة ههنا على القصر وان امكن ذلك بحسب النظر  
الظاهر والتأمل الفاصر وقبل في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد  
الاسم متعين للاستدناء تقدم او تاخر الدلالة على الذات والصفة



متعينة الطريقة به نقلة شدة وناخرت اللامها على امر متعينة لان معنى  
 السند المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب  
 اليه والصفة هي المنسوب سواء قلنا زيد المنطلق والمنطلق زيد  
 يكون مبتدأ والمنطلق خبراً وهذا الذي لا ملام الزاى فكل منزه  
 زك ان المعنى المحصل الذي له الصفة صاحب الاسم يعني ان الصفة  
 تجعل دالة على الذات وسند اليها والاسم يجعل دالة على امر متعينة  
 وسند واما كونه في السند جمل فللنفوى خور يدقام او كونه  
 سبباً خور يد اوج قيم كاستمر من ان فراده يكون لكونه غير  
 سببي مع عدم افادة النفوى وسبب النفوى في مثل زيد قام  
 على ما ذكر صاحب المفاتيح هو ان السند له لكونه مبتدأ يستدعي  
 ان يسند اليه فاذ له بوع ما يصلح ان يسند اليه اي لم تلتك  
 السند صفة السند الى نفسه سواء كان خاليا عن الخبر او متصفا  
 له فيتعقد بينهما الحكم ثم اذا كان متضمنا الخبر المعتد به بان لا يكون  
 مشابها للخبر عن الخبر كما في زيد قائم صفة ذلك الخبر الى السند  
 ثانياً فيكتفى للحكم في فعل هذا يخص النفوى بما يكون مسنداً  
 الى خبر السند ويخرج عنه خور يد خبر به ويجوز ان يجعل  
 سبباً واما على ما ذكر الشيخ في دليل الامعان وهو ان الاسم لا يوفق  
 به معنى عن العوامل اللاحقة فتدفع اسناد اليه فاذا قلت  
 زيد ففدا شعره قلت السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا طبيعة  
 له وتقدمه للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول بالنفس  
 وهذا السند للثبوت وامتنع من الشبهة والملك وبالجملة ليس للاعلام  
 بالشيء بغيرية مثل الاعلام به بعد التلبس عليه والتقدمه فان  
 ذلك يجرى مجرى تأكيد الاعلام في النفوى والاحكام فيدخل فيه نحو

سبب

ولا

خبر

زيد خبر به وزيد خبر به وما يكون السند في الجملة لا السببية  
 او النفوى خبر متعينة بالشان ولم يتعرض له الشرح امين وكونه معلوماً  
 مما سبق واما صورة التخصيص نحو اناسعت في حاجتك ورجل  
 في دخل في النفوى على ما سدر واسمها وتعليقها ونسبها كانه  
 يعني ان يكون السند جمل للسببية او النفوى وكون تلك الجملة  
 اسمية للدوام والثبوت وكونها للتحديد والحدوث والدلالة على  
 احد الازمنة الثلاثة على انحصار وجه وكونها شرطية للاعتبار  
 الخلفية الحاصلة من دوات الشرط وظرفيتها للاختصار الفعلية  
 اي الطريقة مقدرة بالفعل على الاصح لان الفعل هو الاصل  
 في العمل وقبل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفرداً  
 ووجه الاول بوقوع الضرف صلة للوصول نحو الذي في الماء ان الخور  
 واجب بان الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف  
 مقدور بالفعل على الاصح كان اصوب لان ظاهر عبارة به يقتضي  
 ان الجملة ظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا  
 يخفى فساد ما انا خبر اي السند فلتخصيصه بالسند اليه  
 اي لفرض السند اليه على السند على ما حققناه في خبر الفصل لان  
 معنى قولنا انمي هو انه مقصور على القضية لا يتجاوزها الى القضية  
 نحو لا فيما عدا اي بخلاف خور الدنيا فان فيما عدا فان قلت  
 السند هو الطرف اعني فيما والسند اليه ليس مقصور عليه بل  
 على وجهه اعني الخبر الخور والرجع الى خور الجنة قلت المقصود  
 ان عدم القول مقصور على الانصاف في خور الجنة لا يتجاوز  
 لان انصاف في خور الدنيا وان اعتبر في النفي في جبال السند  
 فاعني ان القول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة لا يتجاوز

تعلية م

لان في السند  
 وتسمي السند  
 قوله

خبرية في خبر



أو عدم الحصول في حيز الدنيا المسند اليه مقصور على المسند  
فصرنا غير متيقن وكذلك النفس في قولهم لكم دينكم ولي دين ونظيره  
مادون صاحب الفتح في قوله ان حسابهم لا على ربي من ان المعنى  
حسابهم مقصور على الانصاف على ربي لا يجاوز الى الانصاف  
بغير شئ ذلك فصرنا لموصوف على الصفة دون العكس كما نرى فيهم  
وهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص لم يقدم الطرف الذي  
هو المسند على المسند اليه في الارب فيه ولم يزل الآية ويب  
لئلا يفيد تقدمه عليه ثبوت الرب في سائر كتب الله مبدأ  
على اختصاص من عدم الرب بالقرآن وإنما في سائر كتب الله  
لانه المعبر في مقابلة القرآن كما ان المعبر في مقابلة خور الحقة  
في خور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها أو التلبية عطف  
على تخصيصه اي يقدم المسند للتبعية من اول الامر على انه اي اليد  
خبر لاغت اذا لغت لا تقدم على التعوت وإنما قل من اول  
الامر لانه ربما يعلم انه خبر لاغت بالتاسل في المعنى والنظر الى انه  
لم يرد في الكلام خبر للبتاء كقوله له ثم لا منتهى الجارها وحته  
الصغرى البتاء من الدهر حيث لم يقل هو له أو التفارقة  
سعدت بفرح وجهك الابام والفتوبين ان ذكر المسند اليه  
بان يكون المسند المتقدم حوك يستوفى النفس الى ذكر المسند اليه  
فيكون له وقع في النفس ويحل من القبول لان المخلص بعد الطلب  
اعز من الماسان بلا تغيب كقوله لانه هذا هو المسند المتقدم  
للموصوف بقوله تشرق من اشرق يعني سار مضيا الدنيا  
فاعل تشرق والغايد للموصوف هو الضمير الجري في محبتها  
اي عيسى واقتارها اي عيسى الدنيا ستور في محبة هذه الثلاثة

وبها شأنا والسلاية المتأخر هو قول من الضمى وابو الصمى والضمر  
تلييه كثيرا ذكره هذا الباب يعني باب المسند الذي قبله ايضا  
المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرها من التعريف والتكيد  
والتقديم والتأخر والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما  
كثيرا وبعضها تختص بالبابين كضمير الفصل المختص بالبابين المسند اليه  
وكون المسند فضلا انه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند ما قبل  
هو شأنه لا ان جعلها لا يجري في غير البابين كالتعريف فانه لا يجري فيهما  
والتميز والتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا  
ما ذكره في البابين غير مختص بهما لا يقتضي ان يجري في شئ من المذكورات  
في كل واحد من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجري  
كلها فيراد بكيفية لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شئ ما بقا  
فانهم والفظن اذا اتقن اعتبار ذلك فيها اي في البابين لا يخفى عليه  
اعتبار في غيرهما من المغايل والمخالفات بها والمضاف اليه **احوال**  
**متعلقات الفعل** فلا يشترط التغير لان كثيرا من الاحتمالات  
السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكره هذا الباب تفصيل بعض  
من ذلك لاختصاصه بمراد بحثهم ومقتضى ذلك مقدمة فظلا الفعل  
مع المتعلقات كالفعل مع الفاعل ان العوض من ذكره معراى ذكر كل من الفاعل  
والمفعول مع الفعل وذكر الفعل مع كل منها افادة تليسه به اي تليسه  
الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة صدور عنه واما بالمفعول فمن



وهو غير عليه في افادة وقوعه مع أي ليس لغيره من ذكره مع افادة  
 وقوع الفعل ويتوهم في نفسه من غير اعادة ان يعلم من وقع وعلم من وقع  
 اذ لو اريد ذلك لفعل وقع الضرب او بعدا وثبتا وغير ذلك من غير  
 ذكر الفاعل والمفعول لكونه عينا فاذا لم يذكر المفعول به مع  
 الفعل المتعدي المستدل بالاعمال الغرض ان كان اشياءه اي ثبات  
 الفعل لفاعله او فاعله عن مع أي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يترك  
 جميع افراده وخصوصه بان يراد بعضها ومن غير تعلقه من وقع عليه  
 فضلا عن عمومه ونحوه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم  
 يقدر له مفعول لان المفعول المذكور في ان السامع يسمي منها ان الغرض  
 الاخبار بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه من وقع عليه فان  
 قولنا فلا نفعي الثاني يكون لبيان جلي ما يتناول الاعطاء لا  
 لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من ثبت له اعطاء غير الثاني لا  
 مع من نفي ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة  
 اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مع أي من غير اعتبار  
 عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كخاتمة عن أي من  
 ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه اي ذلك  
 المفعول قرينة اولا يجعل كل الثاني كقولهم قل هل يستوي الذين  
 يعملون والذين لا يعملون أي من يجعله حقيقة العلم ومن لا يوجد  
 له وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحال

فيسوي

السكاك

السكاك ذكره بحسب افادة اللام استغراق افادته وان المقام خطابي  
 لا استدلاليا كقولهم المؤمنون عظيم والمنافق خبيث حمل المعرف للام  
 مفردا كان او جمعا على الاستغراق لعلنا انما انما انما انما انما انما انما  
 فربا من تحقق الحقيقة فيها فوجه لا احد المتساويين على الافرنج  
 ذكره بوجه حذف المفعول لانه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتزويل  
 المتعدي منزلة اللازم دها بانه يجوز ان يعطى الى ان المعطى فعل  
 الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة بمها باللباقة بالطريق المذكورة في  
 افادة اللام الاستغراق فحمل المعطى بالبطريق المذكور اشارة الى  
 ثم اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق  
 واليه اشارة بقوله ثم أي بعد كون الغرض بثبوت اصل الفعل وتزويله  
 منزلة اللازم من غير اعتبار كذا انه اذا كان المقام خطابيا يكلف فيه  
 مجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد المقام محلا  
 ذلك أي كون الغرض بثبوت لفاعل وقيمة عنه مع مع القيمة في افادتها  
 دفعا للمحك اللازم من محله على فريده دون فريده وتحتفظه من معطى  
 ح الفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف بالام الحقيقة بحسب الجملة في المقام  
 الخطابي استغراق الاعطاءات وشملها مباينة لئلا يلزم ترجيح  
 احد المتساويين على الآخر لا يبق افادة القيمة في افراد الفعل بانه  
 كون الغرض بثبوت النفي مع أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص كونا  
 لقول لا نسلم ذلك فان عدم كون الشيء مقبولا في الغرض لا يتلزم عدم كونه



مقتضى الكلام في تعيين مفاد غير متصور ولعظيم في هذا المقام تحيلا  
ناسا لا طائل تحتها فلم تعرض لها والاول وهو ان يجعل الفعل بكافة  
عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول الجري في القتر باهة تقرى بالهجر  
بالله شجوتاه وتخطى عله ان يرى صجره ويسمع دواعي ان يكون  
دور في ودمع في ذلك بالجر محاسنه وبالسبع اخبارا ما لم يزل الله  
على استحقاقه الامانة ودون غيره فلا يجوز ان نصب عطف على يدك  
النفوس بجمله اي فلا يجوز اعداءه وحشاه الذين يمتنعون الامانة  
الامانة امانة سبلا فالجمله ان تترك برى ويسمع منزلة  
اللائم اي من يجلد عنه السماء والروية من غير قصد بعلو بمفعول  
مخصوص ثم جملها كائين عز الروية والسماع المتعلقين بمفعول  
مخصوص وهو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الروية  
ورؤية اتان ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للا  
على ان تان واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار بحيث يمنع خفا  
فبصرها كل راء ويسمعها كل دواعي بل لا يبعد الواقي لانها الاثار  
يسمع الواقي الاختيار فكذلك المرفوع واردة اللازم على ما هو طريق  
الكتابة في خبر لمفعول والامر عن اشعار بان فضائله قد بلغت  
من الظهور والكثرة بحيث يكفي فيها مجرد ان يكون ذو سمع وذو بصيرة  
حتى يعلم انه المتفرد به الفضائل ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند

ذكر

ذكر الفعل او تقيده والاى وان لم يجر العزم عند عدم ذكر المفعول  
مع الفعل المتعدي المسند الى فعله اشارة لفاعله او غير مضمون باص  
تعلقه بمفعول غير المذكور وجب التقييد بحال التقييد الدالة على تعيين  
ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما يجب تقييد الفعل بتعين ان مراد وحد  
من المقتضى لغرض فاشارة الى تفصيل الغرض بقوله ثم اخذنا ما اليه ان بعد  
الامام كانه فعل المشية والاداة ونحوها اذا وقع شرطا فان جواب  
يدل عليه فبينه لكنه انما يحذف عالم يكن تعلقه بغيره تعلق فعل المشية  
بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهدىكم اجمعين اي لو شاء هذا انكم لهدىكم  
اجمعين فانه لما قبله لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علق المشية عليه  
لكنه مبهم عنده فاذا جرى جواب الشرط صار مبتدئا وهذا اوقع في النفس  
بخلاف ما اذا كان تعلق فعل المشية به غريبا فانه لا يحذف كانه  
قوله ولو شئت ان ابكي جمعا لبيت عليه ولكن ماض الصبر ومع  
فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فذكره ليقرر في نفس السامع  
وبما تنس به واما قوله فلم يبق في الشوق غير تفكرى ولو شئت ان ابكي  
ببكت تفكرى اقليل من اي ما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرض  
تعلقها به علما ذهب اليه صدر الافاضة في ضام السقط من المارد لو  
شئت ان ابكي تفكرى ببكت تفكرى فلم يحذف مفعول المشية ولم يبق  
لو شئت ببكت تفكرى لان تعلق المشية ببكاء التفكرى غريب تعلقها  
ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي



لا انحاء التفكير لا تترك ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكي تفكرا  
 بل اراد ان يقول انما في التحمل فلم يبق معنى غير خاطر يحول في شئت  
 البكاء فترى خوف وعصرت عيني لم يسبل منها مع لم اجده وخرج منها  
 بدل التفكير بالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليها بكاء مطلق بهم غير  
 معلى الى التفكير البتة والبكاء الثابت فيلزم عدى الى التفكير فلا يصلح  
 تفصيل الاول ويأيناله كما اذا قلنا لو شئت ان يعطى درهم اعطيت درهمين  
 كذلك كمال الاعجاز وما نشاء في هذا المقام من سوء الفهم وقلة البصيرة  
 ما قيل الكلام في مفعول البكي والاراد ان البتة ليس من قبيل ما حذف فيه  
 المفعول المبين بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر وقيل التحمل ان يكون  
 المعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكي تفكرا اي لم يبق في مادة الرفع تصرف  
 يجتهد على بكاء التفكير فيكون من قبيل ما ذكر في مفعول المشية لغايتها  
 وفيه نظر لان ترتيب هذا الكلام على قوله لم يبق من الشوق غير تفكركي  
 ياتي هذا المعنى عند التامل الصادق لا الفلذ على بكاء التفكير لا ينفك  
 على الابهام في غير التفكير فافهم واما الرفع توهم ارادة غير الرفع عطفت  
 اما البيان ابتداء متعلق بتوهم كقولهم ولم يفتى اي دفع عن من كان  
 حادث في تحامل فلان على انما لم يعيد ولم في البتة خبرية ومبنيها قوله  
 من تحامل قالوا واذا فصل بين خبرية ومبنيها بفعل متعد وجب اليتا  
 بين الفعلين بالمتعلق ومحل كم النيب على انها مفعول من ذلت وقيل المزمع  
 محذوف عنكم متروك في تحامل دائمة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف

الرفع

والزائدة لما ذكرناه وسورة يام اي شديدا وصوتها حركت اي فطحت اللحم  
 للعظم فحذف المفعول عن المفعول اذ ذكر اللحم لم يأتهم قبل ذكرها بعد  
 اي بعد اللحم بعينه الى العظم ان التحمل بذته الى العظم وانما كان في بعض اللحم  
 تحذف في هذا النوع واقالا نذكر اي فكر المفعول ثانيا على وجه  
 يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظة لا على الضمير العائد اليها لهما ان كانا  
 الضائفة بوجه اي الفعل عليه اي على المفعول حتى كان لا يرضى ان يرفع  
 على ضمير وان كان كناية عنه كقولهم قد طلبنا فلم نجدك في السور ذكرك  
 والمكابر مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذ ذكره لكانا المناسب  
 فلم نجد في مفعول الغرض عن ايقاع عدم الجلبان على صريح لفظة المثال  
 يجوز ان يكون السبب حذف مفعول طلبنا ترك مرجحة الملاحح بطلب  
 له قصد الى المباعدة في التاديب مع حتمه كانه لا يجوز وجود المثال لم يلزم  
 فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما التعميم في المفعول مع الاختصاص  
 كقولك فلان من مثلكم اي كل احد خبرية ان المقام مقام المباعدة  
 هذا التعميم وان امكن الاستغناء من فكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت  
 الاختصاص وعليه اي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصاص وقوله  
 والله يدعوا الى دار السلام اي جميع عباده فالمثال الاول يقيد العموم بالغة  
 والثاني تحقيقا واما المجردة الاختصاص من غير اعتبار معه فائدة اخرى من  
 التعميم وغيره في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكر لما سبق ولا  
 حاجة اليه وما في من ان المراد عند قيام قرينة والتمسك ان حذف خبرية



الاختصار ليس بآلة هذا المقصود معلوم ومع هذا جاز في سائر الأقسام  
 ولا وجه تخصيصه بمجرى الاختصار نحو أصغيت إليه الذي وعليه أعط  
 لحذف الجواب باختصار قوله نعم أو في نظر اليك أي ذاك وهذا ما جرت  
 وهو أن الحذف للتقديم مع الاختصار لا يمكن فيه قرينة ما لا يعلم أن  
 المقدم علم فلا تقديم أصلا وإن كانت فالقديم من عموم المقدم سواء  
 حذف المفعول أو لم يحذف فالحذف لا يكون الجواب لاختصار  
وأما المراجعة على الفاصلة فهو قوله نعم والفصحى بالميل أنا سبني ما وعليك  
 ربك وما قل أي وما قلناك وحصول الاختصار يظهر وأما الاستحسان  
فذكر أي فكر المفعول كقول العائشة ما رأيت منه أي من النبي صلى الله عليه وسلم  
أي العون وأما لتكثر أخرى كإفائه أو التمكن من مكان أو من الله  
 كجاءه أو بعينه حقيقة أو ادعاء أو نحو ذلك وتقدم مفعوله أي مفعول  
 الفعل ونحوه أي نحو المفعول من الجواب والمجوز والطرف كالحال وما  
 ذلك عليه أي على الفعل لوجه الخطاء في التعبير كقولك زيد أعرف  
 من اعتقد أنك عرفت إنسانا وأما في ذلك واعتقاد غير زيد <sup>خطأ</sup>  
 فيه قرينه ونقول لنا أكيد أي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد  
 يكون لوجه الخطاء في الاشتراك كقولك زيد أعرف من اعتقد أنك عرفت  
 زيدا وعمرا وعرجا وقول لنا أكيد زيدا عرفت وحده وكذلك فهو زيد  
 الكرم وعمرا لا تكرم امرأتهما فكان الحسن الذي لفادة الاختصاص  
 يدخل في الأمر باجتماع التثنية ونحو قولنا زيدا الكرم وعمرا لا تكرم

فإن التخييل

فإن اعتبار ذلك لخطأ فيه لا يخرج عن تكلف التحمل في الجملة ولذلك أي كان  
 التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع اعتقاد في أصابة وقوع الفعل على  
 مفعول ما لا يتوهم أن يدا ضرب ولا غيره لأن التقديم يدل على وقوع الضرب  
 على غير زيد تحقيقا للمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينبغي ذلك فيكون  
 محض من التقديم منافضا لمنطوق لا غيره لعمركم لو كان التقديم لغز آخر غير  
 التخصيص جاز ما زيد ضرب ولا غيره وكذا زيد ضرب وغيره وما زيد  
 ضرب ولكن أكرمه لأن بينه الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل  
 بأنه الضرب حتى يرد له الصواب بأنه الأكرام وإنما الخطأ في تعيين المفعول  
 حين اعتقاد المخاطب أنه زيد فزده إلى الصواب بأن زيد ما زيد ضرب  
 لكن عمرا وأما نحو عرفت فأكيدان فقد الفعل المحذوف المفسر بالفعل  
 المذكور قبل المصوب أي عرفت زيدا عرفت ولا أي دان لم يقدر المفعول  
 المصوب فخصص له زيدا عرفت عرفت لأن المحذوف المقدر كما المذكور في الاعتقاد  
 عليه كالقديم على المذكور في أفادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيد  
 غيره محتمل للمعنيين والجمع في التعيين للقارئ وعند قيام التمييز  
 على أنه للتخصيص يكون أو كمن قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفي  
 بعض النسخ وأما نحو ما أقدم فقد نبأهم فلا يفيد إلا التخصيص لأن  
 إقرار الفعل مقدما نحو ما ههنا فهو لا التزام بوجود فاصل بين  
 ما والقاء بل التعليل بما قد فعلنا فقدمناهم بتعليم المفعول  
 كون هذا التقديم للتخصيص فخطأ لا يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل

التخصيص  
 ومحمد بن عبد الله



كما اذا جاءك زيد وعمر ثم سالك سالما هلك بما تقول ما زيدا فبنته  
واما عرسا فاكركم فلهنا حل فلكللك اي مثل زيدا عرسا في اداة الاختصاص  
فولك زيدا عرسا في المفعول واسطة لمن اعتقادك عرسا بانسان و  
ان غير زيد وكل يوم الحقبة سرية وفي المسجد صليت وتاويما خربت  
واما شيئا محجوزا في التخصيص لان التقديم غالبا اي لا ينفك عن تقديم المفعول  
ويجوز في اكثر الصور بشهادة الاستقامة وحكم الذوق وانما قال غالبا  
لان اللزوم الكلي غير متحقق فيه اذا التقديم قد يكون لا غير اخر لمجرد  
الاهتمام والتبرك والاستعداد وموافقة كلام السامع وضروته  
ودعاية الشجع والفاصل ونحو ذلك قال الله ثم خذوه فقلوه ثم انجم  
صلوه ثم في سلسلة درجها سبعون ذراعا فامسكوه وقال الله ثم  
وان عليكم لحافظين كراما كانوا قداما اليقيم فلا تقهر واما السال  
فلا تقهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك  
لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام ولهذا  
اي لان التخصيص لان التقديم غالبا في اولك قبله واياك السبق  
معناه خصتك بالعبادة والاستعانة بمشيئتك من بين الموجودات  
مخصصا بذلك لا بعبد ولا شفعين غيرك وفيه الى الله تحشرون ومما  
التي تحشرون الى غيره وفيه التقديم في اجمع اي جميع الصور التخصيص  
التخصيص اي عبدة اهتماما بالتقدم لانهم يقدمون الذي شانهم وهم بعباد  
الله ولهذا يقدم المحذوف في بسم الله مؤخر اي بسم الله افضل كما يقدم

الاهتمام

الاهتمام مع الاهتمام لا في الشكر كما في ابيدق باسم الله اللهم فيقولون  
باسم الله لا في اسم العري ففضل الموحدين تخصيص اسم الله بالابتداء  
ابتداء الاهتمام والود عليهم وادعاء قرأ باسم ربك يعني لو كان التقديم  
مفيدا للاختصاص والاهتمام ليجوز ان يقرأ الفقل ويقدم باسم ربك  
لان كلام الله اخبر عناية ما يجيد عناية واجيبك الهم فيه القراءة  
لاننا اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان  
ذكر الله اهم باعتبار نفسه هذا هو الجواب والله العلامة في الكتاب فبنا  
اي باسم ربك متعلق باقرا الثاني وهو مفعول اذ الذي بعده ومعناه اقر  
الاول جعل القراءة من غير اعتبار تقدمه الى مقروء به كاي في فلا <sup>يعطى</sup>  
لكما في المتنازع وتقدم بعض معولته اي معولته لان الفصل على بعض لان  
اصلا اي اصل ذلك البعض التقديم على بعض الاخر ولا مقتضى للمعدل  
فنه اي في الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمره لان عمدة في الكلام و  
ان يلى الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد عمره لان في نحو ضرب زيد عمره  
مقتضا للمعدل في الاصل والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان  
اصلا التقديم لما فيه من مضى القاعلية وهو انه عا ط اي اخذ للمطا اول  
فكر اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم جلا الالهية ههنا فيه الكوك  
التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له وغيره من الامور المقتضية للتقديم  
وهو المواقف المقاح ولما ذكر الشيخ عبد القاهر حيث قال انما لم يجدهم  
اعتمادا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن











والقعود وتخصيص له بالانعام وكون القعود ولهذا جعل السكاك التخصيص  
يشبهه ووقعت في شتر كما بين قصر الاقراء وقصر الذي سماه المصنف قصر التبيين وجعل  
التخصيص لشيء كان في قصر قلب فقط وشرط قصر الموصوف على الصفة  
اقرارا لعدم تناقض الوصفين ليصح اعتقاد الخاطب اجتماعهما في الموصوفين  
حتى تكون الصفة منقضية قولنا ما زيد الاشارة كونه كاتباً او منجاً الا كونه  
اي غير شاعر لان التمام وهو وجدان الرجل غير شاعر في الشاعرية  
وسرط قصر الموصوف على الصفة قلباً تحقق تامينها اي تناقض الوصفين  
حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعداً او مضطجماً او يهودياً  
ما ينافي القيام ولهذا حصر هذا المقام صاحب المفاتيح في هذا الاشارة  
لان قولنا ما زيد الا شاعر لم يقتض ان يكون شاعر قصر قلب على ما صرح  
في المفاتيح مع علم تناقض الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن اختصاص  
على ما ذكره المصنف في هذا سطر الحسن والامداد التناقض في اعتقاد الخاطب  
فقولنا ما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع ان الالام علم حصر قولنا ما زيد الا  
شاعر لم يقتض ان يكون شاعر او اما الثاني فلان التناقض في اعتقاد الخاطب  
معلوم ما ذكره في تفسيره ان قصر القلب هو الذي يقتضيه الخاطب العكس  
فيكون هذا الاشتراط ضايعاً وان يعلم بجمع قول المصنف ان التمام ان السكاك  
لم يشترط وقصر القلب تناقض الوصفين وتعلل المصنف اشتراط تناقض الوصفين  
بقوله ليكون اثبات الصفة شعراً باثباته في غير نظر بين شاعر  
وقصر التبيين اعم من ان يكون الموصوف غير متناهيين او لا

يصلح لقصر الاقراء والقلب يصلح لقصر التبيين من غير عكس وللقصر طر حصر المذكور  
هنا اربعة وغيرها قد بين ذكره فالاربعة المذكورة ههنا منها العطف لعل  
في قصره اي قصر الموصوف على الصفة اقراراً زيد شاعر لا كاتباً وان زيد  
بل شاعر مثل ثباليين لو لم اوصف بالثبتي مغطوف عليه والمضطج مغطوف  
والثاني بالعكس وقلنا زيد قائم لا قاعداً وما زيد قائم بل قاعد فان قلت ان  
فحق تناقض الوصفين في قصر القلب فاثبات احدهما يكون مشعلاً بالانقضاء  
فاما قوله في غير ثبانيات المذكور يطر يطر قصر قولنا قائم في التبيين علة  
لخاتمة وان الخاطب اعتقداً العكس فان قولنا زيد قائم وان قيل على تنقيص  
لكنه خال عن الدلالة على ان الخاطب اعتقداً قاعداً وقصرها اي قصر الصفة  
على الموصوف اقراراً وقلنا بمحيط المقام زيد شاعر لا عمر ولا عمر شاعر  
بل زيد ويجوز ما شاعر عمر بل زيد بتقديم البحر لكنه يجرح دفع الامرين  
لبطلان العمل فلما لم يكن في قصر الموصوف مثال الاقرار صالحاً للقلب لا  
علم التناقض في الاقرار ويحقق التناقض في القلب على زعمه او رد للقلب لا  
بناء في الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثلاً واحداً يصلح لهما  
كان كل ما يصلح مثلاً لقصر الاقراء والقلب يصلح مثلاً لقصر التبيين  
يتعرض لذكره وهكذا في سائر الطرق ومنها الفحوى والاشتقاق كقولك  
في قصود اقراراً ما زيد الا شاعر وقلنا ما زيد الا قائم وفي قصرها اقراراً  
وقلنا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثلاً للتبيين والقارون انما هو  
اعتقاد الخاطب ومنها اي من الطرق انما كقولك في قصره اقراراً انما زيد







عن قوله الله تعالى ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
البيان او الملائكة على الفعل كقولك قد نضروا في نضروا الموصوفين بميم  
كان لا ينبغي كالملائكة لان القضية والقضية انما هي في المصطلح انما هي في المصطلح  
نفسه او قوله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
او قوله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
في اذاعة الضم فكل من ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
الكلام يعني انه اذا تاملنا ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
اصطلاح البلوغ والبلوغ ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
لما كان قيل ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
في الاول ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
عليه ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
ويذكر ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
لما علم ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
فمقام ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
انهم ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
في المجلس ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
ذلك ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
هو ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله  
لا يجمع ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله ما يوحى اليه من قبله

وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين لا في كلامهم لا في كلامهم لا في كلامهم  
ان لا يكون ذلك المنفي منقيا قبلها بعدها بعدها بعدها  
لان بعدها بعدها بعدها  
هذا بعدها بعدها بعدها  
نعت بعدها بعدها بعدها  
نائم بعدها بعدها بعدها  
شيئا بعدها بعدها بعدها  
يعني بعدها بعدها بعدها  
اذا كان بعدها بعدها بعدها  
بمعنى بعدها بعدها بعدها  
الاخرى بعدها بعدها بعدها  
بغير بعدها بعدها بعدها  
لاستماع بعدها بعدها بعدها  
ان لا يؤدى بعدها بعدها بعدها  
او غير بعدها بعدها بعدها  
انما بعدها بعدها بعدها  
غير بعدها بعدها بعدها  
قبلها بعدها بعدها بعدها  
بل بعدها بعدها بعدها







انما ان يستعمل في الابدان كقولك انما هو خذك من يعلم ذلك وقوله  
 وانته بهان فانه عليه ان لا يتصل من يعلم ان لا يتصل على الغير والاف  
 زاء على ان لا يكون كقولك هذا المثال من الخارج لا على مقتضى الظاهر وقول  
 اليه على منزلة العلم لا قوله هو من فيستعمل في الثاني انما هي قوله  
 حكما فيجب انما هو مصلحون ادعى ان يكون مصلحون في  
 من شاعرا لا يجهل في الجاهل ولا يكون وذلك على انهم هم المفضل  
 للزم عليهم موقفا انما هو في ذلك على ان لا يجهل في الثاني انما هي  
 فموجب خبر ان لا يجهل في ذلك على ان لا يجهل في ذلك وقوله  
 يجوز ان يجهل في ذلك على ان لا يجهل في ذلك وقوله  
 بان تعقبه بما يدل على التفرع والتوزيع وهو قوله ثم ولكن لا يشهدون  
 ومرتبه انما على العطف ان يجهل في ذلك على ان لا يجهل في ذلك  
 المذكور في الفقه من ما على ان يجهل في ذلك على ان لا يجهل في ذلك  
 فيجهل في ذلك على ان لا يجهل في ذلك على ان لا يجهل في ذلك  
 او يوضح انما التفرع في ذلك على ان لا يجهل في ذلك على ان لا يجهل في ذلك  
 من ان لا يجهل في ذلك على ان لا يجهل في ذلك على ان لا يجهل في ذلك  
 ثم الفصح كما يقع من المبتداء والتوزيع بين الفعل والفعل نحو  
 ما قام الاقيد وغيره انما الفاعل في الفعل نحو ما ضربه او زيد  
 ضربه او ما ضربه او زيد او الفاعل في الفعل نحو ما ضربه او زيد  
 واما ما اعطيت في قوله او زيد او غيره في ذلك من المعلقان فانه

ثم هو من كذا  
 ثم هو من كذا  
 ثم هو من كذا

النفي

النفي والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع ادوات الاستثناء حتى  
 لو اريد القصر على الفاعل قبل ما ضرب عمرو او اريد ان يارب القصر على  
 المفعول قبل ما ضرب زيد او عمرو او حتى قصر الفاعل على المفعول اصل  
 قصر الفعل المستند الى الفاعل على المفعول وهذا قياس البوابة فخرج  
 في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او بالعكس ويكون حقيقيا وغيره  
 افراد وتلبا او تعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك في كل اى وجاز عطفه  
 تقديمها او تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور  
 كقوله ما بها وما هو على المقصور عليه الادوات نحو ما ضرب عمرو  
 زيد في قصر الفاعل على المفعول وما ضرب زيد عمرو في قصر المفعول على الفاعل  
 وانما قال بما لا اخر الا عن تقديمها مع ان ادواتها عن اهلها بان توضح  
 من المقصور عليه كقولنا في ما ضرب زيد او عمرو وما ضرب عمرو او  
 زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من خلل المعنى والعكس من المقصور  
 قال في تقديمها بما لا استلزام قصر الصفة على الموصوف قبلها  
 لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول  
 لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره ورس  
 البوابة على هذا وانما جاز عطفه نظر الى انما في حكم التام باعتبار ذكر  
 المتأخر في الفروع ووجه تجميع اى البنية فاداة النفي والاستثناء القصر  
 فيما بهل المبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء  
 المفرغ الذي خلفه المستثنى منه واعرب ما بعد لا يحجب العوامل



توجها لبقوله وهو مستثنى من لان الالاخراج والاخراج يقتضيه خرجا  
منه عام لبقائه المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج مناسب للمستثنى  
في حقيقته بان يتقدم نحو ما ضرب الازيد ما ضربا حلا الازيد ونحو  
ما كسوته الاجبة ما كسوته لبا سا الكسبة ونحو ما جاء الازيد  
ما جاء كاشا على حال من الازيد ونحو ما مرنا اليوم الجمعة ما مرنا  
من الاوقات وعطها العتاس وفي مقتضى الفاعلية والمفعولية  
والحالية ونحو ذلك واذا كان التثنية متوجه الى هذا المقدر العام للتثنية  
للمستثنى في حقيقته ومقتضى فاذا ايجبه من ان من ذلك المقدر شيئا  
بالاجاء المضمر مفعول بقاء ما عداه على مقتضى الانتفاء وفي انما يؤثر  
المفعول عليه تقول انما ضربت بغيره فافكون هو المقصود عليه  
ولا يجوز تعديده الى تعليم المقصود عليه بانما عليه غيره لالتباس  
كما اذا قلنا انما ضربت بغيره فافكون ضربت بغيره فافكون في الحقيقة  
والاستثناء فانه لا التباس فيه ان المقصود عليه هو المذكور بل لا  
سواء قلنا او اخر وهما ليس الا المذكور في اللفظ بل في المعنى كما في افادة  
القرين الى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افراد او  
قلبا وتعيينا وفي امتناع محامقة لا العاطفة كما سبق فلا يصح ما رتد  
غيره لا كانه لا ما شاء غير زيد لا محروا **فان** واعلم ان الانشاء  
قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس له شئ خارج تطابقه ولا  
تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم عنه الفاء في هذا الكلام كما

وهذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكرت دعوى ما يلزم  
توقفه على المطلوب غلب على ظن الخاطب كون المطلوب مقصودا  
لذلك المذكور لان نفسه فيكون اذا معنى الشرط في الطلب مع  
ذكر ذلك الشيء ظاهر لما جعل الحاجة للاشياء التي يضمن الشرط  
بعد الحاجة اشار الى الصنف الى ذلك بقوله واما العرف كقولك  
الانزلة نصب خيل كقولك من الاستفهام وليس شيئا اخر باليه  
لان العرف فيه الاستفهام دخلت على فعل منفي امتنع على حقيقته  
الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا وتولد عنه بعونة في رتبة  
الحال عرض النزول على الخاطب وطلب منه ويجوز تفكير  
الشرط في غيرها اي غير هذا الموضع لقربته تدل عليه  
نحو ام اتخذوا مزدونه اولياء فانه هو المولى اي ان اتخذوا  
اولياء بحق فانه هو الذي يجب ان يتولى وحين ويعتقد انه  
المولى والسيد وقيل لاشت ان قوله ام اتخذوا ان كان تويج  
بمعنى لا ينبغي ان يتخذ مزدونه اولياء وح ترتب عليه قوله فانه  
هو المولى من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله  
فانه هو الحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كما فيه معنى الشيء  
حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة  
قولنا لا تضرب زيدا فهو الخوف بالفاء بخلاف لا تضرب زيدا  
فهو خوف استفهام انكار فانه لا يقع الا بالاول والخاله ومنها ان  
من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نايه مناب  
ادعوا لفظا او تقديرا وقد سئل صيغته اي صيغة النداء  
في غير هجاء وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن قبل الغلام  
بمنظوم قصدا الى اغرائه وحده على زيادة النظم وبث الشكر

ان المستثنى  
نصب خيرا



لأنه قال الحاصل والاختصاص في قولهم أنا فعل كذا أقام الرجل  
فقولنا أجه الرجل صله تخصيص المنادي بطلب أياه عليه  
ثم قيل يجوز أن يراد طلب الأقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله  
من بين أمثاله بما نسب إليه أذ ليس المراد بآي وصفه المخاطب  
بل يراد عليه من بينكم فأيها مضموم والرجل مرفوع والمخروج في محل  
النصب على أنه حال وهذا قاله المختص أي مختصا من بين الرجال  
وقد يستعمل صيغة النداء في الاستغناء نحو يا الله والنجب نحو  
يا الله والخسر والتوجع كإزالة الأطلاق والتنازل والطاير  
ما يشبه ذلك ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء أما للتفاوت بل فقط  
الماضي دلالة على أنه كان وقع بخور وقدك الله للتقوى أو لإظهار  
الحرص في رفعة كاستيفاء الشرط من أن الطالب إذا عظم  
وعبته في شيء يكن تصوير أياه في ما يجهد البه حاصله نحو في حق  
الله لفاك والدعاء بصيغة الماضي من البلغ كقوله رحمه الله  
بجناهما أي التفاؤل وإظهار الحرص وأما غير البلغ فهو ذاهل  
عن صفة الاعتبار أو للاختراز عن صورة الأسماء كقوله  
العبد للموذن ينظر الموذن إلى ساعة دون أن ينظر لأنه في صورة  
الأسماء وإن قصد به الدعاء والشفاعة أو لجل المخاطب على  
المطلوب بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن يكذب الطالب  
أي ينسب إلى الكذب كقولك لصلحك الذي لا يحب تكذيبك  
لأنه في هذا مقام التثني فالحج بالظن وجه على الأتيان لأنه إن لم  
يأتك غذا صرت كاذبا من حيث الظاهر يكون كلامك في  
صورة الخبر تليق به الانشاء كالحبر في كبر ما ذكر في الأبواب  
لحسن السابقة يعني لحوال الإسناد والسند إليه والمسند

مختصا

في قولهم

ومنها

ومستغلات للفعل والقصر فليعتبر أي ذلك الكثير الذي يشاهد  
فيه الانشاء الخبر الناطق بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا  
الكلام الانشائي أيضا أما موكدا أو غير موكدا والمسند إليه  
أما محذوف أو مذكور أي غير ذلك الفصل والوصل  
بدأ بذكر الفصل لأنه الأصل والوصل طارعا عرضا حاصل برزاة  
حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عظم  
والإعدام أي انقضى بملكا فبدأ في التعريف بذكر الوصل  
فقال الوصل عطفت على بعض الجمل على بعض والفصل ترك أي  
ترك عطفه عليه فإذا انت جبه بعد جبه فالأول ما إن يكون  
لها عمل من الأعراب ولا على الأول أي على تقدير أن يكون  
للأول محل من الأعراب أن قصدت شيئا الثانية لها أي  
للأول في حكمه أي حكم الأعراب الذي لها مثل كونه خبرا  
أو حالا أو صفة أو نحو ذلك عطفت الثانية عليها أي على  
الأول لبدل العطفت على التثنية المذكور كالمشرد فإنه إذا  
قصدت شيئا بعد محذوف قبله في حكم أعرابه من كونه فاعلا أو  
مفعولا أو نحو ذلك وجب عطفه عليه بشرط كونه أي كونه  
عطفت الثانية على الأولى مقبولا بالواو ونحوه أن يكون  
بينهما أي بين الجملتين جملة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر  
لما يربو الكتابة والشعر من التناسب الظاهر أو يعطى وينع  
لما بين الإعطاء والنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب و  
ينع أو يعطى ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين  
الغيب والنون وقوله ونحوه أراد به ما يدل على التثنية  
كالفاء وثم وحى وذكر حشو فسد لأن هذا الحكم مختص بالأول



لان الكلام الفاء وتم وحتى معنى يحصل غير التشرية والجمعة فان  
 تحقق هذا المعنى حسن العطف وان لم يوجد جهة جامعة بخلاف  
 الواو ولحقنا اي ولانه لا بد في الواو من جهة جامعة بحيث  
 على ان تمام قوله لا والذي هو علم ان النوى خبر وان بالحقين  
 كيم اذ لا مناسبة بين كيم الى الحسين وسراى النوى فهذا  
 العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو  
 الظاهر وعطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعول  
 عالم لان وجود الجامع شرط في الصوريين وقوله لا التي لما ادعت  
 الجدية عليه من ان دراس هو بدلالة البيت السابق ولا  
 اي وان لم يقصد تشرية الثانية للاولى في حكم اعرابها فقلت  
 الثانية عنهما لئلا يلزم من العطف التشرية الذي ليس يقصد  
 نحو واذا دخلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزون  
 الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس  
 من مقولهم فلو عطف عليه لم تشر بكم له في كونه مفعول  
 قالوا فيلزم ان يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك ولما  
 قال على انا معكم لان قوله انما نحن مستهزون بيان لقوله انا معكم  
 فحكم حكمه وانما العطف على المتبوع هو الاصل وعلى الثاني اي  
على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان تصدر بظها  
رها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو  
عطف الثانية على الاولى به اي بذلك العاطف من غير  
اشتراط اسرأخ نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمر واذا قصد  
التعقيب والمهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف  
يقدم مع الاشتراك معاني يحصله مفصلة في علم النحو فاذا عطف

وقيل  
 زعمت حواكم من  
 ان هذا لا يجر  
 منها غير ما توى  
 وروى

بكم

البز

الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفايق اعني حصول  
 معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك  
 وهذا لما يظهر فيما الحكم اعرابا وما في غيره فبه خفاء وانكار  
 وهو السبب في صعوبة بابل للفصل والوصل حتى حصر بعضهم  
 البلاغة على معرفة الفصل والوصل والا اي وان لم يقصد  
 ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان  
 للاولى حكم لم يقصد اعطاف الثانية فالفصل واجب لئلا يلزم  
من الوصل التشرية في ذلك الحكم نحو واذا دخلوا الآية لم يعطف  
الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشارك في الاختصاص بالظروف  
من ان تقديم المفعول ونحو من الظروف وغيره يقيد الاختصاص  
فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوعهم الى شياطينهم  
وليس كذلك فان قيل اذا شرطية لا ظرفية قلنا اذ الشرطية هو  
الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا حرج في ما ذكرناه  
اسم معناه الوقت لا بد له من عامل وهو قالوا انا معكم بدلالة  
المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل اخر عليه يفهم  
اختصاص الفعلين بكقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا  
بدلالة الجري والذوق ولا عطف على قوله فان كان للاولى حكم  
وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاف الثانية وذلك بان  
لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاف  
للتانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال لا ينقطع بحد  
اهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام بخلاف المقصود  
او كمال الاتصال او شبهة احدهما اي احدا كالكافين فكذلك يتعين  
الفصل لان الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة ولا اي وان لم يكن



بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتصال ولا شبهة  
 أحدهما فالوصل متعين لوجود الداعي وعدم المانع فالجواب  
 ان الجوابين اللذين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن الأولى  
 حكم بقصد اعطاؤه للثانية ستة احوال احدها كمال  
 الانقطاع بلا إيهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبهة كمال  
 الانقطاع الرابع شبهة كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع  
 الإيهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الأخيرين بالوصل  
 وحكم الأربعة السابقة الفصل فاحذر للصنف في تحقيق  
 الاحوال الستة وقال اما كمال الانقطاع بين الجملتين فاختلجا  
 خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان يكون أحدهما خبرا لفظا و  
 معنى الأخرى انشاء لفظا ومعنى نحو والله رايدكم هو الذي  
يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا أي فهو من ارسيت  
 المستفيدة حبسها بالمرساة نزوا وها خلوة تلك الحرب و  
 فعلها فكل حلف امره تجرى بمقدار أي فهو انقلبه فان  
 موت كل نفس تجرى بمقدار الله ثم لا الجبر فيجهد ولا الاكلام  
 برديه لم يعطف نزوا وها على ارسوا لا خبر لفظا ومعنى و  
 ارسوا انشاء لفظا ومعنى وهذا امثال كمال الانقطاع بين الجملتين  
 باختلاف خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين  
 مالم يسر المحل من الاعراب والافعال فكلتان في محل نصب  
 مفعول قال او لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان يكون  
 أحدهما خبرا معنى والأخرى انشاء معنى وان كانتا خبرين  
 وانشاءين لفظا نحو مات فلان فله لم يعطف بغيره على مات  
 لانه انشاء معنى ومات خبر معنى وان كانا جميعا خبرين لفظا

اولانه عطف على لاختلافهما والخبر المشان لاجماع بينهما  
 كاسياني بيان الحامع فلا يعجز العطف في مثل زيد هو بل  
 عمرو ونايم واما كمال الاتصال بين الجملتين فكلون الثانية  
 مؤنثة للأول تاكيدا معنويا لدفع نوم مجوز او غلط نحو  
 لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة  
 من الحروف واجه مسئلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب  
 فيه ثالثة فانه لما بولغ في وصفه أي وصف الكتاب  
 ببلوغه متعلق بوصفه أي في ان وصفه بانه بلغ الدرجة  
 القصوى في الكمال ويقول بولغ يتعلق الباء من قوله جعل  
 البتة ذلك الدال على كمال الغاية بيمينه والتوشل سبعون  
 الى التظيم وعلو الدرجة وتعريف الخبر باللام الدال على  
 الاختصاص مثل خانم الجواد فغنى ذلك الكتاب نداء الكتاب  
 الكامل الذي يستاهل ان يسمى كتابا كان ماعدا من الكتب  
 في مقابلته فاقض بل ليس بكتاب جان جواب لما أي جان  
 بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التام  
 انه اعني قوله ذلك الكتاب ما يرمى به جرا فاما من غير ضرورة  
 عن روية ويصريح فانبه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع  
 المسترعايد الى لا ريب فيه والنصوب البارز الى ذلك  
 الكتاب أي جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا لذلك  
 التوهم فوزانه أي فوزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب و  
 فان نفسه مع زيد في جاني زيد نفسه فظهر ان لفظ  
 زان ليس بزيد كما توهم او تاكيدا لفظيا كما اشار اليه بقوله  
 ونحو هدى أي هو هدى للنفق أي الضالين الصابرين

السماوية



الى التقوى فان معناه انه الى الكتاب في الهداية بالغ درجة  
 لا يدرى كنهها اي غايها لما في تنكير هدى من الانعام والتفخيم  
 حتى كانت هداية محصنة حيث قيل هدى ولم يقل هاد وهذا  
 معنى ذلك الكتاب لان معناه كاشف الكتاب كمال والمراد بكاله  
 كاله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بقدر الهداية  
 واعتبارها في درجات الكمال متفاوتة لا يجب غيرها  
 لانها المقصود الاصل من الانزال فوزان اي وزان هدى  
 للمؤمنين وزان زيد الشاء في جاني زيد ريد لكونه مقورا  
 لذلك الكتاب مع اتفاقها في المعنى بخلاف لا ريد فيه فانه يخرج  
 معنى او يكون للجملة الثانية بذكر لانها اي من الاول غير وافية  
 تمام المراد او غير الوافية حيث يكون في الوفاء قصور ما او  
 خفاء بخلاف الثانية فانها وافية كالوفاء والمقام يقتضي  
 اعتناء بشانه اي شان المراد لئلا يكونه اي المراد مطلوبها  
 في نفسه او قضيها او عيضا او طبعا فيتمثل الثانية من الاول  
 منزلة بذل البعض والاشتمال فالاول نحو ام ذكر ما تعلون  
 ام ذكر بانعام ونيين وجنات وعميون فان المراد التذكير على  
 نعم الله ثم والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوب باقي نفسه  
 ودرجته المغيث والثاني اعني قوله ام ذكر بانعام الخ او في الثانية  
 اي تادية المراد الذي هو التذكير للدلالة اي الثاني عليها  
 اي على نعم الله ثم بالتفصيل من غير احالة على علم المحاطين  
 المعاندين فوزان وزان وجهه في عجبني زيد وجهه لمعول  
 الثاني في الاول لان ما تعلون يشمل الانعام وغيرها والثالث  
 اعني لمنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله له ارجع يا نبي

في قوله  
 لا منها اي لا

كان الاخبار كذلك ولا يظن ان المراد منها هو الثاني بقرينة  
 الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التقوى والاستغفار وغيرهما  
 والمراد بها معانيها المصدرية بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا او  
 كذا لظهور ان لفظايت مثلا مستعمل للمعنى التقوى لا القولايت بقرينة  
 قائم فافهم لا نشاء ان لم يكن طلبا كاقول المقارن وفعال المدح ولهم  
 وصنع العقود والقسمة ورب وتحذرك فلا يجب عنها هداية  
 المباحث البينات المتعلقة بها لان اكفرها في الاصل اخبار نقلت  
 للمعنى الانشاء ان كان طلبا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت  
 الطلب لا امتناع طلبا لحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لطلوب  
 حاصل امتنع اجرا على معانيها الخفيفة ويتولد منها حسب القرب  
 ما يناسب المقام وانواعه اي انواع الطلب كثير منها التقوى  
 وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت  
 ولا يفرط امكان المعنى بخلاف التزجي فنقول ليت الشباب  
 يعود ولا يقول لعله يعود لكن اذا كان المعنى ممكنا يجب ان لا يكون  
 التزجي وطاعة في وقوعه والاصار في حيا وقد يمتنع بهل نحو  
 هل لم من شفع حيث يعلم ان الاستغفار لا يرحم شفع على  
 حقيقة الاستغفار لم حصول الجزم باستغفاره والتكليف في التقوى هل  
 والعهد على ليت هو ان المسمى لكامل العناية به في صورة الممكن  
 الذي لا جزم باستغفاره وقد يمتنع بلوغه لولا تقوى ففقدت في البص  
 على تقدير فان تحدثني فان المنصب قرينه على ان لوليت  
 على اصاها اذ لا ينصب المضارع بعدها باضار ان وانما يصح بول  
 الاشياء الستة والمتطلب منها هو التقوى السكاكي كان جرون  
 التنديم والتخصيص نحو قوله والافعال لها من ولولا لولا ما لولا



منها انصر كان اي كالم لا تخرجه من محل ولو التزم التثنية لكانت مركبة  
 مع لا وما المزيدتين المتضمنتين علة لقوله مركبتين والتضمين جعل التثنية  
 في معنى الشيء فنقول صفت الكتاب كتابا اذ جعلته متضمنة لتلك  
 الابواب يعني ان الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو  
 جعل محل ولو متضمنين معنى التثنية ليتولد علة لتضمنيهما يعني  
 ان الغرض من تضمينهما معنى التثنية ليس افادة التثنية بل ان يتولد منه  
 اي من معنى التثنية المتضمنين هما اباء في الماضي التنديم نحو هذا  
 اكرمت زيدا ولو ما اكرمه علي يعني ليتك اكرمه فصد الرجل  
 ناد ما على ذلك الاكرام وفي المضارع التخصيص نحو هذا تقوم ولو  
 ما تقوم على معنى ليتك تقوم فصد الرجل على القيام والمذكور  
 في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله التضمنيهما  
 مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التثنية مفعوله الثاني ورفع  
 في بعض النسخ لتضمنيهما على لفظ التثنية وهو لا يوافق معنى كلام  
 الفتح وانما ذكر هذا ليلفظ كان لعدم القطع بذلك وقد يفتي بغير  
 فعل على حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اخبار ان نحو على  
 اجمع فازورك بالنصب ليعلم المراد من الحصول وهذا ايضا في الحالات  
 والكتاب التي لا طماعت في وقوعها فيكون له معنى التثنية وثما  
 اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صوت في  
 الذهن فان كانت وقوع نسبة بين امرين او لا وقع بينهما هو  
 التصديق والافهام فيصور والالفاظ الموضوع له التثنية وهو  
 وما ومن واني وكم وكيف وابن واني واني واني فان التثنية لطلب  
 التصديق اي انقياد الذهن واذا غاثر بوقوع نسبة ثمانية بين  
 المشيئين كقولك اقام زيد في الجملة الفعلية وازيد قائم في الاحبة

او طلب

او لطلب التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في الب  
 تصور المسدالية اذ ثبت في الاناء ام عمل عالما يحصل سمي  
 الاناء طالبا لتعيينه وفي طلب تصور السند في الخاطبة فيبذل  
 ام في التثنية عالما يكون الدرس في واحد من الخاتمة والرف طالبا  
 لتعيين ذلك ولهذا اي ويجي التثنية لطلب التصور لم يقع  
 في طلب تصور الفاعل ازيد قام كافي هل زيد قام ولم يقع  
 في طلب تصور المفعول اعرف كافي هل اعرف ولم يقع  
 ذلك لان التقديم يستند على حصول التصديق بنفس الفعل فيكون  
 هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر في الاعرف كافي ازيد قام  
 فلينما هل والسؤال عنه ما اي الفاعل هو ما يليها كالفعل في  
 اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني المضرب لصاد  
 من الخاطبة الواقع على زيد وارتدت بالاستفهام ان تعلم وجوده فكون  
 لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور السند بان تعلم انه  
 قد تعلق بفعل من الخاطبة بزيد لكن لا تعرف انه ضربت واكرام  
 والفاعل في ذلك ضربت اذا كان الشك في الضارب والمستند  
 في ازيد اضربت اذا كان الشك في المضروب وكذا افيام سائر  
 المتعلقات وهل لطلب التصديق فيجب وتدخل على المتضمنين  
 نحو هل قام زيد وصل عمرو فاعدا اذا كان المطلوب حصول التصديق  
 بثبوت القيام لزيد والفعل لعمرو ولهذا اي ولا اختصاصا  
 بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد  
 مضافا ليل على ان ام منفصلة وهي لطلب تعيين احد الامرين مع التثنية  
 بثبوت صل الحكم وهل انما يكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد  
 قام بدون ام عمرو يقع ولا يمنع لما سيجي ولهذا ايضا فتح هل زيد

العلم



في الحال يعلم ان هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قوت في  
 المراد ان كان الفعل الواقع سواء عمل ذلك للمضارع في حاله  
 ولا كقولهم انقولون على الله ما لا تقولون وقولك انوذي ياك  
 واشتم الامير ولا تصح وقوع هل هذه المواقع ومن الجواب  
 ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من ان هذا الامتناع بسبب  
 ان الفعل المستقبل لا يجوز تقييد بالحال والماضي والماضي  
 ان هذا في ما في ما مبرئة اذ لم ينقل عن احد من النحاة امتناع  
 مثله سيجي زيدا كما وسأضرب زيدا وهو بين يدي الامير  
 كيف وقد قال الله سبحانه سبوا هؤلاء الذين آمنوا وانا نبؤهم  
 ليوم نحصى فيه الابصار مطعنين وفي الخامسة ساعث على  
 العار بالسيف جالبا على فضاء الله ما كان جالبا وامثال هذه  
 اكثر من ان تحصى واعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب  
 تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والا  
 استقبال بحسب الظاهر على ما سنده حتى لا يجوز بالبناء زيد  
 سيرك او لن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل  
 في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب  
 وسبضرب ولن يضرب بالحال واوردها المثال دليل على  
 ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا المثال حتى يعرف انه لبيان  
 تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال ولا اختصاص التصديق  
 اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيها غيره  
 التصديق كما ذكر فيما سبق وتخصيصها المضارع في الاستقبال  
 كان لها من بد اختصاص بما كونه زمانيا الظاهر وما موصولة  
 كونه مبتدأ مخبر الظاهر وزمانيا اخبر لكون اي بالشيء الذي

في الحال لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون  
 اعمل بطلب حصول الحاصل وهو واما لم يتم لاحتمال ان يكون زيدا  
 متعول فعل محذوف او يكون التقديم لا يخصيص لكن ذلك خلاف  
 الظاهر دون هل زيدا صريته فانه لا يجوز تقديم المضارع  
 قبل زيدا او هل ضربت زيدا صريته وجعل السكاكي فيج هل رجل  
 عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل  
 كما سبق من مذهبه من ان الاصل عرف رجل على ان رجل يدعى  
 الضمير في عرف قدم التخصيص ويلزمه اي السكاكي ان لا يقع هل  
 زيد عرف لان التقديم الظاهر المعرف ليس للتخصيص على حتى يستدعي  
 حصول التصديق بنفس الفعل مع انه يقع باجاء الفاعل وفيه نظر لا يمكن  
 من الزوم ممنوع لجواز ان يقع الفعل لآخرى وعلى خروج اي غير السكاكي  
 فخصا اي فيج هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل يعني قد  
 في الاصل واصلة الفعل وزك العرف فلها الكثرة وفيها في الاستفهام  
 فاقبت في مقام الهمزة وتطقت عليها في الاستفهام وقد من خواص  
 الافعال فكذا ما هي معناها وانما يقع هل زيد فاقب لانه اذا لم ترق  
 الفعل في خبرها انطقت عنه ونسبت بغير ما اذا انما فاقب  
 تذكرت اليهود وحنث الى الالف المألوف فلم يزل بافترافهم  
 بمتهم ومحي اي على شخص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع  
 كالسبب وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا في ان يكون الضرب  
 واقعا في الحال على ما بينهم عرفا من قولهم وهو اخوك كما يصح ان تضرب  
 زيدا وهو اخوك فصدا الى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا  
 ينبغي ان يكون كذلك لان هل تخصص للمضارع بالاستقبال فلا يصح  
 انكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة وقولنا في ان يكون الضرب واقعا



زمانته العلم كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم  
 فانما يبدل عليه حيث يدل لغرضه اما اقتضاء تخصيصها  
 للمضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر واما  
 اقتضاء كونها للطلب لتعديده فقط لذلك فلا ان التعديدين  
 حول الحكم بالثبوت والانتفاء والتعدي والاثبات اما بتوحيدها الى  
 للعاني والاحداث التي هي مدركات الافعال لا الى الذات التي  
 هي مدلولات الاحكام ولهذا اي وان لها من بد اختصاصا  
 بالفعل كان هذا انتم شاكون اذك على طلب الشكر من فضل الشكر  
 وفضل انتم تشكرون مع انه يؤكد بالثبوت اذ انتم فاعل فعل بغير  
 لان ابرار ما يستجد في معرض الثابت اذك على كمال العناية بمحمول  
 من ابقائه على اصله كذا في فضل لان هل في هل تشكرون وهل انتم  
 تشكرون على اصلها كذا في فضل الفعل بغيره في الاول وفيه  
 في الثاني وفضل انتم شاكون اذك على طلب الشكر من افاضته  
 شاكون ايضا وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية  
 لان هل ادعى للفعل من الحق فتركها اي ترك الفعل مع هل  
 اذك على ذلك اي على كمال العناية بمحمول ما يستجد وهذا اي  
 وان هل ادعى للفعل من الحق لا يحسن هل زيد منطلق الا  
 من المبلغ لانه الذي يقصده الدلالة على الثبوت وابرار ما  
 سيجب في معرض الوجود وهي اي هل فاما بسيطة وهي  
 التي يطلبها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة  
 او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلبها وجود شيء لشيء او لا  
 وجوده كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود  
 الدوام للحركة او لا وجودها وقد اعبر في هذه شيان غير الوجود

كذا في قوله  
 تشكرون

سيجب

قوله اذك

وفي الاول معنى واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاول وهو بسيطة  
 بالنسبة اليها والباقي من الفاظ الاستفهام تشتت في افعالها  
 لطلب الصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها صورة  
 شيء اخر فيطلب بالشرح الاسم كقولنا اما العنقا طالبا ان يشرح  
 هذا الاسم وبين مفهومه فيجاب بايراد لفظة اشهر او ما هيته للشي  
 اي حقيقة التي هو بظاهره كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا  
 اللفظ فيجاب بايراد اثنائه وينبغي هل البسيطة في الترتيب  
 يلحقها اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان  
 مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب ولا يشرح الاسم ثم وجوده ثم  
 في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ لا يحل  
 منه ان يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود لا يحل  
 منه ان يطلب حقيقته وما هيته اذ لا حقيقة للعددوم ولا هيته  
 والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي هي الحد  
 بالتفصيل غير قليل فان كل من خواص باسم فهم لها ما ووقف  
 على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا  
 يقف عليه الا المراد من صناعته المنطق فالموجودات لها طابق  
 ومفهوميات فلها حدود وحقيقة واسميتها واما المعدومات فلها  
 لها الالتهومات فلا حدود لها لا يحجب الاسم لان الحد يحجب  
 الذات لا يكون الابدان يعرف ان الذات موجودة حتى ان  
 ما يوضع في قول النعالم من حدود الاشياء التي يترقى عليها في  
 انشاء النعالم انما هي حدود اسمية ثم اذ ابرهن عليها وانبت و  
 جودها صارت تلك الحدود وبينها حدودا حقيقة بجمعيه ذلك  
 المذكور في الشفاء و يطلب من العارض الشخص اي الاسم الذي

ما كان







المفاعلة وانما ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القول  
 فهو غير مدعى خبرا <sup>فقد قيل</sup> لا تنفرد عن التحقيق والتلخيص <sup>فبما</sup> انما  
 يريد معنى انك صرحت اليقظة والانكار كذلك أي بالانكار  
 الحق كالفعل في قولنا انما تنفي والتشريف مضاعف والمفاعلة في  
 قولهم ام يفسخون رحمة ربك والمفعول في قولهم اغفر الله  
 لتخذ وليا اما بعد الحق في المنع والانكار لا لا يحري  
 في هذه التفاصيل ولا ينكر كونه الحق فلا لم يحسب عنه  
 ومنه أي من معنى الحق لا انكار البسر الله بكاف عبادي  
 كاف لان انكار النبي في له وفي النبي اثبات وهذا المعنى  
 مراد من قل ان الحق فيه للتقرير في محل الخطاب على  
 الاقرار بما دخله النبي وهو الله كاف لان النبي وهو  
 ليس الله كاف فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت  
 عليه الحق بل بما يعرف الخطاب من ذلك الحكم المأثرا ونفيا  
 وعليه قولهم اثبات قلت للناس اتخذوني وامى الذين  
 مزدورون الله فان الحق فيه للتقرير اي بما يعرف عليه الله  
 من هذا الحكم لانه قد قال ذلك وقوله ولا انكار كذلك دل  
 على ان صورة انكار الفعل ان يلى الفعل العزة وما كان له صرف  
 اخرى لا ينفى الفعل العزة اشارة اليها بقوله ولا انكار الفعل  
 صورة اخرى وهي نحو انما ضربت ام عمل المزدور في الفري  
 بينهما من غير ان يستغنى عنه بغيرها فاذا انكرت خلقه  
 هاتفتك عن اصله لانه لا بد لمن يحل يتعلق به والانكار  
 اما التوحيح أي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان  
 نحو عصيت ربك فان العصيان واقع لكنه منكروا بما قال

انه للتقرير

انه للتقرير فغناه التحقيق والتلخيص ولا ينبغي ان يكون نحو  
 ربك او للتكذيب في الماضي أي لم يكن نحو فاصفكم ربكم  
 بالبين أي لم يفعل ذلك او في المستقبل أي لا يكون انما هو  
 أي نلتزمكم تلك الهداية او المحجة بمعنى انكم على قولها  
 ونفسركم على الاسلام والخال انكم ما كان هوون يعني لا يكون  
 هذا الاثر والتمهم عطف على الاستبطاء او على الانكار  
 وذلك انهم اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثير ان الجميع  
 معطوف على الاول او كل واحد عطف على ما قبله نحو اوصاوتك  
 نامرت ان تترك ما بعد باثنا وذلك ان شعيا عليه السلام  
 كان كثير الصلوة وكان قومه اذا راوه يصلي تضاحكوا فقصدا  
 يقولون اصلونك تاسرك القزة والسخرية لاحقيقة الاستهزاء  
 والتحقير نحو من هذا استحقا ايشانه مع انك تعرفه والتوبيل  
 كقوله ابن عباس رضي الله عنهما في سراب من اعداء المؤمنين  
 من فرعون للفظ الاستهزاء أي من يقع الميم ورفع هو في قوله  
 على انه مستهزاء ومن الاستهزاء منه خبز او بالعكس على اختلاف  
 الرأيين فانه لا معنى لحقيقة الاستهزاء فيها وهو ظاهر بل  
 المراد انه لما وصفه العذاب بالشدة والغطائة زاده هو بلا  
 بقوله من فرعون أي يعرفون من هو في قرط عتوه وشدة  
 شكمته فاذا نكروا بكون المعذب به مثله ولهذا  
 قال انه كان عاليا من السرفين زيادة لتعريف حاله وتوبيخ  
 عذابه والاستهزاء نحو في امم الذكرى فانه لا يجوز حمله على  
 حقيقة الاستهزاء وهو ظاهر بل المراد بالاستهزاء ان يكون  
 لهم الذكرى بقرينة قوله وقد جاءهم رسول بين ثم تولوا عنه

قوله  
 قوله  
 قوله



اذ كيف يذكر ون يتعطلون ويؤمن بما وعد من الامان عند  
 كشف العذاب عنهم وقد جاء ما هو اعظم واكمل في وجوبه لا يفتقر  
 من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الايات  
والتيينات من الكتاب المجيد وغيره فلم يذكر واخره شواهد  
وسما اي من انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كنه  
على الاستعلاء وصيغته تستعمل في هان كثير فاختلجوا  
في حقيقة الموضوعه في هذا الاختلاف كثيرا ولما لم يكن الدلائل  
مبين للقطع بشئ قال المصنف ولا يظهر ان صيغته من المقترنة  
بالام نحو لجضر يد وغيره نحو اكرم عمرا ور ويد بكون  
المراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كنه استعلاء سو كان  
اسما او فعلا موضوعا لطلب الفعل استعلاء اي على طريق  
العلو وعبد الاكبر نفسه عاليا سو كان عاليا في نفسه ام لا  
لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك المعنى  
اعني الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من قوى ايمان الحقيقة  
وقد استعمل صيغة الامر لغير اي غير طلب الفعل استعلاء  
 كالاباحة نحو جالس الحزن او ابن مبرين فيحوز له ان يجالس  
 باحدهما او كليهما وان لا يجالس احدا أصلا والتعديده اي  
 الخوف وهو اعلم من الانذار لانه ابلاغ مع الخوف وفي  
 الصحاح الانذار والتعجيز نحو فانوسورة من مثله اذ ليس  
 المراد طلب تباينهم بسورة من مثله لكونه محالا والظروف  
 اعني قولهم مثله متعلق بقاتوا والضرب بعدنا اوصفة لسورة  
 والضرب لما نزلنا او تعبدنا فان قلت لم يجوز على الاول  
 ان يكون الضمير لما نزلنا قلت لانه يقتضي نوت مثل القرآن

كيف مع سورة نحو ما  
 من الفهم ان ليس المراد  
 من امر الله بكل عمل

والله اعلم  
 في هذه المسألة

في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق في التخيير انما يكون  
 الثاني به فكان مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا  
 منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان التخيير  
 عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت  
 فيمكن التخيير باعتبار انتفاء الثاني منه قلت احتمل عقلي  
 لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساع في اعتبارات البقاء  
 واستعمالهم فلا اعتداد به وبعضهم هنا كلام طويل لا طائل  
 عنده والتخيير نحو كونوا فردة والاهانة نحو كونوا حجارة  
 او حديد اذ ليس المراد ان يطلب منهم كونهم فردة او  
 حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التخيير يحصل الفعل  
 اعني صبرهم فردة وفي الاهانة لا يحصل اذ المقصود  
 قلل المبالاة بهم والتسوية نحو صبروا ولا نصبروا  
 وفي الاباحة كان الخطاب نوحهم ان الفعل يحطو عليه فاذا  
 له في الفعل مع عدم الخرج في الترك وفي التسوية كانه نوحهم  
 ان اطاعوا من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة  
 اليه في فعل ذلك وشوى بينهما والتميز نحو الا انها البيل  
 الطويل لا يجلي بصب وما الاصباح منك بائس البيل اذ ليس  
 الغرض طلب لا يجلا من البيل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه  
 يفتني ذلك تخالصا عما عرض له من الليل من تباريح الجوى  
 او لاستطاله تلك الليلة كانه لا طاعة له في اجلا بها فلهذا  
 جعل على الفتي دون الترخي والدعاء اي الطلب على سبيل  
 التضرع نحو رب اغفر لي والافلاس كفواك لمن يساويك  
 رتبة اقل يدون الاستعلاء والتضرع فان قيل اي حاجة

رقم عشرين

في البداية



الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله ليسا وليك قلت قد سبق  
 ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيوزان يحقق من السأوى  
 بل من الادنى ايضا ثم الامر قال الكافي حقه الفوز لانه الظاهر  
 من الطلب عند الانصاف كمال الاستعلاء والنداء والبيان  
 المصير عند الاكثري بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول  
 دون الجمع بين الامرين واردة الترتي فان لم يرد اذا العبد  
 ثم قال له قبل ان يقوم اضجع حتى الساء يتبادر الفهم الى  
 انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام  
 والاضطجاع مع ترتيب احدهما وفيه نظر لان الامم ذلك عند ذلك  
 المقام عن الترتين ومنها اي من انواع الطلب التي وهو طلب  
 الكف عن الفعل استعلاء والمحرر واحد وهو لا يحازمة  
 في نحو لا تفعل وهو كالا في الاستعلاء لانه المنادى ان الغم  
 وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كاهو مذهب لبعض  
 او طلب الترت كاهو مذهب لبعض كالتعبد كقولك  
 لعبد لا يقتل امرئك لا يقتل امرئ وكالدعاء والاقام  
 وهو ظاهر وهذه الاربعة بمعنى التقى والاستعلاء والامر  
 والتعنى يجوز تقدير الشرط بعدها واردة الجزاء عقبها يجوز  
 بان المصرفة مع الشرط كقولك في التقى ليت في صلاته انفقته  
 اي ازرقة انفقته وفي الاستعلاء ابن سينا اترك اي  
 ان تغتر فيه اترك وفي الامر اركم اي اركم اي ان تكون  
 اركم وفي التقى لا تشقني بل تشقني لك اي ان لا تشقني يكن  
 خير لك وذلك لان الحاصل للتعلم على الكلام الطلبي كونه المقتضى  
 مقصود المتكلم الدائم او يعبر عن توقف ذلك الغير على حصوله

ان

لا اترك اي  
 لا اترك اي  
 لا اترك اي

ولا تفكر في السر والجرم لسان المراد به اي بقوله ارحل  
 كال اظهار الكراهة لا فاسته اي مخاطب وقوله لا تفكر في  
 او في تبادرته لدلالة اي دلالة لا تفكر عليه اي على كل  
 اظهار الكراهة بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من الترتين و  
 كونها مطابقة باعتبار الوضع العربي حيث يقال لا تفكر عند  
 ولا يقصد كذا عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضور  
 فوزانته اي وزان لا تفكر عندنا وزان حسنها في اعجبني  
 الدار حسنها لان عدم الاقامة معيار للارحال فلا يكون  
 تأكيدا وغير دخل فيه فلا يكون بذلك تنصير ولم يعتد بتبدل  
 الكل لانه انما يقبض عن التاكيد بغاية اللفظين وكون المقصود  
 هو الشأن وهذا لا يتحقق في الجمل لانهما التي ليس لها محل  
 من الاعراب مع ما بينهما اي ما بين عدم الاقامة والارحال  
 من اللابسة الزمنية فيكون بدلا لاشتمال والكلام في ان  
 الجمل الاول اعني ارحل ذات محل من الاعراب مثل ما مر في  
 ارسوزها وانما قال في التالين ان الثانية او في لان الاول  
 واجبه مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة  
 الدلالة فصارت كغير الواجبة او تكون الثانية بيانا لها  
 اي الاول لحظها اي الاول نحو فوسوس اليه الشيطان قال  
 باادم هل ادلك على شجرة اخذت وملك لا يبلى فان وزانته ان  
 وزان قال باادم وزان عمر في قوله اقم يا الله ابو حنيفة  
 ما سمعنا من نقيب ولا دبر حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا  
 الاول فظاهر ان ليس لفظ قال بيانا وتفسير اللفظ وسوس  
 حتى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجمل بل المبين

حفره الله  
 كان فخر



هو معنى الجمل وأما كونه أي الجملة الثانية كالمتعلق بها آخر  
الاول فلكون عطفها عليها أي الثانية على الاول وهو العطف  
على غيرها مما ليس بمقصود كونه عند كمال الانقطاع باعتبار  
اشتمالها على مانع من العطف لانه لما كان خارجا يمكنه  
بنصب في نفسه لم يجعل هذا من كمال الانقطاع وسعى الفصل  
لذلك قطع امثاله ونظن سألني اني اجبها بذكر ان افعال الضلال  
فيهم الجليلين مناسبة ظاهرة لاتحاد المستبين لان معانيها  
اشتملوا وكون المسند اليه في الاول مجبورا وفي الثاني مجتبا لكن  
ترك العطف لئلا يتوهم انه عطف على اني فيكون من سطر  
سألني ويجعل الاستئناف كانه قبل كيف فربما في هذا الظن  
فقال ارباها تخبرني اودية الضلال واما كونها أي الثانية  
كالمتصلة بها أي بالاول فلكونها أي الثانية جوابا لسؤال  
اقتضاه الاول فنزل الاول منزلة أي السؤال لكونه منزلة  
عليه ومقتضيه له تفصل الثانية عنها أي عن الاول كما  
يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الانفصال قال السكاكي  
فنزل هذا السؤال الذي يقتضيه الاول ويبدل عليه بالخبر  
منزلة السؤال الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا  
له فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزله منزلة الواقعة اما  
يكون لنتكته كاشغاء السامع عن ان يثبت له او مثل ان لا يسمع  
أي من السامع شئ يخبر به وكراهته لكلامه او مثل ان لا  
ينقطع من حديثه كلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتفصيل  
اللفظ وهو تقدير السؤال ونزل المعاطاة وغير ذلك وغير  
في كلام السكاكي ان الاول تنزل منزلة السؤال وكان المنصف

نظر الحان قطع الثانية عن الاول مثل قطع الجواب عن السؤال  
انما يكون على تقدير تنزيل الاول منزلة السؤال وتشبيهه  
ولا يظهره لاحاجة الى ذلك بل مجرد كون الاول منشأ  
السؤال كما في ذلك اليه اشهر في الكشاف ويسمى الفصل  
لذلك أي لكونه جوابا لسؤال اقتضاه الاول استئنافا أو  
الجملة الثانية بنفسها تسمى استئنافا ومستأنفة وهو أي  
الاستئناف ثلاثة اشترط لان السؤال الذي تضمنه  
الاول اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت  
عليك سهر ديام وحين طوبل اي ما بالك عليك او ما سبب  
عنتك بقرضه العرف والعادة لانه اذا قيل فلان مريض  
فانما يقال عن مرضه وسببه لان يقال هل سبب علته  
كذا وكذا لاستمالة السامع والحين حتى يكون السؤال عن السبب  
لخاص واسم عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرى لي  
ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس مارة بالسوء  
بقريته الناكدة وهذا الصنف يقتضي تأكيد الحكم كما شرف  
لحوال الاستناد من ان المخاطب اذا كان طالبا متوقفا  
حسن تقوية الحكم لمؤكد ولا يخفى ان المراد لا اقتضاها فخما  
لا وجوبا والمحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب واما  
عن غيرها أي غير السبب المطلق والخاص نحو قالوا سلاما  
قال سلام اي فاذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فنزل قال  
سلام اي حياهم بخيرته اتحسن لكونها الجملة الاستئنافية  
على الدوام والثبوت وقوله زعم العواذل جمع عادلة بمعنى  
جماعة عادلة انني في عرفي وشرفي صدقوا أي الجاهلات



العوائد في زعمهم اني في عزة ولكن عرتي لا تجلي ولا ينكشف  
 بخلاف كثر الغرائب والسداد بد كانه قيل اصدقوا ام كنبر  
 فقبل صدقوا وايضا منه اي من الاستئناف وهذا  
 اشار الى تقسيم آخر ما ياتي باعادة اسم ما استوفيت  
 اي وقع عنه الاستئناف واصل الكلام استوفيت عنه الحديث  
 فحذف المفعول وزلزل الفعل منزلة اللازم نحو حدثت  
 انت الى زيد بل تحقيق بالاحسان باعادة اسم زيد ومنه  
 ساني على صفته اي صفته ما استوفيت عنه دون اسمه والى  
 صفة نصيحتي لم تزل حدثت عليه نحو حدثت الى زيد  
 صدقت لثديهم اهل لذلك والسؤال المذموم فيما اذا  
 احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا الاستئناف  
 الذي على نصيحتي ابلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم  
 كالصدقة القديمة في المثال المذكور لما سبق الى الفهم من  
 ترتيب الحكم على الوصف الصالح للعلية انه علة له وبعده بالحق  
 وهو ان السؤال ان كان عن السبب فالحجاب يشتمل على ما به  
 لا محالة ولا وجه لاشتماله عليه كما في قوله قالوا سلاما قال  
 سلام وقوله زعم العوائد اني ووجه التقضي عن ذلك  
 المذكور في الشرح وقد حذف صدر الاستئناف فعلا كان  
 او اسما نحو سجد لي فيما بالاعدو والاصار رجال كانه قيل من  
 يسجد رجال وعليه نعم الرجل اونم رجلا زيد على قول اي  
 قوم من يجعل الخصوص خبر مستلذا بخذوف اي هو زيد  
 ويجوز الجمل استئنافا لجوابا للسؤال عن تفسير الداعي اليهم  
 وقد حذف الاستئناف كله امامه قيام بني ميثا مستوفين

نعم ان تقولكم قريب من انفسنا في احوال الرجلين المعروفين لهم  
 في القوتان حيلة الشتاء الى ابيض وفعله في الصيف الى الشام وليس  
 الاضاي هو الفخر في الرجلين المعروفين كما قيل اصدقوا ام كنبر  
 فقبل كنبر فحذف هذه الاستئناف كله واتيتم قوله لهم الفطيرين  
 الا في مقامه بل كانه عليه ما يرد في الثاني في قيام بني ميثا  
 مجرى التسمية نحو قوله الى اهل ذلك اي نحن على قول اي قبل من قبل  
 الفهم من خبر المثل الذي هم نحن وطاف به من بيان الاحوال التي  
 التفتية للفصل شرع في بيان الحالين المتبينين للوصف  
 ولما اوصى بالوصف الايجام فكيف كان لا وليك الله فليكن لا ردة  
 الكلام السابق كما ان قبله لا يمكن فاعاد اي ليس له ان يكت  
 فله حيلة خباوية وليك الله حيلة انشائية دعاءه فيهم كما  
 الاضطرار لكن عرفت قبلها ان ذلك العطف يوم انه وعلمه على  
 الخطاب بغير المتأيد مع ان المقصود العمل بالثاني لا بالاول  
 هذا الكلام فالعطف عليه هو منصرف قوله لا ردة عنهم لما عرفت  
 على المعطوف عليه في هذا الكلام فقل من الثعلب حكاية مستله على  
 قوله قلت لا اريد لثامه فزعم ان قوله لا اريد لثامه عطف على قوله  
 ولم يعرف انه كان كلامه يدخل الدعاء تحت القول لا لم يعلم  
 انك لا تعرفين ما قال الخطاب كانه لثامه فلا بد ان يكون عطف  
 وثالث التوسعة عطف على قوله اما الوصل بالان ايجام اي اوال

انما كان في قوله  
 من قوله لا اريد لثامه  
 انما كان في قوله  
 من قوله لا اريد لثامه  
 انما كان في قوله  
 من قوله لا اريد لثامه















والتفريق يقع مع بعض  
عن الله تعالى  
وعصية ومنها

مع ان فاعلها ما ياتي ذلك والجسم كجام زيادة تحقيقه وقصده اذ يرد  
في الشرح وان من المباحث التي ما وجدنا احدا قام حول تحقيقها ومن محاسن  
الوصل بعد وجود المعجم مناسب لجلالته في الاسمية والفعلية وتناسب  
لفعلها في الضم والمضارع وما شاكل ذلك فاذا اردت حجة والافاضة  
من غير غير التجرد في احدهما والثبوت في الاخرى قلت قام زيد بعد  
عمرو فكذلك زيد قائم وعمرو قاعا لا مانع من ان يراد في احدهما التجرد  
والثبوت فيقول قام زيد وعمرو قاعا ويراد في احدهما الضم في  
الآخر المضارع فقال زيد قام وعمرو يقبل ويراد في احدهما الاطلاق  
وفي الاخر التقييد بالشئ كقوله وما قالوا الا انزل علي ملك ولو اننا  
ملكنا لقتلوا اذ ومنه قوله قام فاذا جاء اجلهم لايتأخرون ساعة ولا  
يستقدمون فلهذا ان قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية فلما  
لايتأخرون انهم قوله لايتأخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم  
لايستقدمون فكذلك هو جعل الشيء في غاية الشيء شبه به ذكره  
لجعله الحال له وكونها بالواو تارة وبدونها اخرى عقيب تحج الفصل  
والوصل ليكانا النسبة اصل الحال المنقلة اي اكثر الراجح فيها ان  
الاصلة الكلام هو حقيقة ان يكون بغير واو واخرت بالمتعلق عن  
المؤكدة المقتضية لكون الجملة فانها يجب ان يكون بغير واو التبريد  
ارهاطها بما قبلها وانما كان الاصل في المنقلة لخلوع الوان لانها  
المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المتبدل فان قوله جازي زيد







الحال استقله مقارن فذلك الحصول لما جعلت الحال قبل المفعول على  
لا الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عليها بوقوع حصول  
الحال وهذا معنى المقارنة وهو ان المضارع المنبثق كالمفعول او الالف  
حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قبل المفعول المقارنة فتسقط  
الواو فيه كما في المقارنة اما الحصول الى ما كانه المضارع المنبثق على  
حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا فيدل على التجرد وعدم وجود  
مثبتا قبل الحصول وما المقارنة فلكونه مضارعا فيصير  
الحال كما في صيغة لا متبعا لغيره فلهذا لا يقال ان الالف قبلها المضارع  
هو زمان التكلم وحقيقة اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واول  
الحال التي هي بصلتها مما يجب ان يكون مقارنا زمان مضمون الفعل  
المعبر بالحال ما بين كان او حال او استقبل او فعل المضارع في  
المقارنة كما لا بد ان يبين استماع الواو في المضارع المشتبه بالزمن  
ووزن اسم الفاعل لفظا وبقيده معنوا اما ما جاء من نحو قول بعض  
الرواة فاصك وجهه وقوله فلما خشيت غايهم اى سلمتهم  
نحو قولهم ما لك اخذ انما من الواو في المضارع المنبثق  
حالا على اعتبار اصل التثنية فيكون الجملة مستمرة وانما اصل  
وارعهم كما في قوله تعالى قد علمتم اني قد فعلت من الله رسول الله  
وقد فعلت من الله رسول الله وقد فعلت من الله رسول الله  
انما في نحو وارعهم خبره وقال مبدى القاهر على الواو

فيها للفظ لا الحال وليس في قوله ما وجهه وجهه في قوله ما وجهه  
بل المضارع في الماضي والاصل انك وممكن ونحو قد فعلت  
عن لغة الماضي الى المضارع فكما في الحال الماضية ومعناها ان يفرض ما  
كان في الزمان الماضي وانما في هذا الزمان فيجوز غير بلفظ المضارع  
وان كان الفعل مضارعا عاقبا كما ادركه جازان الواو وتكون كونه  
ان يكونان فاستقيما ولا يتبعان بالتخفيف او بتخفيف النون فيكون  
لا يتحدون انتهى لثبوت النون في علوية الرفع فيكون اجزاء افلا  
يصح عطفه على امر قبله فيكون الواو لفظا في قوله المعاني وا  
تبعاني بالشديد فانه نفس مؤكل معطوف على الامر قبله ونحو  
لنا اني لم يثبت لنا لان من يثبت اني حال كونه غير مضمين بالعقل  
التي حالها بين الواو وانما جاز في الامر ان لا يثبت المقارنة فيكون  
مضارعا ودون الحصول كونه متبعا والمنفى انما يدل على مطابقة  
عدم الحصول في الواو وتكون ان كان الفعل ملتبسا لفظا ومعنى  
كقولهم اجنادا اني يكون في غلام وقد يلحق الكبر بالواو وقولهم  
اوجاوم كصوت مدورهم بدوزن الواو وهذا في الماضي لفظا واما  
في الماضي معنوا فالمراد به المضارع الخطأ بل او ما فانه انما  
المضارع الى الماضي فامدد للمضى بلم مسائلين احدهما مع الواو  
الاخر بدونه واخترت في الخطأ بل ما هو بالواو فكما في قوله تعالى  
صالحين لئلا الواو الا انه مقتضى القياس في قوله تعالى وان يكون







كان المتبادر في الجملة الاسمية كما لا يتردد في الحال وجبت الواو وسيلو  
 كان جبره هذا لوجبا في زيد وهو سريع او اسميتا لوجبا في زيد  
سريع وذلك لان جملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلب العالم  
 وتعمق اليه الامتياز فيزيد رفق بالقرين فان لا يتألف لها الايات  
 وهذا ما يمنع في نحو ما في يدك هو سريع او هو سريع لانك اذا قلته  
 ذكره بعد وجبت بغيره المتصل المرجع كان بمنزلة اعادة الاسم  
 من جملة انك لا تجد سبلا الا ان تدخل سريع في صلب الشيء وتقفه اليه  
 في الايات لان اعادة ذكره لانك في تصدق استبان الجملة بانه  
سريع والا لكن تذكر المتبادر بجمله لوجبا في زيد سريع  
 مجرى ان تقول لوجبا في زيد سريع واسميتا لوجبا في زيد سريع فان تألف  
 كلاما واقعت للسطر اثنان او على هذا فالاصل في القياس ان  
جملة اسمية الامع الولو وما لها بند في سبيل الشيء لما وج  
عن قياسه واسم بغير عن التاويل ونوع من الشيء هذا الكل متر  
دلا للا احراز وهو يشير بوجود الواو في لوجبا في زيد سريع  
الوسيع وعاود يلد عمر سريع او سريع امام بالطريق الاولى ثم  
قال الشيخ وان جعل لوجبا كقوله سيف حالا كثرا في اي مكان الحال  
وكما اي قول الواو و لوجبا اذا الكون في اللوحة لو ذكر في ما حزب  
مع المباي على سواء اي بقية من الليل يتم اعمال بغير تألف اي هل  
لقد و اعرف م خروج مهم مصابيح البنا في الذي هو الكل الطوبى لها

عاش

على شئ من طاعة الليل غير منتظر لا سفا والصبح فتو له على سبيل  
 حال تركها فيها الواو ثم قال الشيخ الوجبا لا يكون الاسم في هذا  
لوجبا لانه لا يكون على الاسم لا يكون على الاسم لا يكون على الاسم  
ان الفرق في تقدير اسم القاعل في الفعل اللام الا ان يكون في هذا  
مع قوله اللام في غير نحو ما الظن ان مثل على كقوله سيف في هذا ان يكون  
وتقدير اللام في هذا يكون جملة اسمية فلم يتركها وان يكون في هذا  
مفارقة بالا لوجبا الاسم في هذا فقط تقدير من يتمتع الولو على تقدير  
لوجبا الاولى من اجل ذلك لكن تركها وقال الشيخ ايضا ويحسن الترك ان  
الولو في جملة الاسمية تارة لأن الولو في جملة المتبادر يحصل بالا لوجبا  
نوع من اللا بما كقوله فقط عنه ان يصر في كانما يتم جملة اللو  
لوجبا من جرو اذا تألف فقط في الاسم جملة اسمية وقته عنه ان  
مفعول يصر في الولو لا يكون كانما لها لوجبا لوجبا لوجبا لوجبا لوجبا  
لوجبا اي في كانما لوجبا في حال من يقول لوجبا لوجبا لوجبا لوجبا لوجبا  
المتصل في الترك تارة اخرى بوقع جملة الاسمية الواقعة  
حالا بغير من مال قوله واسم بجانب الاسم الاسم الاسم الاسم الاسم  
وتقدير قوله لوجبا في الاسم لوجبا في الاسم لوجبا في الاسم لوجبا في الاسم  
نحو الواو في الاسم لوجبا في الاسم لوجبا في الاسم لوجبا في الاسم  
لوجبا في الاسم لوجبا في الاسم لوجبا في الاسم لوجبا في الاسم  
عقلها بالقياس لوجبا في الاسم لوجبا في الاسم لوجبا في الاسم

لوجبا



الكلام اشد من ذلك لانه لا يكون مطلقا بل مقيدا بالاعتبار  
 من لا يستلزم الكلام فيها الا بتدقيق التحقيق والتدقيق في التحقيق  
 على ان هذا المقادير من الكلام ايجاز وذلك اننا نلاحظ كلامهم  
 يكون مقبولا لانه لا يكون مقبولا على البناء على امره الا  
 بالبناء على امره على ان المقادير من الكلام لا يكون مقبولا  
 كونه مقبولا ولا في غاية النهاية من الكلام من مجرد كلامهم في غاية  
 المعاني عند المعاني والاعتبارات وهذا هو هذا الكلام لا يمكن من ذلك  
 في باب المقادير لعدم رتبة مقتضيات الاحوال ولا يتم الا من يتم  
 تارة اصل المقادير فلا يستلزم مقتضياتها الا انها كنهها كنهها  
 يخرجها عن حكم التحقيق في ايجاز الاداء المقصود بان كل من عبارة الفعل  
 والاعتبار اداءه بالقرينة ثم قال لا اعتقاد لكونه شيئا يرجع فيه فان  
 القول سابق الى ان يكون عبارة المقادير اكثر من عبارة الاحوال كون  
 المقادير خلقا بالقرينة فذكر من الكلام الذي ذكره المشكك في فهم بعضهم  
 ان القول لا يقتضي مقادير الاوساط وهو غلط لا يخفى على من له قلب  
 او الفهم السليم وهو شبه لا يخفى على من له الفهم السليم بوجه ايجاز لكونه اقل  
 من المقادير كذا لانه لا يقتضي مقادير المقادير المقادير المقادير المقادير  
 قلنا جليلا لانه لو كان اقل ما يقتضيه المقادير ظاهره مقتضياتها يمكن  
 في كثير من المقادير من قوله ثم رتب الى وهو العظم منى الاية فانه السأ  
 بالبناء على المقادير على قوله يا اذ قد شئت ايجاز بالبناء على مقتضيات

بسطا

المقادير لا يقتضي بيان اعتبار المقادير المقادير المقادير المقادير  
 في الكلام غاية البسط على ايجاز معانيها لعدم من مجرد كلامهم في  
 كون الشيء مقبولا لا يقتضي مقادير مقادير مقادير مقادير مقادير  
 الامور المعتبرة وتعرفت بمقدمات يثبت بها كالاية والاخرة في  
 ومجاورة لم يرد تعبير بيان مقادير المقادير المقادير المقادير  
 المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير  
 على المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير  
 او ما يثبت بالمقام من كلام اوسط من الكلام المذكور في باب الجمل في ذلك  
 كثيرة مقادير الاوساط وكيفية اختلاف طبعها ولا يرد ان كل  
 مقام من المقادير يقتضي من البسط على مقادير مقادير مقادير مقادير  
 الالفاظ والمقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير  
 اختلاف المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير  
 يخرج من المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير  
 على المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير  
 فاما هو المبلغ المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير  
 عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقادير البسط والاعتبار المقادير المقادير  
 من المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير  
 المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير المقادير



ان يكون اللفظ بقدا واصل للاراد واليجاز ان يكون ناه قاصدا وافيها <sup>الطلب</sup>  
 ان يكون زائدا على الغائبة واكثر من افعال الغلال وهو ان يكون اللفظ <sup>تسا</sup>  
 من اصل المراد عن نفي به كقول العيش خيرة ظلال النوك اي من وجوه <sup>الجم</sup>  
 حرم عاش كما اى صلا ودا مشعوبا اى لانام وشظلال النوك ليعني ان اصل  
 المراد ان العيش لانام فظلال النوك من العيش الشاق فظلال العقل  
 لظفر غير ضار بل ان يكون مظللا فلا يكون مقبولا واكثر من بقائه عن  
 الظهور وهو ان يرد اللفظ على اصل المراد الغائبة ولا يكون اللفظ الزائد  
 متعنا فهو قوله وقاصد من لا يبراهن فيه والفرق وجد قوله الذبا  
 ومنا والكذب في المين ولحد قوله وقدت اى ظن والواحد من <sup>المراد</sup>  
 في باطن القدر اعين والضمير راهن وفي الفخرية الارش وفي قوله  
 وفي قوله المراد في قصر قال الزبانه الخيمه وهي مرفقه واكثر من <sup>لغة</sup>  
 غير محسوس وهو زيادة معبته لافئاة النفس للغير كالذرى وفيه ولا  
 فاضل فيها اى ما تدبى للشواغر والذى وصير المعنى لولا لبقاء <sup>المراد</sup>  
 هو علم المنير من فاعل القرون وعلم الفضايل عاقد علم الموتى  
 فظهر في التواضع والصبر ليقتضى الشجاع يعلم الهلاك ويقتضى الصفاء  
 يزوال الكبر بخلاف الباء اذ لماله اذا تيقن بالخلو وعرف ان <sup>المراد</sup>  
 اللام الدائم فان مبالغ افضل مما اذا تيقن بالموت فظن اللام  
 وغاية لفتاد وما ذكره الامام رحمه وهو ان في اخلو وتغلل <sup>المراد</sup>

والجيت

ممنوع

فيه من عسر اليسر ومن شدة الخفاء ما ليكن النفوس وسهل  
 اليوس فلا يظفر بهذا المال كثير فضل وعن نحو غير النفس <sup>المراد</sup>  
 كقوله واعلم علم اليوم والامس قبله ولكم عن علم ما في غد عسى  
 قلنا قبله حشر غير بضد وهذا الجاهل ما بين اميرته يعني <sup>المراد</sup>  
 باذني وكيفية بهدي شقام يقتضيه ان الكيد المساواة قد بها  
 لانها اصل القيس عليه فهو لا يجوز الكراية الا باهله وقوله  
 فذلك كالليل الذي هو موكب وان خلت ان الشاى عند واقع  
 اى موضع البعد عنك قد سقر شهر في حال محله وهو له بالليل  
 قيل في الايه حذف المشي منه وفي البيت حذف جوابا لشرط  
 فيكون كل منها ايجازا لاساوات وفيه نظر لان اعتبارها  
 الحذف غاية لا مر لفظي لا يقتضيه تاديه اصل المراد <sup>المراد</sup>  
 به لكان اظنا نابل تطويلا وبالجملة لان اللفظ اليه واليه  
 ناض من اصل المراد والايجاز ضيق ايجاز القصر وهو ليس  
 بخلاف كقوله نعم ولكم في القصص صبح يا اولى اليا بيان  
 معناه كثر ولفظه ليس به ذلك لان معناه ان الانسان اذا  
 علم انه ستمت قتل قبل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على <sup>المراد</sup>  
 قاتلهم بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم  
 لبعض فكان ارتفاع القتل جنة لهم ولا حذف غير اى ليس



مختلف شيء موقوف على أصل المراد واعتبار الفعل الذي يتصل  
 به الطرف رعاية لأمر لغلي حتى لو ذكر كان متلويا وضمانه  
 أي مجاز قوله ولكم في القصاص جوة على ما كان عندكم أو قوله  
 في هذا الخبر وهو قوله القتل المقتل يقتله حروف مبتدئة  
 أي اللفظة التي يتلوه قدام القتل أي القتل منه أي قوله  
 ولكم في القصاص جوة لأن قوله لكم زاد على مقتضى قوله القتل  
 للمقتل بخلاف مقتضى القصاص جوة مع التثنية أحد عشر وحرف  
 القتل يقتل القتل أربع عشرة حرفا والمقتول أثر بالعادة  
 يتعلق بالإيمان لا بالكفاية والنسب أي بالتبع على المقتول يقتله  
 الحق وما يقيد بتكثير جوة من التعظيم لتعريف ما يمنع القصاص  
 أيام ما كانوا عليهم من قبل بما صدر واحد فحصل لهم في هذا الخبر  
 الحكم أي القصاص جوة عظيمة أو من التوسعة لكم في القصاص  
 نوع من الجدية وهو نتيجة الحاجة للقتل أي الذي يقتله قتل  
 والقائل أي الذي يقتله القتل بالارتقاء عن القتل مكان  
 العلم بالاقصاص وإطراده أن يكون قوله ولكم في القصاص  
 جوة مطروحة إذا الإقصاء مما سبب للمجوعة بخلاف القتل فإنه  
 قد يكون الخبر للمقتل كالذي غنى به القصاص وقد يكون أي على كماله  
 قلما وظلوه من النكران بخلاف قوله فإنه يشمل على تكرار القتل ولا

يخفى

يخفى أن الخلاف في النكران أفضل من التثنية عليه وإن لم يكن مخلا بالفضاحة  
 واستثنائه عن تعذيب جلا في قوله فان قتلته القتل يقتله القتل  
 من قوله والمقتل يقتله أي واستثنائه على مقتضى المطابقة وهو صحيح  
 التثنية أي كالمقتل جوة وبجواز الخلف عطف على مجاز القصاص  
 والمجوز في الجزء جوة على ما كان أو مقتله مضاف بدل من جوة جملة  
 بخلافه أسئل القصة أي أهل الغيبة أو موقوف بخواتم جلا وظل  
 الثنا بما صرحه المماثلة تعرف في الثنية العقبة وفلا تطلع الشيا  
 أي كما بالصحابة أو قوله جلا جوة وقصصه لحد فإي نا  
 ابن جلا جلا أي ككشافه أو كشف أو دونه قبل جلا هذا علم جنة  
 التثنية باعتبار أنه متقول على جملة إغنى الفعل مع الضمير على الفعل  
 وحده أو صفة نحو قوله فم وكانوا هم صلك ياخذ كل سفينة غصبا  
 أي كل سفينة صحبه أو نحوها كقوله أو غير معنية بل الميل ما قبله  
 وهو قوله فادرسان أيها الدلائل على الملك كذا لا يأخذ المصلحة  
 أو شرط كما مر في إجابات إنشاء أو جواب شرط وحذفه يكون أم الجود  
 الاختصار نحو وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم  
 تحذرون فحذف شرط حذف جوابه أي أو ضوا بدليل ما بعده وهو في  
 ثم وما تاتينهم من آية من آيات دهم لكانوا عنها معضين أو للآلة  
 على أنه أي جواب الشرط شي لا يحيط الوصف والمذهب نفس السامع كل  
 مذهب من مثاله ولو لم يكن في هذا عطف التثنية وجواب الشرط للآلة















الباطل منطوق بقوله وذهب الباطل <sup>قوله</sup> لا يكيد منهم قوله واستعمل  
لفظ الخطاب بتبيين غاياته حال من خالعه <sup>قال</sup> او غير الخاطي  
في استعمله نعت أي تفرقة بينهم خصال فعلها الكلام اول تجوز  
على نفي الكامل من الرجال وقيل كونه بقوله أي الرجال المصليين  
استخدام السكاد الربيع في الرجال فيفتح الفعل مرجعي اتصال وقا  
بالشكيل ويسمى لا حراس اي لا تميز الحق والاحتلال عن يوم  
خلاف المقم وهو ان ياتي في كلام يوم خلاف المقم بما لا ياتي  
بفتح ايهام خلاف المقم وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام  
وقد يكون في آخره فالاول كقوله فسبح ربك عزة عند هاتب  
على الحال في فاعل سبق وهو صوب الريح أي تقول المقم وقوم  
في الريح وديمه نهي أي نيل فلما كان الباطل قد تولى في خراب  
الدين وفسادها التي بقوله عزة عند هاد ضا الدالك والثاني  
قوله لا على الموصين فانه لما كان ما يوم ان يكون ذلك تصغير  
وهو بقوله عزة على الكافرين تتبعها على ان ذلك قواضع عنهم  
المؤمنين ولهذا عللها الذليل لثمة مخير العطف ويجوز  
ان يفسد بجله الذليل لانه على انهم مع شرفهم وصلو خفتهم قيل  
على الموصين خافتهم لهم جنتهم واما بالنهم وهو ان يكون  
في كلام لا يوم خلاف المقم بفضلة مثل مقم او حال او غير

ما ليس

ما ليس بحيلة مستقلة ولا دكن كلام ومن نعم انوارها بالفضلة قيل  
اصل الفعيل منه فعل كذا بكلام المصنف الاصح وان لا يخفى  
لذلك بالتحقيق لكن كذا بالغة نحو ويطعن الطعام على حبة  
في حبة وهو ان يكون الغدير في الطعام او يطعن مع حبة  
او الاصح التي ان يصل الغدير هذه ثم اي يطعن على حبة الله هو ان  
اصل المراد والله بالا لا يختار هو و ان في ان الكلام او يحيى  
كلامه متصلين مخبرين بجمله ان لا يصل لها من الاعراب يكن له سور  
فتح لا يوم لم يرد بالكلام بجوع المستلزم والسند فعل بفتح  
ما يتعلق بها من الفضلات والتواضع والمراد بالفعال الكلامين  
ان يكون الثاني مبدأ الاول او تأكيد للاول او تأخير للاخير كما لترتبة  
في قوله ثم يحيى بفتح البيان بفتح قوله ثم ما يشتهون فقوله  
سبحانه بجمله لان هذه مصلته بفتح الفعل وقيل في ان الكلام  
كقوله ولم ما يشتهون عطف على قوله عذات البيان والمراد في  
ان البيان وبلغتها قوله وجبت لهم التي يحيى اي مفسر ومكون  
وقوله بلغتها اعراض في ان الكلام لصدا الدعا والوان في مثله  
تسمى اعراضية لبيت بالحظ ولا حالية والتي في قوله قيل  
فعل المرء ينفعر هذا اعراض بين علم ومفعوله وهو ان سوف  
باق كقوله ان هو المخفف من الشفقة وضمير السان محذوف  
يعني ان الشفقة من امية البيت وان وقع فيها فاخبر ما في هذا



تسليمه واستعمل للاشارة الى انهم يباينون التميم لانه انما يكون بضمه  
والفتحة لا بد لها من اعراب وبيان التكميل لانه انما يكون بفتح ايمام  
خالص التميم وبيان الاصل لانه لا يكون الا في اخر الكلام فكيف قيل  
عبر من انما قيل وهو ما يكون بجملة الاحكام من اعراب وفتح  
جملتين متصلتين حتى لا يكون كما في التكميل في التكميل ان يكون بفتح  
المشتق في ان لا يكون من كلامه في قوله بفتح بفتح بفتح بفتح  
التي قبله في ان لا يكون بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
الفتحة لا بد لها من اعراب وبيان الاصل لانه انما يكون بفتح ايمام  
خالص التميم وسائر الاصل لانه لا يكون في التكميل او بين كلامين متصلين  
وهو انما من الاصل لانه لا يكون بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
اي ان الواضع هو بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
الفتحة بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
كلام بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
لانه ان الله تعالى قال في كتابكم والكلامان متصلان حتى وان  
قوله في كتابكم بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
الحديث كان الغرض الاصل من الايمان طلب التمسك بالاصاء الشريعة  
التكميل وهذا الاعراض ليس بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
فمن لم يكن التكميل في الايمان غير ما ذكره اسوي في الايمان  
حتى انه قد يكون في كلام ايمام خلاف التكميل ثم القائلون بان التكميل في

فذلك

قد يكون في كلام ايمام اخر في ايتين جود بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
الاعراض اخر جملة لا بد لها من اعراب وفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
اخرى اصل يكون الا في اخر الكلام او بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
بفتح بفتح وهذا الاصطلاح قد يكون في موضع من الكلام فاعراض عند  
هؤلاء ان يفتح في انشاء الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين  
او غير متصلين بجملة او اكثر لا بد لها من اعراب بفتح بفتح بفتح  
فتح الايمان او غير بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
لانما يبين بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
صور التكميل وهو ما يكون بجملة لا بد لها من اعراب فان التكميل  
قد يكون بجملة وقد يكون بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
العراب وقد يكون بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
وقيل لانه لا يشترط في التميم ان يكون جملة كما اشترط في الاعراض  
فلذلك يقال ان الايمان بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
فانهم وفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
فتح الايمان كونه اي الاعراض غير جملة فالاعراض عندهم ان يفتح  
في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين بجملة او غير بفتح بفتح  
الاعراض بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح  
وهو ما يكون واقعا في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين  
واما بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح

سواء كان بفتح او بفتح



فكذلك القول بتم الدين بعلوم العرب ومن حوله يسبحون سبحانهم  
 به فانه لا يحقر في قولنا الاطبا بسا في الاختصار وقد يطلق على كلام  
 الاجاز والمساواة كما مر عليهم فيمنون به لان ايمانهم لا ينكرو  
 اي يجعلهم من بينهم فلا حجة الى الاميار وبذلك قوة معلوما وسق  
 ذكره اي فكر قله ويؤمنون بها نظما وشرقا لايمان توجبها فيكون  
 هذا الايمان بغير ما ذكر من الجوه المسابقة ظاهرا بان طائفة واعلم  
 انه قد عرفت ان الكلام بالاجاز والاطبا باعتبار كثرة حروفه وقيلها  
 بالفتحة في كلام اخر سألوه اي لذلك الكلام في اصل المعنى فيقال  
 لاكثر حروفه من غيره فلا يقل انه من غيره كقوله بعد اي يعرض عن اللفظ  
 اذ اعني سويذا اي مسابقة ولو وجدت في ذلك عذرا لنا هذا الذي  
 الهبة والعذراء البكر والنفوس المتغاة الشدي وقوله ولست انا  
 على انه فعل المتكلم بدليل ما قبله وهو قوله وان لمبار على ما يروى  
 او حبلت ان الله انتم بنو نوح الى ما نبتا الغنة اذا كانت العلة  
 فحبا نيا الفخر في نصيبنا على ما يروى وحسبان الله انتم  
 على الصبر صيف بالليل لما اعمالى يعني ان المسابقة مع التبحر  
 اليد من الخاضع انما هو هذا البيت اخطاب بالنسبة الى المعراج  
 ويقرب منه ان معنى هذا التمثيل قوله نعم لا سبال عما افعل وهم يبالون  
 وقول الخاتم وتلك انما على الناس قدام ولا ينكرون القول حين نقول  
 بعين ما يشهدون فاعلم انهم اي نحن غيرنا نؤمن من قول غيرنا واحدا

لا يحقر على الاعتراض علينا فالاجاز بالنسبة الى البيت وانما قال  
 يقرب لان ما في الآية يشبه كل فعل والبيت مختص بالقول فالكلام  
 لا يقاس بيان في اصل المعنى بكلام الله سبحانه اجل واعلى وكيفا  
 والله اعلم ثم الفخر لا يعنى الله وتوفيقه ما ياله اسأل في انما  
 العنق لا خزين **الفصل الثاني في علم الدين** هداية طريقه  
 قلتم على البديع للاجياج اليه في فضل البلاغة وصانق البديع وهو  
 علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكها تجرئة واصول وقواعد  
 معلومة تعرف به انوار المعنى الواحد اي المدلول عليه بكلام مطا  
 لعقته احوال بطرق التراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه اي  
 على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها  
 اوضح والواضح خفي بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكرها  
 وتفيد الاختلاف بالوضح يخرج معرفة احوال المعنى الواحد بطرق  
 مختلفة الملقط والمعاينة والدلالة في المعنى الواحد للاستغناء عن  
 اي كل معنى واحد يدخل تحت هذا المتكلم وادارة فلو عرضنا  
 معنى قولنا زيد جلد بطرق مختلفة لم يكن مجز ذلك غامضا  
 ثم لا يمكن كل ذلك فبالا للوضوح والاختلاف اذ ان شئنا لتقسيم  
 الدلالة وتعيين ما هو المقص ههنا فبالا وكذا في الملقط يعني ذلك  
 الضميمة وذلك لان الدلالة هي كذا الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم  
 بشيء اخر والا هو الدال والشا في هو المدلول ثم الدال ان كان لفظا  
 في غيره

الاجاز والمساواة  
 العلم اي ملكة  
 الدلالة عليه اي  
 على ذلك المعنى  
 على الصبر صيف  
 اليد من الخاضع  
 ويقرب منه ان  
 وقول الخاتم  
 بعين ما يشهدون  
 على الدلالة عليه  
 في غيره



فان دلالة اللفظة والافعال نقطة كدلالة الخطوط والعقود والنصب  
 الامتار انتم الدلالة اللفظية اما ان يكون للوضع فيها مدخل وانما  
 لا بد من المقصور بالنظر هما وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى  
 عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه وهذه الدلالة اما على تمامها  
 وضع اللفظ له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزء كدلالة  
 الانسان على الحيوان او الناطق او على خارج عنه كدلالة الانسان  
 على الضاحك ونسب الاول الى الدلالة على ما وضع له وضيقه فان  
 الواضع لما وضع اللفظ تمام المعنى وفيه كل واحد من الاجزاء  
 الى الدلالة على الجزء والحاج عقليه لان دلالة اللفظ على الجزء  
 والحاج انما هو من جهة حكم العقل بان حصول الكل والمعلوم  
 يستلزم حصول الجزء او اللان والناطقون يستعملون التلخيص وضيقه  
 باعتبار ان الوضع مدخل فيها ويختصم العقلية بما يقابل ان يقتر  
 والطبيعة كدلالة الدخان على النار ويختصم الادنى من الدلالات  
 الثالث بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالنسبة لكون  
 الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالانتماء لكون الخارج لا  
 الموضوع له فان قيل اذا فرضنا القطامه كما بين لكل وجوه فلا بد  
 كلفظ المشرك الشمس مثل بين لجره والشمع ومجموعها فاذا  
 اطلق على المجموع فطابقة واعتبره كدلالة على اجمعه ففهمنا والشمع  
 انتم ما قلنا مدخل على هذا النفس والانتزاع ايضا دلالة اللفظ

عالم

على تمام الموضوع له وانما اطلق على الجرم او الشمع مطابقة صدق عليها  
 انما كدلالة اللفظ على جزء الموضوع له او لا يصرح بيقين ان كل من الدلالة  
 الثالث بالانتماء فالجواب ان قبل الحثية ما حذر في تعريف الامور التي  
 تختلف باعتبار الانضافات حتى ان المطابقة هي الدلالة على تمام ما وضع له  
 من حيث انه تمام ما وضع له والنفس الدلالة على جزء ما وضع له من حيث انه  
 جزء ما وضع له والانتزاع الدلالة على لاف من حيث انه لاف ما وضع له  
 ما يترك هذا القيد اعتمادا على شدة ذلك واشياق الذهن البرهانية  
 الى الانتزاع المردوم الذهن اى كونه الحق الخارج بحيث يلزم من حصول  
 الموضوع له في الذهن حصوله في ما على العود او بعد التامل في المراتب  
 والامارات وليس المراد بالردوم علم انتم كات العقل المدلول انتم انتم  
 عن عقل السمع والذهن اصلا اعطى الردوم بين المعنى عند التطبيقين الى  
 يخرج كثير من المعاني الحقائق والكليات عن ان يكون مدلولات التلخيص  
 ولما يتاخر الاختلاف بالوضع في دلالة التلخيص ايضا وتفسير الردوم  
 بالذهن اشار الى انه لا يشترط الردوم الخارجى كالمعنى فانه يدل على  
 التلخيص اذ هم البصر بما من شأنه ان يكون يصل مع الشايق الحاج  
 ومنافع في اشتراط الردوم الذي فكاهة بالردوم البين بغير علم  
 انتم كات عقله عن عقل السمع والمعاني اشار الى ان ليس المراد بالردوم  
 الذهن الردوم البين المعنى عند التطبيقين عقوله ولا اعتقاد الخارج  
 وفيه هو ولو كان ذلك الردوم ما يقبله اعتقاد الحاطب بسبب علم



أدلهة مفهوم من طائفة العرفا وغيره لغيره كالتشريع وأصلها  
أمر باب الصلوات وغير ذلك ولا يرد المتكرد أي يرد المعنى الواحد بطريق  
مختلفة في الوضع لا يتأتى بالوضع أي بالذات المعنوية لا بالسامع  
أو كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أصح كناية عليه  
من بعض ولا أي دأب لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ لا  
عليه لتوقف العلم على العلم بالوضع مثلا إذا قلنا هذه شبه الوصف  
أو كان عالما بوضع المفردات والصيغة التركيبية امتنع أن يكون كلام  
هذا الصريح المطابقة كناية أوضح وأصح لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ  
ما يرد في السامع أن علم الوضع فلا تفاوت في الفهم واللام يتحقق  
الفهم وإنما لم يكن كل واحد لأن قولنا هو عالم بوضع الالفاظ معناه  
أنه عالم بوضع كل لفظ فقيضه المشا إليه بقوله ولا يكون سلبا جزئيا  
أي لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللانم عدم كناية كل لفظ ويجوز  
أن يكون البعض منها إذا لا يكون عالما بوضع البعض والعامل في قيل  
لانم عدم التقادير في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن يحجز  
العقل معاني بعض الالفاظ الخفية في تخيال بادي في التفات كمرئيات  
والموانسة وفي العبد بها بخلاف البعض فإنه يحتاج إلى التفات أكثر  
ومراجعة أطول مع كون الالفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا  
ما يجتهد من انفسنا وإجواب م هو القائل بما هو من جهة تذكر الوضع بعد  
تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري ويتأتى بالإلزام

الذكر

المذكور بالعقلية من اللالات يجوز أن يختلف مراتب لزوم في الوضع  
أي مراتب لزوم الإجراء للكل في التقصير ومرتبات لزوم اللوانم للزوم  
في اللانم وهذا في الالتزام ظاهر فانه يجوز أن يكون الشيء لوانم متعدي  
بعضها أقرب إليه من بعض وأسرع انتقالا منه إليه لقلة الوسائط يمكن  
تأدية المزوم بالالفاظ الموضوعه لهذه اللوانم المختلفة الدلالة عليه  
وضوحا وضفاء وكذا يجوز أن يكون لللانم ملزومات لزوم بعضها  
منه للبعض الآخر فيمكن تأدية اللانم بالالفاظ الموضوعه للملزمات  
المختلفة وضوحا وضفاء وأما في التقصير فلا تدبر جواز أن يكون المفعول  
من شيء وغيره من شئ آخر فلا تارة الشيء الذي ذلك المفعول شئ ذلك  
اللفظ أوضح كناية الشيء الذي ذلك المفعول من غير ضلاله لا يجوز  
على الجمل وضوح كناية الإنسان عليه وكناية الجار على التراب وضوح  
كناية البيت عليه فأرقت بل الأمر بالعكس فإن فهم الجوز سابق على فهم  
قلت نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظة بعضه  
وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات إلى الجزء كذا في الشيخ الرئيس في الشفاء أنه  
يجوز أن يحجز النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس ثم اللفظ الملائم  
لانم ما وضع له سواء كان اللانم داخلا كناية التقصير أو خارجا كناية اللانم  
أن قامت مرتبة على عدم إرادته إرادة ما وضع له فجاز ولا إشكال  
فصل المعاملات في الحجاز والكناية كليها من الملزوم إلى اللانم أو  
كناية اللانم من حيث أنه لانم على الملزوم لأن إرادة الموضوع له جازية



في الكناية وهذا المجاز وقدمه المجاز عليها أي على الكناية لأن معناه أي المجاز  
 كجزء معناه أي الكناية لأن معناه المجاز هو اللان فقط ومعنى الكناية يجوز  
 أن يكون هو اللان والمذكور جميعا والجزء مقدم على الكل ليعاظمه <sup>بجملته</sup> <sup>الجزء</sup>  
 على كناية وضعها وإنما قال كجزء معناه لظهور أنه ليس جزء معناه <sup>الجزء</sup>  
 فإن معنى الكناية ليس هو مجموع اللان والمذكور بل هو اللان مع جواز إرادة  
 المذكور ثم منه أي من المجاز ما يلتقي على التشبيه وهو الاستعانة التي كما  
 أصلها التشبيه فيقضي التعرض له أي للتشبيه أيضا قبل التعرض للمجاز الذي <sup>هو</sup>  
 أقامه الاستعانة المبته على التشبيه ولما كان في التشبيه ما يشبهه  
 وفوائدهم لا يجعل مقدمه لتجمل الاستعانة بل جعل مقصداً <sup>بواسطته</sup> <sup>الجزء</sup>  
 المقصود من علم البيان في الثالثة التشبيه والمجاز والكناية <sup>التشبيه</sup> <sup>هنا</sup>  
 باب التشبيه اصطلاحاً إلى المنه عليه الاستعانة <sup>التشبيه</sup> أي مطلق التشبيه  
 اسم من أن يكون على وجه الاستعانة أو على وجه يلتقي عليه الاستعانة  
 أو غير ذلك فلم يأت بالتحديد لئلا يعود إلى التشبيه المذكور الذي هو خاص  
 وما بقى من المعرفة إذا عرفت كانت عين الأولى فليس على الإطلاق يعني  
 أن معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دلت فلاناً على  
 كذا إذا هديته له على مشاركة أمر لا معنى وهذا شامل للمثل قائلاً زيد  
 عمرو وأجاني زيد وعمرو والمراد بالتشبيه المصطلح عليه هنا أي علم  
 البيان ما لم يكن أي الدلالة على مشاركة أمر لا معنى فيجب أن يكون على  
 وجه الاستعانة بالكناية نحو أنبأ النبي أنفاه وأعلى وجه <sup>الجزء</sup>

التحقيقية  
 وله مع وجه الاستعانة

الذي يفكر في علم البديع من تحوّل بزيادته ولتقضي منه اسد فان  
 هذه الثالثة دلالة على مشاركة أمر لا معنى مع أن شيئاً منها لا يستقيم  
 اصطلاحاً وإنما قد لا استعانة بالتحقيق في الكناية لأن الاستعانة الحقيقية  
 كائنات الاظفار المشبهة في المثال المذكور وليس في شيء من الدلالة على <sup>بشيء</sup>  
 أمر لا معنى على أي المقام إذا المراد بالاظفار معناه الحقيقية على ما ينبغي في التشبيه  
 الاصطلاح هو الدلالة على مشاركة أمر لا معنى معناه لا على وجه الاستعانة <sup>بشيء</sup>  
 والاستعانة بالكناية والتجويد فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد خبر فائدة  
 التشبيه ونحو قوله نعم صم بك معنى تجزئ الأداة والتشبيه جميعاً أي هم صم  
 المحققين على أنه تشبيه يبلغ الاستعانة والاستعانة إنما تطلق حيث  
 يطوى فكر المستعار له بالهيئة ويجعل الكلام خلوها من حاله لأن زيد  
 المنقول عنه والمنقول اليه ولا دلالة لهما كالأن ونحو الكلام والنظر ههنا في  
 أركانها أي الجحش هذا المقصد غير أن كان التشبيه المصطلح وهو أمر غير طرفة  
 التشبيه والتشبيه به ووجه وإدانة وفي التعرض منه وفي أقسامه وأطلق  
 الأركان على الأربعة المذكورة أما باعتبار أنها خفية في تعريفه أي الدلالة  
 على مشاركة أمر لا معنى معناه بالكون ونحوه وأما باعتبار أن التشبيه كثر ما  
 يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسد في الشجاعة  
 ولما كان الطرفان هما الأصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه مع قائماً بها  
 والأداة التي في ذلك قدم بجها فبالإضافة أي التشبيه والتشبيهية <sup>بشيء</sup>  
 حيان كالحل والورد في المبهلة والصوت الضعيف والحق



الفوت الذي حتى كان لا يخرج عن قضاء الغم في السموات والنجوم  
 وهو روح الغم والغير في السموات والريق في الحشرات المذقات والجلد النائم  
 ويجري في المسومات وفكر ذلك تسامح لان المدرك بالبرق لا انما هو  
 لو ان الحد والورد وبالنسبة والغير بالذوق طعم الرقيق ويجري باللسان  
 ملاسته الجلالات والجمود وبها الاضيق هذه الاجسام لكن استمر في القول  
 ان يقي البصر والورد وشممت الغيرة في الحشرات ليستخرجها عن عقلها  
 كالعلم والحياة ووجع الشبه بلها كونهما اجتهاد ذلك كذا في الفتح والاضيق  
 فالله ههنا بالعلم الملكة التي تقتدر بها على الادراكات الجزئية لا الضيق  
 الادراك ولا يخفى انها حجة وطريق الادراك كالحياة وقيل وجع  
 الشبه بلها الادراك اذا العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذي  
 هو نوع من الادراك وقساده واضح لا بالحياة مقتضية للحس لا يوجب  
 اشتراك في الادراك على ما هو شرط في وجه الشبه وانما لا يتحقق باللسان  
 من قولنا العلم كالحياة ويجعلها لوقت العلم انما كان ان الحياة معها  
 بل ليس في ذلك كثير فائدة كما في قولنا العلم كالحس كونه ادراكا ومختلفا  
 بان يكون الشبه عقليا والشبه بالحس كانهما والسمع فان الشبه  
 الموت عقلي لا نعلم الحياة مما من شأنه ان يكون جنبا او بالعكس فذلك مثل  
 الذي هو محسوس مشهور وخلق كرم وهو عقلي لا نكفيه تضائلا  
 يصدر عنها الافعال البهولة والوجع في تشبيه الحسوس بالمعقول ان يفتقر  
 المعقول محسوسا ويجعل كالأصل لذلك الحسوس على طريق المبالغة في

فالحسوس اصل المعقول لان العلم عقليه مستفادة من الحسوس  
 اليها فتشبه بالمعقول يكون جبلا للفرق اصلا والاصل فرعها ولما كان  
 من المشبه والمشبه به لا يلزم بالحق العاقل ولا بالحس اعني  
 الظاهر الخيالات والوهيات والوجدانات اذ ان جعل الحس  
 والعقل مجتهد بينهما تسهلا للضيق بتقليل الاقسام فقال ولما  
 بالحس المدرك هو مادة باحد الحواس الخمس الظاهرة اعني البصر والسمع  
 والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي في الحس بسبب زيادة قولنا او  
 مادة الخيال وهو المعلوم الذي في ضمنا مجتمعا من امور كل واحد منهما ماديا  
 بالحس كونه قوله وكان بحس الشقيق هو ما يوجب قطيعة والتشقق في  
 اخره وسطه سواء ثبت بالخيال اذا اقترب الى ما لا يصلح او يقتضيه  
 اي ما لا الى العلويات باقوت فشرن على رماح من زجره فان كل  
 من العلم والياقوت والروح والتمزج محسوس لكن المركب الذي هو  
 مادة ليس محسوسا لا نعلم وجوده ولا يدرك الا ما هو موجود في  
 حاضر عند المدرك على هيئة محسوسة والماد بالعقل ما عد ذلك اي كما  
 يكون هو لا مادة مدركا باحد الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه والوجه  
 لا يكون الحس مدخل فيه اي ما هو غير مدرك بها اي باحد الحواس المذكورة  
 ولكنه يجتهد لادراكه كادراكها وبهذا القيد يتميز عن العقل كونه  
 يقتضيه والمشتبه مضاهي ومسئونه في كيانها احوال اي يقتضيه  
 ذلك الوجه الذي يوجب والحال ان مضاهي سيفه مشوب بالمشاوب



الفرع سهام حذقة النصال صافرة مجلوة وانياب اغوال مالا يدركها  
لنصل عدم تحققها مع انها لو ادركت لم يدركنا لا بحس البصر ما يجب ان  
يعلم في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى مخيلة ومفكرة ومنها  
تركيب الصور والمعا وتفضيلها والقصر فيها واخراج اشياء لا حقيقة  
لها والمعاد بالخيال المعدوم الذي ركبته المخيلة من الامور التي ادركت  
بالحواس الظاهرة وبالوهمي واخر عته المخيلة من عند نفسها كما اذا  
سمع ان القول بشئ يهلك الناس كما لسبع فاخذت المخيلة في تصويرها  
بصورة السبع واخرع نايها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي دخل  
ايمن في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة وليست وجدانيا كاللذة وهي  
ادراك وينبئ ما هو عند المدرك كالوجع من حيث هو كذا والام وهو ذلك  
وفيل ما هو عند المدرك افة وشتر من حيث هو كذا ولا يخفى ان ادراك  
هذين المعنيين ليس تشبيها لحواس الظاهرة وليس ايم من العقليات الصفة  
لكونهما من تجريئات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالذات  
الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك  
والماديهما اللذة والام محبتان والافاللة والام العقليات العقلية  
الصفة ووجهه اي وجه الشبه ما يشتركان فيه اي محض الذوق قصد  
اشترك الطرفين فيه وذلك لان زيدا واسد شتر كان في كثر من  
الذاتيات وغيرها كالجل منه والجمته والوجود غير ذلك مع ان  
شيانها ليس وجه الشبه وذلك لاشترك يكون تحقيقا او تخيلا  
والمراد

والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك المحض في احد الطرفين وفي كلهما الا على  
سبيل التخييل والتاويل نحو مله وله وكان النجوم بين دجاء جمع حير  
وهي الظلمة والفقر لليل وهو دجاء ها والفقر للنجوم سائر لاح بينهما  
ابتداء فان وجه الشبه فيها في هذه الشبه هو الهيئة الحاصلة من  
اشياء مشتركة بين مجزأين هي عظم اسود وهي اي تلك الهيئة فتميز  
في الشبه برأي السنين بين الابتداء الاطريق التخييل وذلك اي وجودها  
الشبه بدع طرقي التخييل انه الغني للشان لما كانا بالبدعة وكلما  
جعل تخيل صاحبها كمن يسمي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يلام ان  
ينال مكرها شبهت اي البدعة بها اي بالظلمة ولزم بطريق العكس  
اذا اريد التشبيه ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة  
والعلم يقابل البدعة ويجعل كل ان النور يقابل الظلمة ونشأ ذلك اي  
السنة والعلم كالنور والبدعة والجعل كالظلمة في تخيل ان نشأ اي السنة  
وكما هو علم ما لم يباين واشترق فخرانتيكم بالحقيرة البقاء والاول  
خلاف ذلك اي تخيل ان البدعة وكما هو جعل ما له سواد وظلمة كظلمة  
شاهد سواد الكفر من جنين فلان فصار بسبب تخيل ان الثاني ما  
له بياض واشترق الاول ما له سواد وظلمة تشبيه النجوم بين الدجاء  
بالسنين بين الابتداء كتشبيهها اي النجوم ببياض الشبه في سواد الشبان  
اي ابيض في اسود وبالا نوار اي الارهاق ممتلئة بالغا في ولا مفر  
باب الشبان السد يد اخضره في قصر الى السواد في هذا التاويل



والنقل وهي كيفية بها يتحقق الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لولم يعقد  
وما يوصل بها اي بالمتكورات كالليلة والحفا في اللوحة والمباشرة  
واللطافة والكثرة وغير ذلك واعطية عطف على حقيقة كالكيفيات  
النفسانية اي المختصة بصفات النفس من الحركة وهي شدة قوة النفس  
معلقة لاكتساب الاواء والعلم وهو الاصل المقتضى حصول صورة الشيء  
عند العقل وقد يقال علم ما نأخذ من الغيب هي حركة للنفس مبدأها  
الانظام والحكم وهو ان يكون النفس ممتعة بحسب اجزائها الضيق بهولة ولا  
تضطرب عند احاطة الكثرة وسائر العزائم مع غزوة وهي الطبيعة  
اي ملكة تصدر عنها صفات ذاتية مثل الكرم والقدرة والشجاعة  
وغير ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقة ونفخ بالاضافية لا  
يكون هيئة منفردة فالذات بل يكون مضمنا متعلقا بشيئين كازالة  
الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فلهذا ليست هيئة منفردة ذات الحجة  
الشمس ولا غلات الحجاب قد يقيد بحقيقة على ما يقابل الاعتبار الذي لا  
تحقق له الاجسام اعتبارا بالعقل وفي المنحاح اشارة الى انه مرادها هنا  
قال الوصف العقلي مختص بهن حقيق كالكميات النفسانية ونحوها  
وليس كما تصافى الشيء بكونه مطلوب الوجود او العلم عند النفس كما  
بشيء تصوري وهي محض وايقظ لوجه التشبيه فقيم اخر وهو انه اما  
واما يتلوه الواحد لكونه مركبا من متعدد تركيبا حقيقيا بان يكون حقيقة  
ملتزمة من امور مختلفة واعتبارا بان يكون هيئة انزعها العقل على

امور وكل منها ان من الواحد وما هو غير ان حقيقة واعتلى واما متعلق  
على قوة الواحد واما غير ان الواحد والذات المتعددة ان تعلق العدة امور  
اشكال الطرفين في كل منها يكون كما هي ما وجد تشبيها في الكبر المتعدد  
الواحد فاعلم بقصد انشراح الطرفين في كل من تلك الامور على الهيئة العامة  
المستترة وفي الحقيقة الملتزمة منها كذا في المقدد ايضا اما حصة او عطف  
تختلف بعينه حصة ومنه عطفى وانحى من وجه التشبيه سواء كان  
حسبا او بعينه طرفا متباين لا غير ان لا يجوز ان يكون كل واحد من  
عقليتنا الامتناع ان يميز بين الحسب عن غير الحسب شئ فان وجه التشبيه  
من الطرفين موجود فيها والوجود في العقل انما يدرى بالعقل وليس  
اذا التميز بالحسب يكون الاجسام وقائما بالحسب والعقل من وجه التشبيه  
اعم من حيث الجوانب ان يكون مراد حسيين واعتقليين واحدا اعتبارا  
والاعتقليات الجوانب ان يدرى بالعقل من حيث شئ اذ لا امتناع في  
العقل بالحسوس وادراك العقل من الحسوس شيئا ولذلك يقال ان  
الوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسبي فكل ما يصل فيه التشبيه  
بالوجه الحسبي يصلح بالوجه العقلي من غير عكس فان قبل هو اى وجه التشبيه  
مستلزم فيه ضرورة اشكال الطرفين فيه فهو على ضرورة ان يحد  
يتمتع وفيه الشك فيه وانحى ليس على قطعاً ودرية على حتى  
يوجد في المادة حاضنة عند الإدراك ومثل هذا لا يكون الوجه باخره  
فغير التشبيه لا يكون حسبا فقط قلنا الماد يكون وجه التشبيه حسبا











العقل من وجه الشبه بما كان الاستغناء بما بلغ نافع مع تحل التعجب استغناء في  
 قوله نعم مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجار جهل الفجار جمع سفر كبير  
 السبن وهو الكا بفاة لم عقل متفرع من عدة امود لانه روى من الجار عقل  
 هو الجمل وان يكون المحول اوعية العلوم وان يكون الجار جاهلا بما فيها وكذا  
 في جانب المشبه واعلم انه قد ينزع اي وجه الشبه من متعدد فيقع الخطا ووجب  
انزعاه من اكثر من ذلك المتعدد كما اذا النزع وجه الشبه من السطر الاول من  
 قوله كما ابرق قوما عطاشا في الاساس ابرق فلانه اذا تحتك لك  
 وتعرفت فالكلام ههنا على حذف الجار وايصال الفعل اي ابرق فقوم  
 عطاش جمع عطشان غامرة فلما داروها اقتضت وتجت اي تفرقت و  
 انكشت فاستنزع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرق قوما عطاشا غامرة  
 خطاء لوجوب انزعاه من جميع اعني جميع البيت فان المراد التشبيه اي  
 الحالة المذكورة في الايات السابقة بحالة ظهور الفامة للقوم العطاش  
 ثم عرفها وانكشافها ويقال لهم مخبرين بانصال اي باعتبار اتصالها بالاثا  
 ههنا مثلها في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اذا الامر المشترك فيه هو  
 ابتداء مطمع بانتهاء صوبين وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما في قولنا  
 زيد كالاسد والسيوف الصغار ان قصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الاوصاف  
 على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في افادة معناه بخلاف  
 للكيف فان المقم منه يخلط باسقاط بعض الامور المتعددة كحسب كاللون  
 والطعم والرائحة في تشبيه فالحكمة باخرى والمتعدد العقلي كحكمة النظر كل

لكنه واضاه السفاد اعني نزول الذكر على الانثى في تشبيه طائر  
 والمتعدد المتخلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذم هو  
 وبنات الشان اي شرفه واشتهان الذي هو عقلي في تشبيه انسان  
 بالشمس فحق المتعدد بفصل مشترك الطرفين في كل من الامور المذكورة  
 ولا يعمل في النزاع هيئة منها يشترك هي فيها واعلم انه قد ينزع وجه الشبه  
 اي التماثل في مبنيا شبيه بالتحريك اي تشابه والمراد ههنا ما لا يشك  
 اعني وجه الشبه من نفس المتضاد لا يشترك الضدين فيه اي في المتضاد  
 كل منها مضادا للآخر ثم ينزل الفارق منزلة التماسيب بسطة ملحق  
 اثبات بمافية ملاحظة وظرافة في ملح الشعاع اذا اتى شيئا ملحق وقال  
 الامام المزيقي في قول الحكماء اتاني ثوبان منس وعيل مثل لينة استدرك  
 الفضاويهم ان قايلا هذه الايات قد يفصل به المعنى والتلميح والاشارة  
 الرقعة او مثل وشعر فاما هو التلميح بتقديم اللام على الهم في مجي  
 ذكره في الحكمة والتسوية بينهما انما وقعت من جهة العلامة المشبهة هو  
 سر او الحكم اي مخزية واستهزاء فيقال للجبان ما تشبه بالاسد  
 وللجمل هو حاتم كل من التالين صالح للتلميح والتهكم وانما يفرق  
 بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى ملاحظة وظرافة دون استهزاء  
 وسخرية باحد فتملح والانتهاك وقد سبق لبعض الاوهام بظلال  
 الوط للفظ ان وجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد وللجمل هو حاتم  
 هو المتضاد المشترك بين الطرفين بلعينا والوصفين المتقاربان وفيه

في قوله نعم مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجار جهل الفجار جمع سفر كبير  
 السبن وهو الكا بفاة لم عقل متفرع من عدة امود لانه روى من الجار عقل هو الجمل وان يكون المحول اوعية العلوم وان يكون الجار جاهلا بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينزع اي وجه الشبه من متعدد فيقع الخطا ووجب انزعاه من اكثر من ذلك المتعدد كما اذا النزع وجه الشبه من السطر الاول من قوله كما ابرق قوما عطاشا في الاساس ابرق فلانه اذا تحتك لك وتعرفت فالكلام ههنا على حذف الجار وايصال الفعل اي ابرق فقوم عطاش جمع عطشان غامرة فلما داروها اقتضت وتجت اي تفرقت وانكشت فاستنزع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرق قوما عطاشا غامرة خطاء لوجوب انزعاه من جميع اعني جميع البيت فان المراد التشبيه اي الحالة المذكورة في الايات السابقة بحالة ظهور الفامة للقوم العطاش ثم عرفها وانكشافها ويقال لهم مخبرين بانصال اي باعتبار اتصالها بالاثا ههنا مثلها في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اذا الامر المشترك فيه هو ابتداء مطمع بانتهاء صوبين وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما في قولنا زيد كالاسد والسيوف الصغار ان قصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الاوصاف على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في افادة معناه بخلاف للكيف فان المقم منه يخلط باسقاط بعض الامور المتعددة كحسب كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فالحكمة باخرى والمتعدد العقلي كحكمة النظر كل



لانا اذا قلنا الجبان كالاسد فالضاد اى كونه كل منهما مضادا للآخر  
لا يكون هذا من التلميح والنهكم في شئ كما اذا قلنا السلوك الباسخ في  
الغوية او في الغابل ومعلوم اننا اذا اردنا التصريح بوجه التشبيه قلنا  
للجبان هو اسد تلمحا او تفهما لم يأت لنا الا ان نقول في الشجاعة لكن  
الحاصل في الجبان انما هو ضد الشجاعة فنكون تضادا منزهة التما  
وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التلميح والمهرج وادناه اى اداة  
التشبيه لكاف وكان وقد يستعمل عند النظم بغير تلميح من غير فصل  
التشبيه سواء كان بينهما ما او مشتقا نحو كان زيد اخوك كما قدم  
ومثل ذلك في معناه مما يشق من المماثلة والمثابرة وما يورث هذا  
هذا المعنى والاصل في نحو الكاف اى الكاف ونحوها كلفظ نحو مثل  
وشبه بخلاف كان ومماثل وتشابه ان يلمح التشبيه لفظا نحو زيد  
كالاسد وتقدير اخو قوله نعم او كصيد من السماء على تقدير ادكنا كذا  
صحيح فدل عليه اى نحو الكاف وغيره اى غير التشبيه به نحو واضربهم  
مثل الحية كما عرفت انه لا يرد ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء  
ولا بمفردها من حيث تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وحياتها  
وما يتبعها من الخلاك والغناء بجلال النيات الحاصل من الماء يكون  
اخضر باخرا ثم ليس في غير البياض كان لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل  
ما لان المعبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد  
الكاف واعتبارها مستغنى عن هذا التقدير ومن ثم ان التقدير كمثل

ما وان هذا ما يلى الكاف في التشبيه به بناء على انه محذوف فلهذا سها وبينا  
لان التشبيه الذي يلى الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون محذوفاً على ما صرح  
في الايضاح وقد يدرك هذا بغير عن اى التشبيه كما علمت في الاسد ان قرب  
التشبيه وادعى كمال المشابهة لما علمت من صحة التحقيق وحسن تشبيه الاسد  
ارتعد التشبيه لما في كليات من استدار بعد التحقيق والتيق وكذا  
مثل هذه الاصل منبأ عن التشبيه نوع خفاء والاعتماد ان الفعل يبنى على حال  
التشبيه في القرب والبعد والعرض من اى من التشبيه في الاغلب يعود الى التشبيه  
وهو ان الغرض المعاني الى التشبيه بيان مكانة اى التشبيه وذلك اذا كان المراد  
غيبا يمكن ان يختلف فيه ويدعى سماعا في قوله فارفق الايام وان منهم  
بغير دم الغزال فانه لما ادعى ان المذبح فارق الناس في حياض اصل برأسه  
وحسباً بنفسه وكان هناك الفم كالمصنع لفتح هذا الذي يبين مكانة  
بان تشبيه هذه الحال باللسان اللطيف من الدماء ثم انه لا يخلص الدماء  
لما فيه من اوصاف الشرفية التي لا توجد في الدم وهذا التشبيه ضمنى ومكنى  
عند الاصريح او حاله عطف على مكانة اى بيان حال التشبيه بانه على اى وصف  
من الاوصاف كما في تشبيه نوب باجرة السواد اذا علم السامع ان التشبيه  
دور التشبيه ومقتضاه اى بيان مقدار حال التشبيه في القوة والضعف والزيادة  
والنقصان كما في تشبيه اى تشبيه نوب الاسود بالقرن في شدة اى شدة  
السواد وتقرؤها فرج عطف على بيان مكانة اى بغير حال التشبيه



في فصل السامع وقوته شأنه كانه تشبيه من لا يحصل من سمعه على ما كان من ثم  
على الماء فانك تجد فيه من يقتر علم القائل وقوته شأنه لا يتجدد فيه  
لان الفكر بالاحتياط ثم بالاعتناء لتقدم الحيات في خط الف التفسير  
وهذه الاغراض تعقبات يكون وجه الشبه في الشبه بقاء وهو من اشهر  
وان يكون المشبه به يوجد الشبه اشهر واعرف فلهذا العبارة ان كل ما في  
الادب يعبر بيقظة الامة والاشهر منه لكن التحقيق ان بيان الامكان ومبنا  
الحال لا يقتضي ان الاشهر به لبعض القياس ويتم الاحتجاج به في الاول فاعلم  
الحال الثاني وكذا بيان المقادير لا يقتضي الامة بل يقتضي ان يكون المشبه به  
على ما مظهر المشبه لا اريد لا انقص لتعين مقدار المشبه على ما هو عليه اما  
تقتر الحال في حقيقة الامر من جميعه لان النفس الملائمة الاشهر ايل فالشبه  
به بزيادة القبر والقوة اجلا ورتبة من نوع عطف على بيان  
اي تيقن المشبه غير السامع كانه تشبيه وجه اسود بمظهر العظم والشمس  
اي تيقن كانه تشبيه وجه مجلد ولسنة جامدة قد تقر بها الذبابة جمع  
او استطرافه اي على المشبه طريقا جديدا حدثا كانه تشبيه فم فم جرم  
يجوز من السلك وجوه الذهب لبرازة او غما استطرف المشبه وهذا المشبه  
لا يبرز المشبه صورة المتشبه عادة وان كان ممكنا عقلا ولا يتجوز المشبه  
عادة مستطرف غريب وللاستطراف وجه اخر غير البرازة صورة  
الشمع عادة وهو ان يكون الشبه به نادر بحضوره في الدهن اما مع كانه تشبيه

فم فم

فم فم جرم من قد واما عند حضور المشبه كانه قوله ولا نور دية في التفسير  
تزهو قال الجوهري في الصحاح زهي الرجل فهو زهوا اذا تكبر وفيه لغتا اخرى  
حكاه ابن دريد زهوا زهوا زهوا بنو قهايل الرهاضي على جمل الواقف  
في انهار والشقاق في كنهها في قهايل فاما من ضعف بها او املا لكنا  
في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت كالنار في جرمها  
في الدهن ندرة جرم من السلك وجوه الذهب لكن نيل حضور طاع في  
صورة التفسير بمشاهدة عناء بين صورتين متباعتين وذلك  
الغرض من التشبيه للمشبه به وهو ضربان احدهما ان يعلم انه من المشبه  
في صفة الشبه وذلك في التشبيه المقلوب الذي يحصل فيه التناقض مشبهاته  
فصل في الادعاء اذ كل قاطع وبدا الصباح كان غرة هي مياض في جهنم القرب  
فوق الدهر استعيرت البياض الصبح وصيرت الخليفة حين يتدح فانه  
انهم ان وجه الخليفة ثم من الصباح في الوضع والفضاء وفي قوله حين يتدح  
ولا تلح اضافة المذبح معرفة حق المادح وتعليم شأنه عند الحاضر من  
اضاء اليه والادباج له وعلى كماله والكرم حيث يتقنه بالشر والطلاقة  
عند استماع المديح الثاني من الغرض العائد للمشبه به بيان الاهتمام به  
اي بالمشبه به كالتشبيه كجاء وجهها كالبدر في الانوار والاستلثة بالغنى  
وليس هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب  
هذا الذي ذكر من جعل احد الشئين مشبهما والاخر مشبه به اذا اريد الحاق الثاني  
في حقيقة كانه الغرض العائد للمشبه او ادعا كانه الغرض العائد للمشبه



بالزائد في وجه الشبه فانما يريد الجمع بين الشيئين في واحد من الامور  
فصل في كمالها فانما قصد الاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان  
ام لم توجد فالاحسن ترك التشبيه في الحكم بالتشابه ليكون كل من الشيئين  
مثبها وشبهها به احرازنا عن ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه  
كقوله تشابه دمى اخرى ومثلا في <sup>من</sup> مثل ما في الكاس غير تشك  
قوله ما ادرى بالآخر اسلمت بصفوي في اسلمت الدمع والمعل او اهل  
واسلمت النساء فالتا في قوله بالآخر للتعلية وليست بزائدة كما وقع بعضهم  
ام من غيري كتنا شرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والآخر تلك التشبه  
للا تشابه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ان لا يناد  
ان تساوي في وجه الشبه بحج قصد المتكلم الا انه يجوز له ان يحل احدها  
مثبها والاخر مثبها به لغرض من الغرض وبسبب من لا يماثل  
زيادة الاهتمام ويكون الكلام فيه كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكس الشبه  
الصبح لغرة الفرس متى اريد ظهوره في مظلم اكثر منه اى في ذلك الميزان  
من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط في  
التلوؤ ونحو ذلك اذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مثبها والصبح  
مثبها به وهو اى التشبيه باعتبار طريقه اى التشبيه والتشبه به اى بغير  
اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اى المفردان غير مقيدين بالتشبه  
ليحذ بالاولى مقيدان كقولهم ان لا يحصل من سبعة على طائل هو كالواحد

على الماء فالشبه هو الساعى المقيد بان لا يحصل من سبعة على شئ من التشبه  
به هو الزائد المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه هو التسوية بين الفعل  
وعنده وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين او مختلفان اى احدهما مقيد  
والاخر غير مقيد كقوله الشمس كالمرآة فكيف الاشكال <sup>في</sup> الجلال والمشب اعني  
وعكس اى تشبيه المرآة فكيف الاشكال الشمس فالشبه مقيد دون التشبه  
واما تشبيه مركب بمركب بان يكون كل الطرفين في كيفية واحدة من مجموع اشياء  
قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا كما في بيت لبيد كان مثالا  
فوق في ساعا سبق تحقيقه واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه  
وهو مفرد باعلام ياقوت فشره على راح من ترجيد وهو مركب من عدة  
امور والفرق بين المركب المفرد المقيد اجمع شئ الى التام في كثير اوقات  
يقع الالتباس واما تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبه نقينا نظركما  
في الاساس فقصه بلفظ انصاء اى اجتهد في النظر واللفظ نظر بكما <sup>في</sup> راجع  
الامر في كيف يصور اى في صور مختلفا في صورة حنة فقصو رجا  
نهارا مشمس اذ ان شمس لم تشرع غيبم قد تشابه اى حال الظاهر الربى  
خصها لانهما انظر واشد خفة ولا تما المقم بالنظر فكانما هو اى في ذلك النهار  
الشمس الموصوف بمقرا يميل ودفع لانهما رايضا خضارا وقد قصت  
ضوء الشمس حتى صارت يضئ في السواد فالشبه مركب التشبيه مفرد  
وهو المقتر وايضا يقيم اخر التشبيه باعتبار الطرفين وهو انزاع  
طرفاه فاما ما فوق وهو ان يرقى اى بالمشبهات على طرفي العطف اى في



ثم بالشبه بها كقولهم في ضقة العقاب بكثرة الأسياح والطير كانت  
قلوب الطير رطبا بعضها وبأبسا بعضها الذي ذكرها العقاب والخشخاش هو  
أولاء التمر البالي شبه الرطب الطير عن قلوب الطير بالعقاب واليابس العنق  
منها بالخشخاش البالي إذ ليس لاجتماعها هيئة مخصوصة بعنقها ونقص  
لشبهها إلا أنه ذكر ذلك الشبهين ثم التشبيه بها على الترتيب أو معترضا وهو  
أن يقر تشبيهه ومثله به ثم يقرر كقولهم النشأ الطبيب للبرص مك  
والجود دناير واطراف الكف وروعي طراشا البان عنم وهو شجر حمرا  
لبن وازنق طرفة الأول أيضا الشبه دون الثاني فتشبه السوقة  
كقولهم صليح الجيد بحال كلام كالليالي وازنق طرفة الثاني أيضا  
المشبه دون الأول فتشبه الجيد كقولهم بات نديا إلى حتى الصباح اغيد  
مجدول مكان الوضاح كما تمنع ذلك الاعتدال النائم البدن عن  
لؤلؤ منقذ منتظم أو يورد وهو جمل الغمام أو اقاح جميع الخواص وهو  
وذلك في تشبه نغمة ثلثة أشباه وباعتبار وجه عطف على قوله  
باعتبار الطرفين ما تمثيل وهو ما إلى التشبيه الذي وجهه وصف شمع  
من متعدد أميز أو لعمري كما قر من تشبيه الثريا وتشبيه شاد النفع مع  
الاسياح وتشبيه الشمس المارة فكيف لا مثل وغير ذلك وقدر إلى المشرق  
من متعدد الشكاكي يكون غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وصفا  
غير حقيقي وكان من غير عاملة أو مدقق باسم التمثيل كما في تشبيه مثل  
اليهود على الحار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بالبلغ نافع الكد

والتي في استحقاقه في وصفه كمن من متعدد عابدا للتوهم راما غير تمثيل  
وهو بخلافه أي بخلاف التمثيل يعني ما لا يكون وجهه من غير عاملة أو مدقق  
الشكاكي ما لا يكون وجهه من غير عاملة أو لا يكون ذهنيا واعتباريا بل  
يكون حقيقيا فتشبيه الثريا بالعتور التور تمثيل عند الجمهور والشكاكي  
وأيضا قيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه ما يحمل وهو ما لم يذكر  
وجهه فمنه أي من يحمل ما هو وجهه أي غير الوجه غير المذكور ما هو وجهه  
كل واحد من له ملحق في ذلك نحو ذلك كالأسد ومنه فحق لا يذكر إلا الحقة  
كقول بعضهم ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف في الملبس الخياط ذكر  
جاءه أنه قول الأعرابي فاطمة بنت الحارث مثب ذلك فاسأل عن غيرها  
إسم أفضل فالأعرابي لا يذكر فلان لا يذكر ذلك ثم قال تكلمهم أن كنت  
أعلم أيهم أفضلهم كالحلقة والمفرقة أي من طرفها أي من متاسيو  
في الشرف يفتح تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منهم كما أنها أي الحلقة  
المفرقة متناوبة الأجزاء في القصور يفتح تعيين بعضها طرفا وبعضها  
لكنها مفرقة معتمدة الحوائط كالدائرة وأيضا منه أي من يحمل وقوله  
دولان يقول وأيضا ما كذا وما كذا اشعار بأن هذا من تقييمات  
الجمال من تقييمات مطلق التشبيه أي من المجلد ما لم يذكر فيه وصف أحد  
الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه نحو زيد أسد  
ومنه ما ذكر فيه وصف الشبه به ووجه أي الوصف المشعر بوجه الشبه  
كقولنا هم كالحلقة المفرقة لا يذكر ما من طرفها ومنه ما ذكر فيه وصفها



الى المشبه والمثبه بكها لقوله صدقت عنه اي عرضت عنه ولم تصدقها  
 عنه وعادوه ظني فلم يخرج كالفان جنبه واناك اي اناك رقيقة في عقله  
 فخره وشبابه ورقيقته اي اقله واحاير ربي الطر ودين كل بني فضله  
 وان تهلت على في الطلب وصفا المشبه اعني المذبح بان خطاياه فانه  
 عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف المشبه به اعني العيث بانه يصيب حشيه  
 او فحلت عنه والوصفان مشعل في وجه المشبه اعني الافاضة حاله اللطيف  
 وعدمه وحالها الاقبال عليه والاعراض عنه واما مفصل عطف على الجملة وهو  
 ما ذكره في قوله وقرره في صفاء وادمع كاللؤلؤ وقد يتساحج بذكرها بمتبه  
 مكانه اي بان يتكرر مكان وجه المشبه ما يتكرر اي يكون وجه المشبه تابعا  
 له لانه في الجملة كقول المالك الفصح هو كالمسل في الخلافة فان الجامع في كل واحد  
 اي وجه المشبه وهذا التشبيه لان الخلافة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين  
 الصل والكلام العفص لا الخلافة التي تكون من خواص المطومات وانما  
 تقسم ثاثة للتشبيه باعتبار وجهه وهوانه اما قريب مبتدأ وهو  
 فيه من المشبه الى المشبه به من غير بدق نظر بطور وجهه في بادى الى اي في  
 ظاهره انا جعلته من بادى الامر ببداه الظهور وان جعلته من غير بادى  
 صفاء في بادى الراي وظهر وجهه في بادى الراي يكون الامر من لكونه اما  
 جليلا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل لانها  
 ادراك الانسان من حيث انشئه اوجسم او جوارحه او اقدم من ادراكه  
 من حيث انشئه حساس متحرك بالارادة فالحق او لكن وجه المشبه

فيل

تفصيل التفصيل مع طلبه حضور المشبه به في الزهو اذ هو رقيق المشبه  
 لغيره بالتشبيه بين المشبه والمثبه به اذ لا يتحقق ان الشبه مع ما يتاثير  
 اسهل حضوره مع ما لا يتاثير كشيء آخر الصفة الكونية العقلية  
 والشكل فانه قد اعترض وجه المشبه تفصيل ما في العقل والشكل  
 اذ ان الكون في الباطن حضوره عند حضور رقيقة او حتم على قوله عند حضور  
 المشبه ثم غلبه حضور المشبه به في الذهن مما يكون تكراره الى المشبه  
 على المحس فان المتكررة على نفس كونه التكرير مخفف اسهل حضوره  
 لا يتكرر على نفس كونه التكرير مخففا كما تكرر في كونه المشبه بالمرآة  
 المتكررة استبانة والاشنان فاق وجه المشبه تفصيل اما لكن  
 المشبه به اعني الماذن فالباطن حضوره في الذهن على ما رتبة كل من الباطن  
 والكون التفصيل اي وانا كان قلنا التفصيل وجه المشبه مع غلبة  
 حضور المشبه به في تفصيل المشابهة والتكرير على نفس سبب الظهور  
 المؤدى الى الايقان اذ ان التفصيل من سبب المغفرة لا من سبب المشابهة  
 في التفسير الدقيق والتكرير على نفس سبب المشابهة فكل منهما التفصيل  
 واسطة اقتضاهما سببه لانها من سبب المشبه الى المشبه به فيصير  
 المشبه كانه من جلي لا تفصيل فيه فيصير سبب التفصيل واما بعد غريب  
 عطف على اما قريب مبتدأ وهو بادى الامر لا يتفصل فيه من المشبه الى  
 المشبه به الا بعد فكر وقد سبق نظر لعدم الظهور في صفاء وجهه بادى  
 اي وذلك اعني علم الظهور في الكون التفصيل لقوله والشخص كماله



في كذا لا شق فان وجه الشبه في من التفصيل على ما سبق ولذا لا يقع في  
 نفس الذي للمادة الدائمة الاضطراب لا بعد ان يستأنف تعلقه ويكون  
 نظره متمهلا او فائزا او لغيره حضورا لشيء به اما عند حضور الشبه  
 لبعدها السابقة كما من تشبيه النقيض بغيره الكبريت واما مطلقا وتلك  
 حضور الشبه به مع يكون يكون وجوبا كما يناسب الاغلاظ كما كان  
 كاعلام ما يوقن في شدة رماح من يربحها ومكبا عقليا كمالها  
 يحل امتدادها من شأنه الى الامثلة التي ذكرها انما اولها ان يكون  
 او المشبه به على كسرة لقلبه والشمس كماله وكذا الاشتغال بالحواس  
 يقتضيه بغيره ولا يتفق له ان يرى صفة في الامثلة فالغريبة في تشبيه  
 الشمس بالزق وكذا اشتغال وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشمس  
 والثاني قلة الفكران على الحسن فان قلت كيف يكون غيرة حضور الشبه  
 به شيئا لعدم ظهور وجه الشبه لا في فرع الطرفين بل جامع الشرائط  
 بينهما انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا قد يخصص وجهان من التقابل  
 اللذان هما بجا معهما ويصلح السبب للتشبيه بينهما والما بالانفصال  
 في اكثر من وصف واحد او اذ كان بغيره في الامثلة او اذ كان  
 او لغيره او وجوده في عدم البعض كل من ذلك في له واحد او  
 او لغيره او كذا فلا قال ويقع الى التفصيل على وجهه كثره ان  
 تامل بعضا من الاحداث وقدر بعضا من متغير حيد بينهما ومعلوم فيها  
 كما في قوله جلست ودينا بغيره من مشيئة كان زمانه متغيرا

لم يتصل

لم يتصل بل كان فاعبره الله بالشكل واللون واللحان وتكون  
 بالذخا ونفاه ان يغير لجمع كما من تشبيه الثريا بالانفوس الملاحة  
 باعتبار اللون والشكل وغير ذلك وكما كان التركيبا لكان وعليا  
 من هو اكثر كان التشبيه بعد كون تقاسمه اكثر فالتشبيه بالذخا  
 ما كان وهذا الغريب في العبد الغريب وهذا الغريب المتبدل للغريبة اي يكون  
 هذا الغريب في غير متبدل ولا في الشبه بعد طلبه في موقعه في النفس  
 الطيف وانما يكون العبد الغريب يلحقا حنا اذا كان سببه لظلالها  
 ووقته او ترتيب بعض المعاني على البعض وبناء تارة على الاول وتارة  
 تالي الى ما سبق فيحتاج الى التامل ونظر وقد يتغير في التشبيه الغريب  
 المتبدل بما يجعل غريبا ويخرج عن التبدل كقولهم تلقى هذا العجيب  
 نهاننا ابراهيم ليس فيه جاء تشبيه العجيب بالشمس متبدل الا ان  
 الحياء وما فيه من الدقة والخفاء اخرجوا الى الغريبة وقولهم تلقى اركان  
 من لقيته البصرة فالتشبيه ممكن غير مصرح وان كان من لقيته بغيره فالبينة  
 وعارضته فهو فعل ينشئ عن التشبيه اى لم تقابل به في الحسن والبهاء الا  
 بغيره ليس فيه جاء وقوله عرفنا ته مثل النجوم تواقبا اى لو اصابوا لم  
 يكن للماقات اقول تشبيه الغرم بالنجوم متبدل الا ان اشتراط عدم  
 الا في اخرها الى الغريبة ونسب مثل هذا التشبيه التشبيه المشروط ليقيد  
 الشبه او التشبيه وكليهما بشرط وجودي او عددي يدل عليه صريح  
 اللفظ او سياق الكلام وباعتبار اى والتشبيه باعتبار اداته

لم يتصل



اما مؤكدا وهو مطلق فانه مثل قوله نعم وهي من السحاب اي مثل السحاب  
ومنه اي من المؤكد وايضا الشبه به الى الشبه بعد حذف الاداة نحو  
والبحر تبعا بالنصون اي تبعا للاموال في الجوانب قد جرى ذهب  
هو الوقت بعد العصر للمغرب بعد الاوقات الطيبة كالسحر ويوصف  
بالصفوة كقولهم ورب همار للفرق اصله ويصح كلا لونهما متاسب  
فلهذا اصيل صفته وسماح الشمع على لحي الماء اي ماء كاللحي  
اي الغضة في الصفا واليباض فهذا تشبيه مؤكود والناس لم يميز بين  
لحي الكلام ولحيته ولم يعرف هجاء من هجينة حتى ذهب عنهم الى ان  
انما هو بفتح اللام وكسر الحاء بعض الورق الذي يسقط من الشجر وقيل شبه  
به وجه الماء وبعضهم الى ان اصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق  
ذهبه ورقه الذي اصغر من الشجر في مسقطه على وجه الماء  
هذه الوجهين غنى عن البيان او مرسل عطف على اما مؤكدا وهو محلا  
اي ما ذكره في فساد سلاط التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشبهة  
بالحال بان الشبه من الشبه به كمنزلة المثال المذكورة في اداة  
التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض ما مقبول وهو الوجه الثاني فاداه  
اي اداة الغرض كان يكن الشبه به اعرف في وجه التشبيه في بيان  
الحال وكان يكن الشبه به اتم شي في اي وجه الشبه في الحال والبيان  
بالكامل وكان يكن الشبه به مسلم لحكم فيه اي وجه الشبه مقبول  
عند المخالفة في بيان الامكان او مرسل عطف على مقبول وهو محلا  
اي ما يكون

اي ما يكون في امر اداة الغرض بان لا يكون محلا لغيره كما سبق خاتمة  
في نعيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الامكان ونحوها  
قد سبق ان الامكان اربعة والتشبيه به فاعلا فاما مؤكدا ومحذوف  
وعلى التحذير في وجه الشبه اما مؤكدا ومحذوف وعلى التقديرين فاما  
اما مؤكدا او محذوفه في ثمانية واعلا من التشبيه في قوة المبالغة اذا  
اختلفت المراتب فاعلا باعتبار ذكر الامكان كقوله اي اركان التشبيه  
بعضها اي بعض اركان فاعلا باعتبار متعلق باختلاف الدال عليه في  
الكلام لان محلا لغيره لا يكون بالنظر للامانة مراتب مختلفة وانما قيل  
لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف التشبيه به نحو زيد كالاسد ونحو  
كالذئب في الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة نحو زيد كالاسد ونحو  
زيد كالاسد وقد يكون باعتبار ذكر الامكان كقوله او بعضها بانته اذ ذكر الجمع  
في اداة المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلا ها والافتوسط وقد  
توهم بعضهم ان محلا باعتبار متعلق بقوة المبالغة فاعترضوا بان لا قوة في  
حذف كجمع الامكان ولا اعلا فان حذف وجهه واداة فقط او حذف  
حذف التشبيه نحو زيد ومع حذف التشبيه نحو اسد في مقام الاخبار فزيد  
ثم انظر بعد هذه المراتب حذف محلا اي وجهه واداة كذلك اي فقط  
او مع حذف التشبيه نحو زيد كالاسد نحو كالاسد مثلا الاخبار فزيد  
ونحو زيد اسد في الشجاعة نحو اسد في الشجاعة مثلا الاخبار فزيد  
قوة لغيره وهما الاثنان الباقيان اعني ذكر الامانة والوجه جميعهما اما







بالنسبة الى الموضع الكناية المحذورة لان المعنى الاصلي غشاة فلا بد ان يكون عليه غير  
 بل بواسطة القرينة لان معنى قوله نفسه اي من غير مرتبة ماضية على رادة الوعد  
 لما دون غير مرتبة لقطعة فعل هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكناية لاننا  
 نقول ان الموضع في تعريف الوضع فاسد وكذا حصل القرينة في اللقطة لان  
 المجاز قد يكون بقرينة معنوية لا يوقضه الكلام ان خرج عن تعريف المحض  
 المجاز دون الكناية فانها انما حقيقة على ما صرح به صاحب المقام  
 لاننا نقول هذا فاسد على راي المذاهب لان الكناية لم تستعمل في موضع دليل  
 انما استعمل لان الموضع لم يمع جواز ارادة الملزوم وسيجي هذا اذا  
 تحققت والقول بذلك لانه اللفظ لما ظهر ظاهره فاسد بغيره ذهب بعضهم الى ان  
 دلالة اللفظ على معانيها لا تحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى  
 طبيعة يقتضي ذلك لفظ على معناه لذا فذهب بعضهم والمجموع  
 المحققين الى ان هذا القول فاسد با دام محو على ما فهم من ظاهره لان  
 دلالة اللفظ على المعنى لو كانت دلالة كما لم على اللازم لوجب ان يختلف  
 اللغات باختلاف الالمام وان فهم كل واحد من لفظ لفظ لعدم اتفاق  
 المدلول على اللفظ ولا صنع ان يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل  
 على الغرض المجاز في دوى الحقيقة لانها ذات لا يؤول بالبعد كما صنع بظن  
 وضعها الى معناه اخر بحيث لا يفهم من عند الطلاق الى المعنى الثاني وقتا او  
 اي القول بكون اللفظ للذات السكاكي او صرفه عن ظاهره وقال انه  
 تنبيه على ما عليه انه على اشتقاق والتعريف من الحروف في نفسها  
 خواص

خواص بها تختلف كالجهر والحس والشدّة والرخاوة والوسط بينهما أو  
 ذلك فلكل الخاص تقفئة او يكون العام بها اذا اختلف تعيين متى مركب  
 منها بغير اهل التاسب بينها اقتضاء على المحل كما لفهم بالفاء الذي هو رقة  
 كسر الشئ من غير ان يبين والقسم بالقاف الذي هو شدة كسر الشئ  
 يبين وان لم يمتد كسر المحرف في خواص كالافتلان والفتل بالفتح  
 لما فيه حركة كالنيران والمجد يدكنا باب فعل بالفتح مثل شرفه وكسر  
 للاضال الطبيعة اللازمة والمجازة الاصل مفعول جار كان يجوز  
 اذا اعتداه فتل الى الكلمة المجازة اي المتعدية مكانها الاصل والكلمة المجازية بها  
 على معانيهم جازية اي وعدوها مكانها الاصل كما ذكر الشيخ في اسرار البلاغة  
 وذكر المصنف ان الظاهر في قولهم جلت كذا ما جازا الى حاجته اي طريقا لها على ان  
 جازا كان سلكه فان المجاز طريق الى نفس معناه فالجواز مفرد ومركب  
 هما مختلفان فغرفا كلا على حدة اما المفرد هو الكلمة المتعلة اخر زجا  
 عن الكلمة قبل استعمال فانها ليست مجاز ولا حقيقة في غير ما صنعت له لغير  
 به عن الحقيقة من جازا كان او مستغلا او غيرها وقوله في اصطلاح به التكا  
 متعلق بقوله وضعت في ذلك ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له  
 اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعمالها الخاطب يعرف الشرع في الدعاء  
 مجازا فانه وان كان مستغلا فيما وضع له في الجملة ليس يستعمل فيما وضع له  
 اصطلاح الذي وقبه القاطن على الشرع ويخرج من الحقيقة ما يكون له  
 معناه كلفظ الصلوة المستعمل حسب الشرع في الاركان الخمسة فاما



يصلح عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وقع له لكن يجب اصطلاح اخر  
وهو الغرة لا يصطلح التجار وهو الشرع على وجه يقع متعلق <sup>بشيء</sup>  
مع قرينه علم ارادته اى ارادة الموضوع فلا بد للجواز من العلاقة  
ليتحقق الاستعمال على وجه يقع وانما قد يكون على وجه يقع واشتراط  
العلاقة ليخرج الغلط من تعريف الجواز كقولنا اخذ هذا الفرس من الغرة  
الكاتب كذا هذا الاستعمال ليس على وجه يقع وانما قد يكون مع قرينه علم  
ارادته ليخرج الكتابة لانها مستعملة في غير ما وقع له جواز ارادة الوعد  
له وكلها اى الحقيقة والجواز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يغير  
ناقله لغوي والقرينة وغير ذلك وعرفي عام لا يفتقر ناقله وهذا النسبة  
لحقيقة القياس الى الواضع فان كان واضحا واضع اللغة فلفظية وان كان شاملا  
فشرعية وعلم هذا القياس في الجواز باعتبار الاصطلاح الذي تحت الاستعمال  
في ما وضع له في تلك الاصطلاح فان كانت اللغة فالجواز لغوي وان  
كان الشرع فشرعي والافرة عام لو طاهر كما سئل للبيع المخصص والرجل الخ  
فانه حقيقة لغوية في البيع مجاز لغوي في الرجل الشجاع وصلوة للعبادة  
المخصصة والرجل فاما حقيقة شرعية في العبادة مجاز شرعي في الدعاء  
وقد لفظ المخصص اعم ما دل عليه في نفسه متقرن باحد الاضطر  
الثلاثة والمحدث فانه حقيقة عرفية خاصة اى حقيقة مخوية في اللغة مجاز  
مخوية في الحديث ودائما لدى الاربع والاشنان فانها حقيقة عرفية علمية  
في الاول مجاز عرفي عام في الثاني والجواز مرسل ان كانت العلاقة الصحيحة

غير الشرعية

غير المشاهدة بين معنى المجازي والمعنى الحقيقي ولا افاستعارة فعلى هذا  
الاستعارة في اللفظ المستعمل فيما يشبه بمناه الاصل لعلاقة المشاهدة  
كاسد في قولنا رايته اسديس وكثيرا ما يطلق الاستعارة على اصل النكاح  
اعني على استعمال اسم الشبه به في الشبه فعلى هذا يكون معنى المصدر  
يصح من اشتقاق قما اى الشبه به والشبه مستعار منه ومستعار له و  
اللفظ اى لفظ الشبه به مستعار لانه بمنزلة اللباس الذي استعير من احد  
فاللبس غيره والمرسل فهو ما كانت العلاقة غير المشاهدة كاليد الموضوع  
للحاجة المخصوصة اذا استعملت في اللغة لكونها بمنزلة العلة القاطنة  
للغنة لان الغنة منها قصد وقصد الى المضم وكما ليد القعدة لان كذا  
ما يظهر سلطان القعدة يكون في اليد ويجا يكمل افعال الدالة على القعدة من  
البطش والضرب والقطع واخذ وغير ذلك والرواية التي هي في اصل  
اسم البعير الذي يحمل المارة اذا استعملت في المارة اى المارة الذي يحمل  
فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والعلاقة كون البعير طائلا وبمنزلة  
العلة المادية لما اشار بالثالث الى بعض انواع العلاقة اخر القصة <sup>لبعض</sup>  
اخر من انواع العلاقة فقال وضرة اى ومنزل من تسمية البئر باسم غيره  
وفي هذه العبارة نوع من التسامح والمجاز في هذه التسمية مجاز <sup>اسلا</sup>  
وهو اللفظ الموضوع لغيره الشيء عند الطلاق على نفس ذلك اى كالعين  
وهي الحارقة المخصصة في الترتيبه وهي الشخص الرقيب والعين خروجه  
ويجب ان يكون الجرح الذي يطلق على الكل ما يكون له من بين الجرحين



اختصاص بالخبر الذي صلب الكمال لا يجوز إطلاق الابدان الاصبع على الوثنية  
وعكسه اي وضع عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كنهه وكما اصابع المستعمل  
في الأصل التي هي اجزاء من الاصابع في قوله قم ويجعلون اصابعهم في اذانهم  
وتسمية اي وضع تسمية الشيء باسم سببه نحو عينا العيش اي البنا الذي  
سببه العيش وتسمية الشيء باسم سببه نحو عطر راس السماء نباتا اي غشا  
لكون النبات مسبا عنه واورده في الاصباح في امثلة تسمية السبابهم  
المسبحون فلان كلهم اي اللذة السببه عن الدم وهو سبب بل هو  
تسمية السبابهم السباب كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي  
كان هو عليه في الزمان المصطفى ليس عليه ان نحو واتوا البتة اي موافق  
اي الذي كان فواتيا حتى اذ لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤثر في  
الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اذا في عصره اي عصره في قول الله  
انحرأ وتسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه لخال  
فيه والنادي المجلس وتسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في حاله الشيء  
نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في رحمة الله التي تحل فيه  
الرحمة وتسمية الشيء باسم الله نحو واجعل لسان صدوق في الآخرين  
اي ذكر لسان واللسان اسم لانه الذكر فلما كان في الآخرين نوع خفاء  
صريح به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن اربعة المجاز  
على الانتقال من المذموم الى اللامع وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد  
المرغوم قلنا ليس في المرقم ههنا امتناع الانفكاك في اللزوم والكماج

بل لا امتنع

بل لا امتنع وانما ان يقتل بسبب من اجله الاخر في الجملة وفي بعض الاحيان  
متحقق في كل امرين بينهما علاقة وارتباط والاستعانة وهي مجاز يكون على  
المشابهة اي تضاد في الاطلاق بسبب المشابهة فاذا اطلق المشفر على شفر  
فان تضاد تشبيهها بمنشفر الا ان في العلفاظ هو استعانة وان اريد ان من العلفاظ  
على المطلق كاطلاق المرس على الانف نحو هذا الى التشبيه فليزمر سهل في اللفظ  
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعانة وقليل كمنه سلا والاستعانة  
قد تقيد بالتحقيقية لتمييز التخيلية والمكس عنها التحقق معناه اي  
بها واستعملت فيه وبشار حنا وعقلا بان يكون اللفظ قد نقل الى  
امر معلوم يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حيثية او عقلية فالجواب  
لدينا اسد شان الصلاح اي تام السلاج مقف اي رجل شجاع اي قذف  
به كثر الى الواقع وقيل قذف باللم ورمي به فصار له حياطة وبشارة  
فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حنا وقوله اي العقلة  
لقوله نعم اهدنا الصراط المستقيم اي لا يربح الحق وهو طر الإسلام وهذا  
متحقق عقلا قال اللهم استعانة فان تفضل تشبيه معناه بما وضع له ولم  
معناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعل هذا يخرج من تفسير استعانة  
نحو زيد اسد ولقيت زيدا اسدا ومرت به اسدا يمكن اللفظ مستعانا  
في موضع له وان تفضل تشبيه شي به وذلك لانرا كانه معناه عين المعنى المتوخى له  
اي مع تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لا مستعانة تشبيه الشيء بنفسه ان  
قلنا ما تفضلت عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعانة وبها فاستعانة



الدعوة ليس بجواز ذلك مستلزاما فيه وضعه وفيه حرج لا نالاهم انه مستلزاما فيه  
للمبلغ في الشجاع فيكون بجاز واستعان كما ريت اسد يرمي بغيره عليه  
يزيد ولا دليل لم على هذا على اداة التشبيه وان التقيد بذكر الاسد  
استلزام على ذلك بانه قد وقع الاسد على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون  
اسدا فوجب المصير الى التشبيه بخلافه فانه قصد الى المبالغة فاسد لا للمصير  
ذلك انما يجازي كما اسد مستلزاما في معناه الحقيقي فاما اذا كان مجازا  
عز الرجل الشجاع فمحمدا على زيد صحيح ويدل على ما ذكرنا ان التشبيه في مثل  
هذا المقام كثيرا ما يتعلق به كجاء المجرى وكقوله اسد على وفي الجواب  
فما انما يجزى صايل على وكقوله الطير اغربة عليه اي باكثر وقد  
ذلك في الشرح واعلم انهم اختلفوا في ان الاستعانة بجواز لغوي وعقلي  
فالجواب على انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمال في غير ما وضع له  
لملاحظة المشاهدة ودليل انها اي الاستعانة بجواز لغوي كقوله  
للمتبه به لا التشبيه ولا للاسم منها اي من المتبه والمتبه به فاسد في  
ما رتب اسدا مسمى موضوع للسمع المخصص للرجل الشجاع ولا بمعنى  
من السبع والرجل كالجوز المجزى مثلا ليكون الطلاقة عليه حقيقة  
كما طلاق الجوز على الرجل الشجاع الطلاق على غير ما وضع له مع قسرة  
ما نفع عن رادة ما وضع له فيكون مجاز لغوي في هذا الكلام دلالة  
على ان لفظ العلم اذا اطلق على الكائن باعبار مخصوصه بل باعتبار عموم  
ليس من الجاز في شيء كما اذا قيلت زيداً فقلت لعيت جله او انسانا او

حيوانا

او جوارحه حقيقة اذا لم يستعمل اللفظ الا في معناه الموضوع له وقيل لها  
اي الاستعانة بجواز عقلي بمعنى ان الفرق في امر عقلي لا لغوي لانها لما اطلق  
على التشبيه ابعدا رعا دونه او دخول المتبه في جنس المتبه به بازيجب  
الرجل الشجاع فربما فرغوا منه الاسد كما استعملها الى الاستعانة في التشبيه  
استعمالها وضعت له وانما قلنا انها تطلق على التشبيه ابعدا رعا  
دونه في جنس التشبيه به لانها لو لم يكن كذلك لما كاننا استعانة لا يخرج  
فقل الاسم لو كانت استعانة لكان الاعلام المنقولة استعانة فلما كان  
الاستعانة المبلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في الطلاق الاسم المجرد عاريا  
من معناه وملاحظ ان يقول قال ريت اسدا واد زيداً انه جله اسدا  
كما لا يربى عليه اسدا انه جله اسدا اذ لا يربى عليه اسدا او قد انبت  
في حقيقة الامانة واذا كان نقلا اسم التشبيه به الى التشبيه بقا لنقل معناه  
اليه بمعنى انه انبت له معنى الاسد الحقيقي اذ عاين الطلق عليه اسم الاسد  
كان الاسد مستلزاما فيه وضع له فلا يكون مجاز لغويا بل عقليا وجله  
ما ليس في الواقع واقعا مجازا عقليا ولهذا اي ولا الطلاق اسم التشبيه  
على التشبيه انما يكون بعد ادعاء دونه في التشبيه به مع التعجب في قوله  
قامت فظلمتني اي وقع الظلم على من الشمس نفس عز على من نفس قائم  
ظلمتني من عجب الشمس اي غلام كالشمس كمن والبهاء فظلمتني من الشمس  
فلما انزلتني لذلك العالم معنى الشمس الحقيقي وجله شمساً حقيقة  
لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب ان يظلم انسان حسن الوجه انسانا



اخرون من غير هذا مع الحق في التبع في قوله لا يعبر امر على غلظة هو شعور بليس  
 تحت التوب تحت الدرع ايضاً قلنا ان ارادة على القصر تقول في وقت القصر عليه ارادة  
 اذا شددنا ارادة عليه فلو لا انه جملته فراحقها لما كان للمعنى غير التبع في  
 لان المكان انما يبيع اليه اليلى بطلب اليه القصر بحيث لا يسل اليه انسان  
 كالقصر كالحسن لا في القصر في البيت ليس باستعارة لار الشبه طر كونه وهو الضمير في قوله الله  
 وانه لا نأفعل لان ان الله على هذا الوجه بطلب الاستعارة كما في قولنا سيق  
 في بداسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك وقد هذا الدليل بان الادعاء  
 الى ادعاء دخول الشبه في مجلس الشبه به لا يقتضيه كونه الى الاستعارة مستعارة  
 فيما وضع له للعلم الضرورى بان اسد في قولنا اسد بوى مستعمل في الجمل  
 الشجاع والوضع له هو البيع الضمير في تحقيق ذلك ان ارادة دخول الشبه  
 في مجلس الشبه به منه على انه جمل ارادة الاسد بطريق التاويل فسمي بها  
 المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة في مثل تلك الجثة والهيكل المحض في  
 غير المتعارف وهو الذي تلك الجراءة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المحض في  
 الاسد انما هو موضع المتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير  
 له والقرينة مافعة عن ارادة المنة المتعارف ليعين المنة الغير المتعارف  
 يتلخ من الاصول على دعوى الاسدية للجمل الشجاع بطلب نصيب القرينة  
 المانعة عن ارادة البيع الضمير واما التبع في المعنى عنه كما في البيت المذكور  
 فللبناء على تاسس التشبيه فضاء على المبالغة ودلالة على ان المشبه  
 لا يتميز عن المشبه به اصلاً لاحتاج كل ما يترتب على المشبه من التبع والى عنه  
 يترتب

يترتب على المشبه به ايضاً والاستعارة تعارف الكذب بوجهين بالبناء على  
 في دعوى دخول المشبه في مجلس المشبه به بان يجعل الفرد المشبه به قسمين معارف  
 وغير متعارف كما في قوله لا تاويل في الكذب في نصيب القرينة على ارادة  
 خلاف الظاهر الاستعارة لما عرف ان لا يلد للمجاز من قرينة مافعة عن ارادة  
 كتحقيق الموضوع له بخلاف الكذب فان قلنا لا يصب في غير المشبه على ارادة خلاف  
 بل ذلك المحمود في يروج ظاهراً ولا تكون الاستعارة علماً لما سبق من انما  
 ادخال الشبه في مجلس المشبه به بان يجعل الفرد قسمين معارف وغير معارف  
 فلا يمكن ذلك في العلم لمناقاة الحسية لانه يقتضي الشئ وضع الاشتراك  
 والجنسية تقتضيه العلم وتناول الفرد اذا انقضى الى العلم نزع وصيغة  
 بواسطة اشتها بوصف من الاوصاف كما تم المتضمن الانصاف بل يوجد  
 مامر بالجل وشجان البصاخرة وياقل بالها فخرج يجوز ان تشبه شخص بالحاتم  
 في الجود وبنوا له حاتم فيجعل كما في موضوع الجواد سواء كان ذلك الجمل  
 المعهود وغيره كما في الاسد في هذا التاويل يتناول حاتم الفرد المتعارف  
 المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون الملاقة على المعهود اعط حاتم الظاهر  
 حقيقة وعلى غيره من تصريف الجود استعارة تخو رابا اليوم حاتم وقرينتها  
 يعطيان الاستعارة لكونها حاتم لا يلبها قرينة مافعة عن ارادة المنة  
 له وقرينتها اما امر واحد كانه ذلك راية اسد رجا واكثر اى لعل او  
 يكون كل واحد منها قرينة كقوله فان تعارف اى تكرر هو العدل والامانة  
 على انما نأفعل نا اى يسوقا مسمع كسمل النزل فمعلق قوله تعارف اى لكل واحد



من العدل والايان قربة على الخلق بالميزان السوفى لا لغيره اجاب  
هذا الشرح فحارون وتلجأون الى الطاعة بالسوفى او معان علة من رتبة  
بعضها ببعض يكون جميع قربة لكل واحد وهذا هو ما قد قلنا من نعم ان قوله  
او اكثر شاط القوله معان فلا يصح جعله مقابلا له وقسم لقوله وصاعقة  
من فصله اى فصل سيف الموضع فليكن بها من انكفاء اى انقلاب الباطل الى الحق  
والمنع رتبنا من حيث يفر قبلها على اراس الاقل من حيث يجب اى تأمل  
لتحليل في الجود وعموم الطايا اسحاشا ونصبها على الكفاء في الحروب فليكن  
بها لما استعار سبحانه لى ناطل الموضع ذكرنا هناك صاعقة وبيئتها  
من فصل سفيهم قال على ارض من الاقل ثم قال جنس سبحانه فذكر الله  
الذى هو عدل الاناطل فظهر من جميع فلا تارة ان اردنا السطوح ان اناطل وهي  
اى الاستعارة باعتبار الطرفين المستعارضة والمستعار له فقلنا  
لان اجتماع اى اجتماع الطرفين في شئ مما يمكن نحو احبنا في قوله تعالى  
كان فيها فاحبنا اى ضالا فاحبنا استعارنا الاحياء من معناها كحقيقة  
وهو جعل الشئ حيا للمدايرة التي هي الكالة الى طريق يحصل المصداق والاحياء  
والمدارية ما يمكن اجتماعها في شئ وهذا الاول في قوله تعالى ان الله والهداية ما  
يكون اجتماعها في شئ لان المستعارضة هو الاحياء لا الحيوة وانما قال نحو حيا  
لان الطرفين في استعارة التباين لا يمكن اجتماعها اذا لم يوصف  
بالضلال ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شئ وفاقتا بلان  
الطرفين من الاتفاق اما مستعطف على قوله اما يمكن كاستعارة اسم المفعول

اعتمد للموجود لعدم غناؤه هو بالفتح النفع اى انتفاع النفع في ذلك الموجود  
كله لعدم كاشان اجتماع الجود والعدم في شئ مصنع وكان استعارة  
لعدم وجوده فليكن بقية ثلثان الجملة التي تجوز كرم وتسمى في الناس لعمومها  
الى لا يكون اجتماع طرفيها في شئ عند تباين تعاضد الطرفين واستعارة اجتماعها وضماها  
من الغائية استعارة التمكنية والملازمة وهما ما استعمل في هذه الاستعارة  
الى استعمال في ضد معناها كحقيقة ونقيض لما قرأ في شئ بل المتضاد والتضاد  
منزلة الناس في اسطة تليح او فهم على ما يستحق في باب التبيين نحو فليكن  
بغيره اى انزلهم استعارة البشاة التي هي الاجار بما يظهر سرور في الجملة  
له لانذار الذي هو ضله باذلال الاذلة في جنس البشاة على سبيل التكميم  
والاستهزاء وكقولك لا رجاسة وان تزيديا ناطل سبيل التليح والظرافة  
ولا يخفى امتناع اجتماع التبيين والاذلة من جهة واحدة وكذا الشكارة وكما  
باعتبار الجميع اى ما حصل اشتراك الطرفين فيه فبما ان اى الجميع اما دخل  
في مفهوم الطرفين المتعارضة والمتعارضة من نحو قوله تعالى الله عليه والرضوان  
رجل منكم بعنان ونسب كل ما سمع هيفة طار الىها او رجل في شجرة في غيبة  
الله في اية الموت قال جابا الله الحقيقة العجبة التي يفزع منها واصلا من  
يصبح اذا جبن والشعقة راكبا على الفرس في الناس رجل اخذ بعنان فرسه  
استعمل الجهاد في سبيل الله او رجل اخر لا تلتسوسكن في رؤس بعض الجبال في  
غنى له قليل زرعها ويكنى بها في امرها شدة ويصير الله في اية الموت استعارة  
الظلمة للعدو والجميع داخل في مفهومها فان الاجتماع بين العدو والظلمة هو



هو قطع المسافر لبيته وهو داخل فيها أي في العدو والظهور أن الإثارة في الطيران  
أولى من هذه العدو والظهور في الطيران هو قطع المسافر بالجماع والسرعة  
لازمت له في الأكثر لا دخل في فهمه فالأولى أن يبل باستعانة القطيع الموضع  
لأنه لا اتصال بين الأجسام المتركة بعضها ببعض ليقرب الجماعة وأبعادها  
عن بعضها فله تم وقطاعه في الأرض والجماع إذا لزم الاجتماع والاختلاف في  
وهي القطع الشديد للفرسين هذا وبين طلاق المرس على الانقسام أن في كل  
المرس والقطيع خصص وصف ليس في الانقسام ونفرت الجماعة وهو انقسام  
الوصف في المرس والحاصل أن التشبيه ههنا منظور بخلاف ثمة فإن قلت  
قلت في غير هذا الفن انجزه الماهية لا يختلف بالثقل والضعف فكيف  
يكون جامعا للجماع ببيان يكون في المستعار منه أقوى قلنا امتناع الامتلاء  
انما هي في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يمكن أن يكون ماهية حقيقية بل قد  
يكون امر مركبا من أمور بعضها قابل للثقل والضعف فبمع كذا لجماع  
في مفهوم الطرفين مع كونه في احد المفهومين أشد وأقوى الإولى السواد  
جزء من مفهوم الاسود لانه المركب من السواد والمحل مع اختلاف بالثقل و  
الضعف والما فيه داخل عطف على اما داخل كمر من استعارة الاسود لكون  
الشجاع والشمس للوجه المتماثل ونحو ذلك فهو من الشجاعة عارضة للاسود  
لا دخل في مفهومه وكذا المتماثل للشمس لا يتم للاستعارة فليس هو خيار  
الجامع وهو انما اعامية وهي المتبادلة للظهور والجامع فيها نحو ان السواد  
يرجى وخاصية وهي الغلبة التي لا يطغى عليها الخاصة الذي وثقنا

بما ارتفعوا

بما ارتفعوا وطبقة العامة والغريبة قد يكون في نفس بان يكون تشبها  
فيه نوع غريبة كلف قوله في صفه الغريب بأنه مؤدب من انما اذا نزل عنده  
عنا في قريوس سرجه وقطع مكانه الى ان يعود اليه واذا اقبله قريوسه  
اي مقدم سرجه بعنا على الشكيم الى انصرف الزاوي الشكيم والشمكة  
هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالواو نفس تشبه هيئة وقوع العنان  
في قريوس من قريوس السرج متدا الى الجانب في فم الفرس يشبه وقوع التوجيه  
في ركبتى المجتنبى متدا الى الجانبى ظهر ثم استعار الاجزاء وهو ان يجمع  
ظهره وساقه بتوجيه لوقوع العنان في قريوس السرج فجاءت الاستعارة  
غريبة لغريبة الشبه وقد حصل الغريبة بنصف الاستعارة كما قد اخذنا  
اي شرا باطراف الاحاديث بيننا وسالتنا عناق المطي الا بالجمع جمع  
ابح وهو ميل الماء فيه دقاق المحصى استعار سيلان السيول الواقعة  
في الاباح حيث في غاية السرعة المشتمل على وسلاسة وشبه  
فيما ظ عامي لكن قد تعرف فيه بما افاد اللفظ في الغريبة اذا استدل الفعل  
لغيره سالت الى الاباح دون المطي واعاقتا في افادته اجلا في الاباح  
من الابل كلف قوله ثم واشتمل المراسين وادخل العناق في المراسين  
السرعة والبطء في سبل الابل يظهر ان غلبة في الاعناق وبلين لهما في الاعناق  
وساوي الاجزاء يشد الماهية كحركة وتبعها في الثقل هو الخفة والاستعانة  
بأعضاء الثلاثة المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام الى المستعارة  
منه والمستعارة اقسام اثنان او علقبان والمستعار منه خمسة والمستعارة



له عقدا وبالعكس يصير بغير واجماع في الشئ الاخرى عقل لا غير لما سبق  
في التبيين لكنه في القسم الاول ما حصره او يختلف بغيره بشئ والافان  
اشا ويقوله لان الطرفين ان كانا حيين فالجامع اما حية نحو فخرج لم يحلا  
جدا فان المستعار منه ولدا البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلق الله من  
طه القبط التي سلكها ناسا من عند القارية في تلك الحلي التي تسمى الحمار  
من فوطي من جبريل فالحام لها الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل  
ولدا البقرة فجميع من المستعار منه والمستعار له والجامع حية مدرك بغيره  
اما عقل نحو واتيه الليل من النار فاذا دام مظلون فان المستعار  
منه السطح وهو لسط الجلاء نحو النشاء والمستعار له كنف الضوء عركا  
الليل وموضع القاء ظله وهو احيا والجامع فاعتقاز ترتيب امر على امر  
حصول عقيب حصوله دائما او غالبا كترت ظهور الحجر على الكشط وترب  
ظهور الظلمة على كنف الضوء وكان الليل والنهار ترتيبا عقليا وبما ان  
ان الظلمة هي الاصل والتروطار عليها ليتهما بصنوعه فاذا غلبت الشمس  
فقد سلخ النهار من الليل اي كسط وازيل كيكشف عن الشيء الذي كان على  
الساتر فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور السطح  
بعد سلخ اهابه عنه ووجه قوله فاذا دام مظلون لان الراق عقيب ذهاب  
الضوء وكان الليل هو الظلام والاعلم ان ذكر في المفاتيح وان المستعار له  
النهار فظلمة الليل فيه اشكال لان الراق بعده انما هي الاعداد والاعلام  
وصاويل بعضهم التوفيق بين الكلامين بحال كلام المفاتيح على القليل الذي

ظلمة

ظلمة الليل من النهار واما من الظهور والتميز واما من الظهور بمعنى الزوال  
كأنه قول الجلسه وفلان عاده يابن ربيعة ظاهره في قول البديعي ثلاثا شك  
ظاهر عنك عارها وان ايل فذكر العلامة في شرح المفاتيح السطح قد يكون بغير  
الترج مثل سطح الارض والاشاء وقد يكون بغير الارض مثل سطح الشا  
من الهاب فله صاحب المفاتيح الى الشا ووجه قوله فلان مظلون بالقاء  
الترجي وعندهما يختلف بالجلال والامور والعمادات وزمان النهار وان  
هو اخرج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن يعظم شأن دخول الظلام  
بعد اضاءة النهار كونه ما ينبغي ان لا يجعل الا ضعاف ذلك الزمان عند  
الزمان قريبا وجعل الليل كانه في اجسامهم فحينئذ اخرج النهار من الليل بلا ظلمة  
وعند هذا احسن اذا المفاجاة كاي اخرج النهار من الليل فمجاهة دخول الليل  
ولجعلنا السطح بغير النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن الزمان فمجاهة  
الظلام لم يستمر اوله حينئذ اذا قلنا كثرنا الكون ففاجاه الامكار وا  
مختلف بعضها حية وبعضه عقل كقولك رايتهما وانتير بل انشانا  
كالشمس في حسن الطلعة وهو حية وبها الشا وهو عقلية والاف  
عطف على قوله وان كانا حيين اي ان لم يكنوا الطرفين حيين فما  
اي الطرفين اما عقليا نحو من يغشا من قدينا فان المستعار منه الزمان  
اي النعم على ان يكون المقدم صلا يمكن الاستعانة اصلية وعطائه  
بغيره المكان الا انه غير التفسير والمصدر فان المقصود بالظلمة اسم الحكم  
وساير المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات لا تنقل الذات واعتبا

١٢٧



التشبيه في المقصود اعم الى وسليم لهذا من اية تحقيق الاستعارة البتة  
والاستعارة للموت في الجماع علم ظهور الفعل والجمع على وقيل علم ظهور اللفظ  
في الاستعارة اعم الوقت اعم من شرط الجماع ان يكون في المستعار ضرورة ان  
الجماع هو البعث الذي هو في النوع اعم واشهر واقرى لكونه ما لا يشبه فيه لاجل  
الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصلى  
الرحمن واما مختلفان الى حال الطرفين حس والآخر على الحس المستعار  
منه فهو فاصح بما هو في الاستعارة من كسر الرجاء وهو حس والمستعار  
لما التبع والجماع الثاني وهو اعقلان والمضامين امر بانه لا يتحقق كمال  
صانع الرجاء واما عكس ذلك اي مختلفان وحس هو المستعار له فحونا  
لما في الماء حلنا كمن في الجارية فان الاستعارة لكثرة الماء وهو حس والمستعار  
التكرار والجماع الاستعلاء المقطوع واعقلان والاستعارة باعتبار المقطوع  
المستعار فاما ان لا يراى اللفظ المستعار ان كان اسم جنس حقيقة وقا وبلا كما  
في الاعلام الميزة المشهورة فوجع وصفية فاصحة فالاستعارة اصلية كاسد  
اذا استعمل الرجل الشجاع وقيل اذا استعمل للضرب بالشلل الاول اسم عين والثاني  
اسم مفعول والافتقار اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تعبية  
كالفعل ما يتفق منه مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك  
واحر في وانما كانت تعبية لان الاستعارة تعبية التشبيه والتشبيه يقتضي كونه  
المشبه مصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه في وجه الشبه وانما  
يصلح للموصوفية احتياجا في الامور المتعربة الثابتة كمثل جسم ابين

وبماض

وبماض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متحركة  
متعربة بواسطة دخول الزمان في فهم الافعال وعرضه للصفات وكونها  
وهو كذا فكثرة وفيه بحيث لا يخلو الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان  
والمكان والالوان لانها تلحق للموصوفية وهم ابين صحتها بالمراد بالاشتقاق  
هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والالوان فيجب ان يكون الاستعارة في اسم الزمان  
والمكان وبوجه اصلية بان قيل التشبيه فيه نفسا في مصدره وليس كذلك  
بانا اذا قلنا هذا مقلظا للموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا وعقل  
فان يقره فان المخرج على تشبيه الفعل الضرب بالموت بالوقار والاشارة  
في المصدر لا فضل للمكان بل التحقيق ان الاستعارة في الافعال وجميع اشتقاق  
التي يكثر الفصل بها في العائنة بالذوات تبعية لان المصدر الدال  
على المفعول قائم بالذات هو المقصود اعم الجاهل بان يقتضيه التشبيه  
للكثرة الفاظ الدالة على نفس الذات دون ما يقوم بها من الصفات  
فالتشبيه في الاولين في الفعل وما يتفق منه بمجه المصدر في الثالث  
اي احرف متعلق معناه فان صاحب المفاع المراء متعلقان معاني احرف  
ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من ضاها ابتداء الغاية  
وفي ضاها الظرفية وكضاهها الغرضية فليس معنى الحروف الالوان  
حرفا بل اسم لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار اللفظ وانما هي  
لما فيها اى اذا لم تكن هذه الحروف معاني تلك المعاني الى هذه سماع  
فقول المص في مثل متعلق بمخارج الحروف كما يجوز في قولنا زيد في لغة ليس يصح



وإذا كان التشبيه في المصدر والمتعلق مفصلاً عن فاعله والتشبيه في نطق  
 الحال فالحال لا طرفة عين بل لا بد من النطق ويجعل الالة لئلا يشبه ونطق الناطق  
 مشبه به ودجر التشبيه إضاح المفعول وإعماله إلى الذين لم يستعار الالة لفظ  
 النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فكل الاستعارة في اللغة  
 أصلية وفي الفعل والصفة بغيره وإن أطلق النطق على الالة لا باعتبار التشبيه  
 بل باعتبار أن الالة لا تضره بكون مجازاً أم لا وقد عرفت أنه لا اختراع  
 أن يكون للفظ الواحد بالتشبيه إلى اللغة الواحد استعارة ومجازاً أم لا باعتبار  
 العلاقاتين ويقدر التشبيه في الالة التعليل نحو فالنقطة أي موسى <sup>المرحوم</sup>  
 ليكون لهم عدداً وخزناً للعداوة أي يقدر التشبيه للعداوة أو الخزن كما صغر  
 بعد الانقطاع بعبارة أي علمه الانقطاع الغائبة كالحجة والنبوة في الترتيب <sup>العلم</sup>  
 والحصول باعتبار استعماله في العداوة والخزن كما وصفت أن يستعمل في العلم الغائبة  
 فيكون الاستعارة فيها تبعاً للاستعارة في المجزوء وهذا الطريق يجوز من  
 كلام صاحب الكشف ومضى على أن متعلق مفعول الالة هو المجزوء على ما سبق  
 في مستقيم على مذهب العلم في الاستعارة المصروفة لأن الترتيب لا يمكن أن يكون التشبيه  
 سواء كان الاستعارة أصلية أو بغيره وعلى هذا الطريق التشبيه على العداوة  
 والخزن لا يكون له قبل تحقيق الاستعارة التبعية وهنا أنه يشبه ترتيب العلم  
 والخزن على الانقطاع بترتيب علمه الغائبة عليه ثم استعمل في التشبيه الالة <sup>المرحوم</sup>  
 التشبيه به أي ترتيب علمه الغائبة عليه فخرت الاستعارة أو  
 العلية والغرضية وتبعتهما الالة كما سبق نطق الحال فصار حكم الالة حكم

الاسد حيث استمرت لما يشبه العلية وصار متعلق مفعول الالة هو العلم <sup>المرحوم</sup>  
 لا المجزوء على ما ذكره المصنف وأما في هذا المقام فتبادله تخيلوا وندناها في الترتيب  
 وهذا ترتيبها أي قرينة الاستعارة التبعية في الأقل أي العقل وما سبق  
 من هذا الفاعل فهو نطق الحال هكذا فإن النطق المحقق لا يستدل بالحال أو <sup>المفعول</sup>  
 فجميع الحق لنا في أم قل النجل وإلى الماحا فإن القتل والإحياء المحققين  
 لا يتعلقان بالنجل ويحور فونظر لهم هذه هيأت فقلتها ما كان خاطع عليهم  
 كل زائد الاله من من الاستعارة القاطع فأراد بلمهذبات طهسان منسوبة  
 للالة استعارة القاطعة وأراد بفعل الاستعارة والنسبة للمباعدة كالم <sup>العلم</sup>  
 وهذا الدرع وسرها سنجها فالقول الثاني أي هذه هيأت قرينة على  
 فقرتهم استعارة أو المجزوء فخرت فيهم بعد ما يلزم فإن ذكر العداوة  
 أن يشتر استعارة بغيره كنية وإنما قال صلا قرينتها على كذا لأن القرينة لا  
 تنحصر في ذكر بل قد تكون حالاً كقولك قتلت زيداً إذا ضربت به خيراً شديداً  
 والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين وإجماع واللفظ ثلثة أصنام  
 لأنها إما أن لم تقرر تشبيه بل لا يتم المستعار له والمستعار منه الأول مطلق وهو  
 ما لم تقرر بغيره ولا يفرع ما يلزم المستعار له والمستعار منه فوعند أصل  
 واللام بالصفة الصورية التي هي معنى قائم بالذات <sup>المرحوم</sup> الفاعل الذي هو العلم  
 والثاني مجزئة هي ما قرن بما لا يلزم السقار له كقولك عمر الورداء أي كثير العطاء  
 استعار الورداء للعطاء لأنه يصور عرض صاحبه كالصور الورداء على علم  
 ثم وصفه بالغير الذي يناسب العطاء ووزن الورداء بغير الالة استعارة والقرينة



سابق الكلام انما قوله انما تبين ضاحكا اي شارعا فالضحا اخذ فيه وقامته غلقت  
 بضمكته وقابلها الى ان تبين غلقت مرادها هو الذي ساكنين بقا  
 غلق الرض في بياضه من اذ لم يقدر على انعكاسه والثالث مرشح في اقرن على  
 بلازم المستعار منه نحو اولئك الذين لا يصلون بالهدى فارح بحجاء  
 استعمل الاستعارة للاستبدال والاختيار ثم فرغ عليها ما بلازم الاستعارة بالرجوع  
 والتجاذف وقد يجتمعان في التجريد والترشح كقولك لذي اسل مثا السلاسل  
 هذا تجريد لانه وصف بلازم السعار لانه الرجل الشجاع مقدر له لبلد  
 الحان لم تقم هذا ترشح لان هذا الوصف مما بلازم المستعار منه انما  
 تحقيقه والبلد جمع البلدة وهي ما تملك من شعر الاسل على ضبكه والقليل  
 مبالغة القلم وهو القطع والترشح ابلغ من الاطلاق والتجريد من جمع  
 التجريد والترشح لانه على تحقيق المبالغة في التشبيه في الاستعارة مبالغة  
 في التشبيه فتشبهها وتوحيها بما بلازم المستعار منه تحقيق ذلك فتعبر  
 ومنها اي مبنى الاستعارة على تناسق التشبيه وادعاء ان السعار  
 له نفس السعار منه لا شيء تشبه به منه انه ينبغي على علو القدر الذي  
 يستعار له علو المكان ما ينبغي على علو المكان كقولك ويصعد حتى يظن  
 الجمل بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتفاع  
 في مراتب الكمال ثم بنى عليه ما ينبغي على علو المكان والارتفاع الى السماء  
 من ظن الجمل بان له حاجة في السماء وفي لفظ الجمل زيادة مبالغة في  
 المدح لما فيه من الاشارة الى ان هذا انما يظن الجمل واما العاقل فيعرف

ان لا حاجة له في السماء لا تصافه سائر الكلمات وهذا المعنى داخليا على بعضهم  
 فلو لم ان في البيت تقصيرا في طرح علوه حيث انب هذا النقص للكامل في تعجب  
 لبعضه الاشياء ونحوه اي مثل البناء على القدر ما ينبغي على علو المكان لانه  
 التشبيه ما من من التجديد قوله قامت فظلمة ومن يجب شمس تظلمة من الشمس  
 التي منه في قوله فلا تجوز من بلي خلاصة قلنا اذ دار على القمر اذهبت  
 ثنائس التشبيه وان كان لما كان للتجديد التي منه حجة على ما سبق ثم استدل  
 لزيادة تعجب لهذا الكلام فقال واذا جاز البناء على الفرج اي المشرع  
 الاعراف الاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به  
 من جهة انه هو الذي طرأ في الاصل هو المشبه به الاصل من جهة ان الغرض يعود اليه  
 انه المقصود في الكلام بالنفي والاثبات كما في قوله هي الشمس سكنها في السماء  
 فمراد من غرضه قوله الغراء وهو الصبر لقوادعها جبلة فلن تستطيع  
 اليها اي الى الشمس الصعود ولن يستطيع الشمس اليك الترفك العاطل في  
 الى الشمس اليك هو المصدا بعده ان يجوزنا تقديم الطرف على المصدا  
 فكل من في غيره الظن قوله هي الشمس تشبيه لا استعارة وفي التشبيه اعرف  
 بالمشبه ومع ذلك فقلنا في الكلام على المشبه به ان الشمس وهو وضع قوله  
 اذا جاز البناء سطحا جلية قوله فمع جملة اي جملة الاصل كما في الاسماء البناء  
 وعلى الفرج اولى بالجوان لانه قد طوى فيه ذكر المشبه اصلا وجعل الكلام  
 حلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به وقد وقع في بعض اشعار العجم المعنى  
 عن التجديد مع التعجب بزيادة التشبيه وحاصله لا يجوز من قصره وانجمه



كالبلد وجهه كالبمع والبلد ماثلة الى القمر وهذا المعنى الذي  
 والملاحة بحيث لا يخفى واما الحجاز المركب قوله اللفظ المستعمل فيما شبه به  
 الاصلي اي بمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة لتسمية التمثيل وهو  
 يكون وجهه متزعا من متعدد واحترق هذا عن الاستعانة في المقود  
 للمبالغة في التشبيه كايق للمزيد في امراتي والى تقدم رجلا وتغير اخرى  
 فاستعمل في الصورة الاولى والكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية  
 فوجه الشبه هو الاقدام تارة والاجسام اخرى متزعة من هذه امور كقوى  
 وهذا الحجاز المركب يسمى التمثيل يكون وجهه متزعا من متعدد على سبيل  
 الاستعانة لانه قد ذكر فيه المشبه به وادب المشبه كما هو شأن الاستعانة  
 وقد يسمى التمثيل من غير تعييد بقولنا على سبيل الاستعانة وبما  
 عن التشبيه بان يرق له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وفي تخصيص الحجاز  
 المركب الاستعانة نظرا لانه كان المفردات موضوعة بحسب الشخص والمركب  
 موضوعة بحسب النوع فاذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك  
 لعلاقة فان كانت هي المناهضة فاستعانة والا فاستعانة وهو كثير في  
 الكلام كالجمل الخيرية التلم يستعمل في الاخبار ومنه نشأ استعماله اي  
 الحجاز المركب كك اي على سبيل الاستعانة من شلا لهذا اي تكون  
 المثل تمثالا فنشأ استعماله على سبيل الاستعانة لا بغير الامثال  
 الاستعانة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير المثل لما  
 كان لفظ المشبه به فلا يكون استعانة فلا يكون مثالا ولهذا لم يلتفت

في الامثال الى مضاد بها فكثيرا وتانيا وا فرادا وتثنية وجعابا انما  
 ينظر الى مواضعها كقوى الرجل الصغير صنعت اللبن بكثرة الخطا لا تفرق  
 الاصلا لامرأة **فصل** في بيان الاستعانة بالكناية والاستعانة التمجيلية  
 ولما كان عند المصنف من غير غير اخلين في تعريف الحجاز وادب اخللا  
 عليهما ليس في العلم التي يطلق عليها اللفظ الاستعانة فقال قد يفهم التشبيه  
 النفسانية من معنى اللفظ او نفس المتكلم فلا يصح لئلا يربك  
 سرى التشبيه واما وجود ذكر التشبيه فانما هو في التشبيه المصطلح وقد عرفت  
 انه في غير الاستعانة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المفهم في النفس  
 بان يثبت التشبيه لم يختص بالتشبيه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حقا  
 او عطلا يطلق عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المفهم في النفس استعانة  
 بالكناية او مكنايتها اذ الكناية فلا تدل بوجه بل انما دل عليه ذكر  
 خواصه وادبها واما الاستعانة فمجرد تسمية حاله من المناسبة وليست  
 اثبات ذلك الامر انخص بالمشبه به للتشبيه استعانة تمثيلية لانه  
 فلا يستعمل التشبيه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كل التشبيه  
 وقوامه في جعل المشبه ليجعل ان المشبه من جنس المشبه به كما في قول القائل  
 وانا المشبه انشأ لما علفت نظارها القيت كل ميم لا تنفع القيمة  
 الخزة التي فصل معاذة اي اذا اعلق الموت محله في شيء ليزهيه  
 بطلت عند الجمل شبهة الهذلة في نفسه المشبه بالبيع فاقتبال القول  
 بالهوى والغلبة من غير تفرقه بين نفع وضار ولا رقة لم يرحم ولا



بقا على ذي فضيلة فائت على أي لدية الألفاظ التي لا يكل تلك الألفاظ  
 فيه أي في السبع بل في بعضها تحفيا للباقة في التثنية فثبته المنة بالسبع  
 استعارة بالكاتبه وأثبت الألفاظ لها تحفيله وكما في قول الأفراسيوط  
 وبكره ترك مقصدا فلما حال إلى الشكالة انطق شبه كمال بالسان متكلم  
 في الدلالة على المقصود وهو استعان بالكاتبه فائت على أي كمال اللسان  
 الذي به قوامها أي قلم الدلالة في راء الإنسان المتكلم وهذا الإثبات  
 تحفيله فصل هذا كل من لفظ الألفاظ والمثنية تحفيرة مستعملة في معناها  
 الموضع له وليس في الكلام مجاز لغوي والاستعانة بالكاتبه والاستعانة  
 التحفيله فعلا من ضاعف المتكلم مثلا رعان إذا التحفيله تجر إن تكون  
 قريبة للمكينة البتة والمكينة تجر إن يكون قريباً التحفيله البتة فقل  
 قولنا أظفار المنة الشبهة بالسبع اهلك فلا تكون وشيحا للثنية  
 كما في طولكن في قوله من البرية أسركن لحواف في طولكن بدا أي غمر وشيحا  
 للمجاز وهذا ولكن في غير الاستعانة بالكاتبه عما ذكره المصنف لا مستند في  
 كلام السلف كما هو مبني على مناسبة لغوية ومعناها المأخوذ من كلام السلف  
 هو أن لا يصح بذلك الاستعانة بل يذكر ويضمر ولا زعم الدال عليه فالمعتمدين  
 أظفار المنة استعانة السبع للمنة كما استعان الأسد للرجل الشجاع  
 إلا أن المصنف يذكر المستعار في السبع بل أقصر ناعية ذكر لا زعم بل يقتل منه  
 للمعتمدين كما هو شأن الكاتبه فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصحح به  
 والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنة قال صاحب

الكفر

الكفار من سائر دوايقها أو يسكنوا غير ذكر الشيء المستعار ثم يرفقوا له  
 بذكر شيء من دوايقه فيدعون على ذلك الموضع مكانه نحو شجاع فيفترس  
 أقرانه ضحية ثبته على أن الشجاع أسد هذا كله وهو صحيح في الاستعانة  
 هو المنة به المتروك معيها المنة إليه بذكره لوضوحه وبسبب الكلام على  
 ما ذكره السكاكي وكذا قوله في غير مجازي سلا حجاز من الصمغ خلا في السكر الخليل  
 عن سببه وأقصر ما ملله أي قصير الشيء إذا قطع عنه أي تركه وأقصر عنه أي  
 باطل عنه وتركه بحاله وعنى فراس العبيد وداعله أراد زهير بن ميمون  
 ترك ما كان يتركه ومن المجاز من الجهل الذي لا يحسن عن معانيه فقلت  
 الآية الغيرة معاودة والإله لما كان يتركه غيرة زهير عن نفسه العبيد  
 بجملة من جهات الميراث والجملة في معنى أي من تلك المجاز التي فاهمت  
 الألفاظ ووجه البناء الاشتغال التام وذكره السالك الصعبة في غير مجال  
 مهيبة ولا يجوز عن معركته هذا التثنية المذكور المعتمدين في النقل استعانة  
 بالكاتبه فائت له أي للعبيد بعض ما يختص بتلك المجاز عنه الأفراسيوط  
 استعانة تحفيلية فالعبيد على هذا التفسير من الصبوة يعني الميل إلى الجهل  
 والفتوة في صبي يصوب صوبة وصوبا أي مال إلى الجهل والفتوة كذا في الصحاح  
 لأن الصباء بالفتح في صبي صبا شل سمع سماعا أي لبعض العبيد أن  
 يحتل أمر أي زهير أراد بذكر فراس والرباط والوعى المقوس وهو البيت  
 والقوى لخصلة لخصلة استيفاء اللغات وأدريج الأسباب التي قائلها



في الابع الفاعل الا وان الشيء وعنوان الشيء ثل الما والمال والاعوان  
 فيكون الاستعانة او استعانة الا فليس والرواحل تحقيقه تحقق معناها  
 عقلا اذا اراد بها الدواعي وحاصرا اذا اراد بها اسباب اتباع الحق من  
 المال والتمثال مثل المصنوع اشارة الى ما يمكن التحليل ابقاء ما به  
 كمال المشبه به والثاني ما يكون اشارة به فوام المشبه به والثالث ما يمكن التحليل  
 والتفصيل **مسألة** في بيان التحقيق والاعتناء بالكتابة  
 والاستعانة العقلية وقوله المفاتيح صالحة لما ذكره المصنف والحكام  
 عليها في السكاك والتحقيق اللغوية في غير العقلية بالكتابة المستعملة فيها  
 وضعته من غير تأويل في الوضع من الاستعانة على اوجه القليل وهو القول  
 بان الاستعانة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الوضع لا تحقيق فيجوز الاحتراز  
 عنها واما على القول بانها مجاز عقلي واللفظ مستعملة في معناه المعنى فلا يصح  
 الاحتراز عنها فانها الى انما وقعت لاحتراز لفظ القيل في الاستعانة لانها مستعملة  
 وضعت له تأويل وهو ادخل في قول المشبه به فيقول المشبه به يجعل اقرب  
 معارفه في غير متعارف وروى عن السكاك المجاز اللغوي بالكتابة المستعملة في  
 غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمال في غير البنية التي هي حقيقة  
 فربما ما نفع عن اشارة معناه في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بما  
 واللام في غير المعنى المستعملة في غير المعنى الذي هي الكلمة موضوعة له  
 في اللفظ والشرع والعرف غيرا بالنسبة لما في حقيقة تلك الكلمة

نوع

نوع حقيقة لغوية يكون الكلمة قد استعملت في غير معناه اللغوي فيكون مجازا  
 لغويا وعلى هذا القيل وما كان قوله استعمالا في غير البنية التي هي حقيقة  
 بنية في قوله استعمالا في غير الخطاط من كونها اوضح وانما على المقام اقامة  
 مقام اطلاق اللفظ في كل السكاك فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في  
 اصطلاح به الخطاط مع قرينة ما نفع عن اشارة او اشارة معناه في ذلك  
 اصطلاح وافي السكاك بعد التحقيق حيث قد موضع له بالتحقيق ليدخل  
 في تعريف المجاز الاستعانة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة في ما  
 له بان ادخل بالتحقيق فلم يقبل الوضع بالتحقيق لم يدخل في الترتيب لها  
 ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل وطع عبارة المفاتيح فاسلا له  
 قال وقوله بالتحقيق احتراز من الاحتراز في الاستعانة وظاهر الاحتراز انما  
 عن جميع الاستعانة وروى ذكره السكاك بان الوضع وما يشق منه كالمعنى  
 مثلا اذا اطلق لا يتناول الوضع بان ادخل لان السكاك نفسه فله الوضع  
 بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال في معنى احتراز عن المجاز  
 بازاء معناه بقرينة في اشارة الى اشارة الاستعمال في الشجاع انما هي  
 بالقرينة في حاجة الى قيد الوضع في تعريف حقيقة بعدم التأويل  
 في تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يقصد زيادة الانصاف في  
 محله يمكن ان يحايل بان السكاك لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى الذي  
 ذكره بل انما هو الوضع بالتأويل بل مراده انه قد عرض للفظ الوضع اشارة  
 بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعانة فيقال بالتحقيق



ليكون قربة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا  
وهو الوضع باننا ويا ويعلما يخرج بجوابه شيئا اخر وهو ان يكون مستمرا  
الوضع للوضع باننا ويل فلا يخرج الاستعارة ايضا لانه يصدق عليها استعمال  
في غيرها فوضع له في الجملة انما الوضع بالتحقيق اذ غاية ما في اليا بان الوضع  
بالنا ويل فقط حتى يخرج الاستعارة البنية وقد ايضا ما ذكره بان التبيد  
باصطلاح بهما التاليف او ما يوقى معناه كالابنية في تعريف الحجاز ليحل  
فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله الشارع في الدعاء مما لا يمكن ان يابنه  
تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل في موضع  
الجملة وان لم يكن ما وضع له هذا الاصطلاح ويمكن اجواب بان قيل الحقيقة  
مراد تعريف الامور التي تختلف باختلاف اعتبارات وادراكات  
يحتاجان تعريف الحقيقة والحجاز لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى  
الواحد قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا في موضعين مختلفين فالمراد  
لحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما في موضوعه له من حيث انه احد موضوعاته  
ان تعليق الحكم بالوضع مفيد لهذا المعنى كما في الجواز لا ينبغي صائلا ان  
انه جواز في يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلوة المستعمل في عرف الشرع  
في الدعاء لان استعماله في الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل  
حيث ان الدعاء موضوع للموضوع له وقد يجازى بان قيل مطلق بهما التاليف  
مراد تعريف الحقيقة لكنه الكثرة في تعريف الحجاز لكونه يخرج  
الحقيقة غير مقصورة في هذا الفن وبان اللام في الوضع المعطى التيق

الذي

الذي وقع به الخطا فلا حاجة الى هذا التعليل في كل ما نقل واعترض ايضا عن تعريف  
الحجاز بانه ينادى باللفظ لا بالمراد في قوله هذا الفهم مسيل الى الكتاب بين  
بلية مستعمل في غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب في شبهة عطائه لم يرد بها  
معناه الحقيقي بقسم السكاكي الحجاز لا لغوي الراجح الى معناه الكلمة المقتر  
للفائدة لا الاستعارة وبها ما ان تضمن المبالغة في التبيهة فاستعارة  
ولا فية استعارة وعرف السكاكي الاستعارة بان تذكر احد طرفي التبيهة  
تريد به اى الطرف المذكور الاخرى الطرف المتروك مدحيا ودخل التبيهة  
في خبر التبيهة كما تقول في الحكم اسد وان توريد به الرجل الجماع مدحا  
انه من غير اسد فتثبت له ما يخص التبيهة به وهو اسم جنسه كما  
تقول ان التبيهة اظفارها وان توريد بالتبيهة السبع بادعاء البهية  
لما ثبت له ما يخص السبع المتبيهة به وهو الاظفار وقسم المتبيهة  
كان هو المذكور والمتروك مستورا منه ويسمى اسم المتبيهة مستعارة  
ويسمى المتبيهة بالتبيهة به مستعارة له وقسمها اى الاستعارة الى  
المصرح بها والمكتن بها وعنصرها بالصرح بها ان يكون الطرف المذكور طرف  
التبيهة هو المتبيهة به وجعلها اى الاستعارة المصرح بها حقيقة  
وتحليلية وانما لم يقل قسمها اليها لان المتباين لما في الفهم من التحقيق  
والتحليلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسم الخواصها الكلمة الحقيقية  
والتحليلية كما ذكر في بنية غير وفرة التحقيق بما في اى يكون التبيهة  
مقتضا حقا وعقلا وعدا التعليل على سبيل الاستعارة كما في قوله



أقدم رجلا وتوخر أخرى فيها إلى التحقيق حيث قال في قسم الاستعانة  
بها التحقيق مع القطع وفي الاستعانة وصف إحدى صورتين فبينما  
فيها وصف صورة أخرى بعد ذلك بانه أي التمثيل صلتهم للتركيب بالفعل  
للافراد فلا يصح منه من الاستعانة التي هي في اقسام الحجاز المفرد لان  
الذوات بدل على تناهي المرويات والتم اجزاء المتساوية في وجود  
الذات عند وجود المزمع والجواب انه عند التمثيل فما هو مطلق الاستعانة  
التعريفية التحقيقية لا في الاستعانة التي هي حجاز مفرد وقسمه الحجاز إلى  
وغيرها لا يجب كون كل استعانة حجاز مفردا كقولنا الإيفاء ما حيوان  
أو غيره ويجوز ان يكون مفردا فلا يكون على ان لفظة المفرد هي مفرد  
الحجاز الذي جعله مقسم إلى اقسام ليس هو الحجاز في المفرد المشترك بالكلمة  
المستعملة في غيرها وضعت له لانه قال بعد تعريف الحجاز ان الحجاز عند السلف  
فما ان لغوي وعقلي واللغوي فاما دلالة الكلمة وارجح الحكم  
الكلمة والارجح الى المعنى فاما ان خال غاياتها ومقتضى لها والمنقذين  
للفائدة فاما ان الاستعانة وغير الاستعانة فقط ان الحجاز العقلي والارجح الى  
الكلمة خارجا عن الحجاز بالاعتبار المذكور فيجب ان يربط بالارجح المعنى الكلمة  
اعلم المفرد والتركيب ليصح ما هو في الغيب واجيب بوجه آخر الاول ان المراد  
بالكلمة اللفظ السام المفرد والتركيب نحو كلمة الله هي العليا التي انما الاسم  
التمثيل ينلزم التركيب بل هو استعانة بغيره على الشيء الثقيل وهو قد  
يكون ظرفا مفردا من كلمة في قوله تم منهم كمثل الدنيا مستوقفا بالآية الثالث

انما في

ان اضافة الكلمة الى الشيء وتقييدها واقتراحها بالفتوى لا يخرجها عن  
ان يكون كلمة فلا استعانة في مثل ذلك تقدم رجلا وتوخر أخرى هو التعليم  
المضاف الى الرجل المقترن بتأخر أخرى والاستعانة له هو التردد فهو كلمة مستعملة  
في غيرها وضعت له في الكلام وردنا هذه الشرح وقسم السكاك الاستعانة  
التجيلية بما لا يتحقق لغاه حقا ولا عقلا بل هو أي معناه صورة وهيئة محضة  
لا يتوهم بغيره من الحق الخطي او تحت كلفاظ الانطوار في قولنا هذا اذا  
المية انشأ انطوارها فانه لما شبه المية بالسبع في اعتبار النورين في  
الوجه في تصويرها أي المية بصورة أي السبع ولتقارح لوارضها الى  
السبع للمية وعط الحصى ما يكون فاما اعتبار السبع للنورين به فخرجها  
أي المية بصورة مثل صورة الانطوار المحقق المطلق عليه أي على ذلك المثال في  
الصورة التي هي مثل صورة الانطوار لفظ الانطوار فيكون استعانة تعريفة  
لانه قد أطلق اسم المشبه به وهو الانطوار المحقق على المشبه وهو صورة  
وهيئة شبيهة بصورة الانطوار المحقق والقرينة اضافتها الى المية  
التجيلية عنده قد توصل بدلالة الاستعانة بالكناية ولهذا مثل في انطوار  
المية الشبهة بالسبع فصريح بالتمثيل ليكون الاستعانة في الانطوار لفظ  
من غير استعانة بالكناية في المية وقال لهم انه بعد ذلك لا يوجد له مشا  
في الكلام وفيه أي في تفسير التجيلية بما ذكره يصف أي اخذ على غير الطريق لما  
مركزة الاعتبار التي لا يدل عليها دليل ولا يمتس إليها حاجة وقد بين  
ان النصف فيه هو انه لو كان لا م كان ثم توصل بسمي هذا الاستعانة تهيئة



لا تخيلية وهذا في غاية السقوط الامر بكونه في النسبة اذ في مناسبتهم  
 يميز حكم الوهم تخيلا ذكرها جاشفاء ان القوة المتما بالوهم هي التي  
 الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخيلا وبخلاف تفسيره التخيلية  
 بما ذكره تفسير غيره طار اي غير السكاك للتخيلية بجعل الشيء المشبه كجملته اليد  
 للشمال قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعانة ثم ان لا يستطيع  
 ان تمنع ان لفظ اليد قد نقل عن غيره الى غير ذلك ليس المعنى ان يشبه شيئا باليد  
 بل المعنى ان اراد ان يشبه للشمال اياديا لبعضهم في هذا المقام كلاما وهو  
 بنسبته هذه الشرح ثم يتجدد ان يشار صاحب الفتح في هذا الفن خصوصا  
 في مثل هذه الاعيان ان ليس بجدا التقليد لغيره في تعريض عليه بانها  
 ذكره هو على الف لما ذكره غيره ويقف ما ذكره السكاك في التخيلية ان يكون  
 التوسيع استعانة تخيلية للزم مثلا ما ذكره السكاك في التخيلية من  
 ايات صورة وهيبة فبه في التوسيع كذا في التخيلية والتوسيع ايات  
 بعض ما يتجسم المشبه به للمشبه فكما انبت المنيه التي هي المشبه بجنس  
 السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك انبت اختيار الضلالة على  
 الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الخفية من الريح  
 والتجارة فكما اعتبرها للصورة وهيبة شبهة بالاظفار فليعتبرها  
 معنوي وهي شبهة بالتحاق واخر شبهة بالريح ليكون استعمال الريح والتجارة  
 بالنسبة اليها استعارة بين تخيليتين لا خلاف بينهما الا بان التعبير عن  
 المشبه الذي انبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخيلية بلفظ

الموضوع له وفي التوسيع بلفظ كلفظ الاشتراء المعبر عن الاختيار والاستبدال  
 الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له كلفظ الاشتراء ليس  
 وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في التخيلية وعدم اعتبار في التوسيع  
 فاعتبار في احدهما دون الآخر حكم وبجواب ان الامر الذي هو في موضوع  
 به لما قرنه في التخيلية بالمشبه كالمنية مثلا لجلنا مجازا عن امر متوهم  
 لثباته للشيء وفي التوسيع لما قرنه بلفظ المشبه لم يتجسم ذلك لان المشبه  
 به قد قلنا وايضا لا يفسر من اقرانه هو الاسد الموصوف بالامر ليس الخفية  
 من غير احتياج الى فهم صورة واعتبار بحال في الاقران بخلاف ما افادنا  
 رايه يتجسم ما يقرر من اقرانه فانما يحتاج الى ذلك لتلخيص اياته للشجاعة فلما  
 في الكلام دقة ما وعنه بالكلمة اي اراد السكاك بالاستعانة الكلمة  
 اي يمكن لغيره للفكر من طرف التبيه هو المشبه ورواها المشبه به على ان  
 بالمنية مثلا انبت المشبه الاظفارها هو السبع بادعاء السبع لها وانكا  
 ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها  
 لا المنية فكذا كذا المشبه وهو المنية ورواها المشبه به وهو السبع الاستعانة  
 التخيلية بخبرانه لا يوجد استعانة بالكناية بل من الاستعانة التخيلية  
 لان في اضافة خواص المشبه به الى المشبه استعانة تخيلية وقد ما ذكره من  
 تفسير الاستعانة بالكناية الكلمة باللفظ المشبه فيها اي في الاستعانة  
 بالكناية كلفظ المنية مثلا بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعانة بالكناية  
 كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضعه تحقيقا للقطع بان الاراد بالمنية هو التوسيع



لا يفرق الاستعارة لست كل لانه فحقها بان تلكه احد طرفي التشبيه ويدل الطرف  
 الاخر ولما كان ههنا منطوقه سوال وهو انه لو اراد بالمنية معناها الحقيقة في  
 اضافة المتبادر اليها انشا والمجاوب بغيره واما قوله اطوار قرينة التشبيه  
 المنطوقه النفس بغير تشبيهه المنية بالبيع وكان هذا الاعراض من قوى عقل <sup>مخبرات</sup>  
 المعطى السكاكي وقوله بجائز بانه وان صرح لفظ المنية الا ان المراد بالبيع  
 كما اشار اليه المفتاح من اننا نجعل ههنا اسم المنية اسما للبيع مراد فالمراد بان  
 يدخل المنية في جنس البيع للمباقة في التشبيه بجعل ايراد البيع قسما <sup>مخبرات</sup>  
 وغيره معارف ثم يجعل ايراد الواضح كيف يجمع من ان يضع اسمين كل فظي <sup>المنية</sup>  
 والبيع لتحقيق واحدة ولا يكونان مترادفين فيتا في لنا لهذا الطرف ويجو  
 السبعة للشيء مع الفصح بل غلط المنية وفيه نظر لان ما ذكر لا يقتضيه كون  
 المراد بالمنية لها الموت وهذا اللفظ موضوع لم بالحقيق وجعله مرادفا  
 للفظ البيع بالتأويل المذكور لا يقتضيان يكون اسمها الموت استعارة  
 ويمكن الجواب بان قد يتناول قبل التجيلية مراد في لغة الحقيقة وهي الكلمة <sup>المنية</sup>  
 فيما هو موضوع له بالحقيق من حيث انها موضوع له بالحقيق ولا نسلم  
 ان استعمال اللفظ المنية في الموت في مثل اظفار المنية استعمالا في افاض له بالحقيق  
 من حيث انه موضوع له بالحقيق من حيث انه موضوع له بالحقيق مثله في قوله ان  
 منيه فلان بل من حيث ان الموت دخل في ايراد البيع الذي لفظ المنية موضوع  
 له بالحقيق وهذا الجواب ان كان محججا لكونه حقيقة الا ان تحقيق كونه  
 حجازا او مراد به الطرف الاخر في ظاهره بعد اختار السكاكي رد الاستعارة

المنية

المنية <sup>المنية</sup> ما يكون في معرفة الاضمار لا يشق منها الى الاستعارة المكنية <sup>المنية</sup>  
 بجعل قرينتها في قرينة التبعية استعارة مكنية عنها وجعل الاستعارة التبعية  
 قرينتها في قرينة الاستعارة المكنية عنها في قوله ان قول السكاكي في المنية وانما  
 حين جعل للبيعة استعارة بالكناية واما في الاطوار والمباقة فيها وفي قوله <sup>منطوقه</sup>  
 انما لكذا بجعل الغم نطقا استعارة عن تشبيهه بحال ايرادها الحقيقة <sup>بجعل</sup>  
 كما الاستعارة بالكناية في الحكم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وهكذا  
 في قوله ثم هم لم يفتوا بجعل المعدنيات استعارة بالكناية غير المطعوم  
 الشبهة على سبيل الحكم ونسبة لفظ القرية اليها قرينة وعلى هذا القياس <sup>انما</sup>  
 اختار ذلك لاشياء اللطيف وتقليل الاقسام وادما اختار السكاكي <sup>بجعل</sup>  
 ان قوله التبعية كلف في نطقها كما لكذا حقيقة بان يرد بها معانها <sup>بجعل</sup>  
 ولكن التبعية استعارة تجيلية لانها اي التجيلية حجاز عنده اي عند السكاكي  
 لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصريح بها المفسرة بذلك الشبهة به وادار  
 المنية الا ان الشبهة فيها يجب ان يكون حجازا لا تحقق لغاه حجازا لا عقلا بل <sup>بجعل</sup>  
 فيكون مستعملة في غير ما وضعت بالحقيق فيكون حجازا واذ لم يكن التبعية <sup>المنية</sup>  
 فلم يكن الاستعارة المكنية منها مستلزمة للتجيلية مع انها لا توجد بل في التجيلية <sup>المنية</sup>  
 وذلك لان المكنية عنها قد وجدت بل في التجيلية في مثل نطقها كما <sup>هذا</sup>  
 القدي وخلقتا علم استلزم المكنية عنها للتجيلية بط الاتفاق وانما  
 اطلاق الحجاز في التجيلية هل يستلزم المكنية عنها فعلا السكاكي <sup>يستلزم</sup>  
 كما في قوله اظفار المنية الشبهة بالبيع وبهذا ظهر من ادقيل ان <sup>السكاكي</sup>



بقوله لا ينقل المحك عنها في التخييلة مستلزمة للمحك عنها لا يعطى العكس كما ظهر  
المعظم يمكن ان ينافي مع الاتفاق على استلزام المحك عنها التخييلة لان كلام  
مستعمل في ذلك وقد صرح والمفتاح انهم في هذا المحاذ العنق بارتقبة  
المحك عنها فلا يكون امل وهما كما ظفارا الميتة وقد يكون امل حقا كالابنات  
في انيت الربيع البقل والظفر في هزم الامير الجدل لان هذا لا يدع الاخر من  
السكاكي لا يصرح في المحاذ العنق بارتقبة في نقطة كمال امر وهو جعل  
قرينة للمحك عنها وانهم فلا يصرح بوجود المحك عنها بدو في التخييلة كما في  
الربيع ووجود التخييلة بدو في ظفارا الميتة الشبهة بالبع فلا جهة  
بقوله ان المحك عنها لا ينقل في التخييلة ولا وان لم يقدّر التبعية التي جعلها  
السكاكي قرينة للمحك عنها حقيقة بل قد جعلها مجازا فتكون التبعية كقطعة  
مثلا استعاره ضرورة انه مجاز علاقة المشاهدة والاستعارة في الفعل  
تكون لا تبعية فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المحك عنها  
عما ذكره غيره من تقسيم الاستعارة وغيرها لا من اضطرار الامر الى القول بالاستعارة  
التبعية وقد يجازى بل ان كان مجازا يكون علاقة المشاهدة لا يجزى ان يكون استعارة  
لجواز ان يكون له علاقة اخرى باعتبار ما وقع الاستعارة كما بين النطق  
الدلالة فانها لا ضرورة للنطق بل انما يكون استعارة اذا كان الاستعمال اجازيا  
علاقة المشاهدة وقصد المبالغة في التشبيه وفيه نظر لان السكاكي قد صرح  
بان نقطة ههنا امر متقدم وههنا كما ظفارا الميتة استعارة للصورة المهيئة  
الشبهة بالظفار الحقيقية ولو كان مجازا من سلاخي الدلالة لكان الامر محضا

عقيد

عقيدا على انما يجري في جميع الامثلة ولو سلم في بعود الاعراض الاول  
وهو وجود المحك عنها بل في التخييلة ويكون اجازيا في السلك لعدم تفكك  
الاستعارة بالكتابة في التخييلة ان التخييلة لا توجد بدو في ما شاء من  
كلام المصنف اذا لاقع عدم شيوخ مثل ظفارا الميتة الشبهة بالبع  
الكلام في العصة واما وجود الاستعارة بالكتابة بدو في التخييلة فتابع  
عطاؤه صاحب الكفاية في قوله ينفقون عهدا موعودا في المقام في مثل  
انبت الربيع مضار كما من مذهبه ان قرينة الاستعارة بالكتابة قد يكون استعارة  
تخييلة مثل ظفارا الميتة ونقطة كمال فلا يكون استعارة حقيقية على ما ذكره  
في قوله في الارض الملى ملكا والبع استعارة من غزو الماء والارض والماء  
استعارة بالكتابة عن الغذاء وقد يكون حقيقة في مثل انبت الربيع **مسألة** في  
حسب الاستعارة حسن كل من الاستعارة الحقيقية والتخييلة على سبيل استعارة  
برعاية حبان حسن التشبيكا ان يكون وجه التشبيه متماثل للطرفين والتشبيه  
بافادة ما علق به من الغرض ويخفف ولا يشتمل على لفظ اي وبيان لا  
تبع في الحقيقة والتشبيه والتشبيه في جهة اللفظ لان ذلك يبطل الغرض  
من الاستعارة اعتقادا عما دخول السبب في جنس التشبيه به لئلا التشبيه من  
اللفظ ان التشبيه لا يفي به وجه التشبيه فلذلك لا ولا ان ظهر حسن ان  
الوجه التشبيه لفظا يوفى ان يكون التشبيه او ما به السابغ بين الطرفين جليا  
بنفسه او بواسطته في اصطلاح عام كالتبعية (استعارة الغذاء  
تعبية ان ذلك في اصطلاح حسن ولا يشتمل على وجه التشبيه وان لم يراع فوات



نحن يقال ان في كلامه اذا عجز مراد ومنه اللغز بل جمع الغار مثل طين ارجا  
 كالوقاية التحقيقة رايه اصل داريد انسان بخروج الشبه بين الطرفين  
 خضع وفي التمثيل ايلا اذ كانت عاتده لا تجد فيها واحدة واو يلد الناس من قبل  
 الناس كما يلدانه لا تجد فيها واحدة والواحدة البقية الذي يولد الرجل جلد  
 او ناقة يعني ان المراد من المنصب من الناس في غرة وجوده كالنجبة التي لا تولد  
 في كثير من الابل وبعد ان ظهر ان الشبه اعم محلا اذ كل ما ياتي في غير الاستعارة  
 ياتي في غير الشبه من غير ان يكون له وجه الشبه في كل غير الاستعارة  
 الفاظ المشايخ المذكورين فان قيل قد يستوي حسن الاستعارة بين  
 جهات حسن الشبه ومن جعلها الركنين وجه الشبه بعد ما يتبدل  
 فاشترط جلالته في الاستعارة بناء على ذلك قلنا اجل واخفاء ما يقبل  
 الشدة والضعف فيجب ان يكون من اجله بحيث لا يصير الفاظا ومن الغاية  
 بحيث لا يصير متبدلا ويجعل به اي ما ذكرنا من ان اذا خفي الشبه لم يحسن  
 ويقضي الاستعارة الشبه انه اذا قوى الشبه بين الطرفين خضع اقلا كما علم  
 والتور والشبه والظلم لا يمتثل للشبه ونعتنا استعارة لان لا يصير  
 الشبه بنفسه فاذا افقت مثلا تغلي حصل في قلبه نور فافترق علم كما  
 نور فاذا ونعت في شبهة يقول ونعت في ظلمة ولا نقول في شبهة كالظلمة  
 والاستعارة المكنية عنها كالتحقيقة في ان صحتها بوعاير جهات حسن الشبه  
 لانها تشبه مضمونها بالاستعارة التحيلية حينها بحيث حسن المكنية عنها  
 لا يكون الاتاقية للمكنية عنها وليس لها في نفسها تشبه بل حقيقة خفيها

تلف

تابع لمن يتوجهها **مسألة** في بيان مضافه يطلق عليه لفظ الجواز على  
 سبيل الاشتراك والتشابه قد يطلق الجواز على كلمة تميزها حكمها  
 الذي هو الاعمال على الاضافة للبيان اي تميزها عن اعيانها من نوع النوع  
 على لفظ او زيادة لفظ فالاول لقوله نعم وجاء وبين والثاني مثل  
 قوله لم ليس كذلك شي اي جاء له وبين الاستحالة المهي على الله ثم واصل  
 اهل القربة للقطع بان المقصود هنا سؤال اهل القربة وارسلت القربة  
 عن اهلها لم يكن من هذا القيد وليس كذلك شي لان المقصود نفي ان يكون شي مثل  
 الله لا تخاف ان يكون بعد مثل مثله فالحكم الراسي لوبيل والقربة هو الجواز  
 يفرق الاول الى النوع وفي الثاني الى القيد بسبب جمل في المضاف والحكم الى  
 في مثله هو القيد لا من خبر ليس وقد تغير الجواز بزيادة الكاف فكأن  
 الكلمة بالاجاز باعتبار نقلها عن معناها الاسمي يمكن صفت به باعتبار  
 عن معناها الاسمي وظا عبارة المفاتيح ان الموصوف بهذا الاعتبار النوع  
 من الجاز هو نفس الاعراب ما ذكره المصنف في القول بزيادة الكاف  
 قوله لم ليس كذلك شي هذا من العلم ويحتمل ان لا يكون رائدة بان يكون نصا  
 بطريق الكتابة التي هي ابلغ لان الله نعم موجود فاذا في مثل مثله لم  
 مثله ضرورة انه لو كان له مثل كان هو عاقله نعم مثل مثله فلم يصح نفي  
 مثل ضرورة كما نقول ليس لا في ذلك اي ليس له ذلك نفي للملزم نفي  
 لانه رواه اعلم اعلم ان الكتابة في اللغة مصلدة كقوله لا تخاف او  
 كنون اذا ذكرت الضمير به وفي الاصطلاح لفظا يريد به لان معناه مع



ارادة مع اى اداة فلان المقصود لا رقة كلفنا طويل الجمل المراد به <sup>الخاصة</sup> جواز ان يار حقيقة طول الجمل اديم فظهر اننا اخالف الجواز من جهة ارادة  
الحقيقة مع ارادة لا رقة كادارة طول الجمل مع ارادة طول القاطعة بخلاف  
الجواز فانه لا يجوز فيه ارادة مع الحقيقة للزوم القرينة المانعة من اداة  
الحق الحقيقية وقوله من جهة ارادة الحق معناه من جهة ارادة جواز الحق  
بوافق ما ذكره في تعريف الكتابة ولان الكتابة كثيرا ما تخلو من المادة الحق  
تحتية المفعول بجهة قولنا فلا طول الجمل وجها في الحقيقة من جهة <sup>المعنى</sup>  
وان لم يكن له جمل ولا كتب ولا فصل ومثل هذا الكلام اكثر من ان يحصى  
وهنا يجب فلا بد من التنبه له وهو ان المراد بجواز اداة الحق الحقيقية  
في الكتابة هو ان الكتابة من حيث انها كتابة لا تتأ في جواز ذلك كما ان  
الجواز فيها لكن قد يمنع ذلك في الكتابة بواسطة خصوص الماد <sup>فك</sup>  
مما جعل الخشافة في قوله نعم ليس كمنه انه من باب الكتابة كما في قوله  
مثان لا يجعل لانهم اذا نقوه عن ميانا فله وعن يكون على اخص اصنافه  
فقد نقوه عنه كما يقولون بلغت ترائير يديون بلويرة تقولنا ليس كالم  
نق وقلنا ليس كمنه يعني ميانان متعقباتان على مفعول واحد هو نقى  
المماثلة عن فانه لا فرق بينهما الا ما يعطيه الكتابة من المباشرة ولا يخفى هنا  
امتناع ارادة الحقيقة التي هو في المماثلة عن هو ما نال له وعلى اصل صا  
وفق السكاك بين الكتابة والجواز بان الامتثال فيها اداة الكتابة من  
اللائم الى الملووم كما امتثال من طول الجمل الى طول القاطعة وفيه اى في

الجواز

في الجواز من الملووم الى اللانم كما امتثال من الغيب الى البتة فلو اسدل الى الشجاعة  
وقد هذا الغيب بان اللانم عالم يكن ملووم ما ينصرف وبان تمام قرينة اليه  
ينقل من اللانم الى اللانم من جهة لانه لا يجوز ان يكون لعم ولا لعم للعلم  
على الخاص وح اى اذا كان اللانم ملووما يكون الامتناع من الملووم الى اللانم  
كله الجواز فلا يتحقق الفرق والسكاك ايضا معترف بان اللانم عالم يكن ملووم  
امتناع الامتناع منه وما ين ان مراده ان الملووم بهى الطرفين خضع <sup>الكتابة</sup>  
دون الجواز وشرط لها دونها فاقته دليل عليه وقد يجاز بان المراد  
باللانم ما يكون وجوده على سبيل النتيجة كطول الجمل التابع لطول <sup>القاطعة</sup>  
ولهذا يجوز كون اللانم اخص كالفاحك بالفضل للانسان فالكتابة ان  
يذكر من المتلائمين طوابع وردف ويبراد به متبوع ومرفوف  
والجواز بالعكس وفيه نظر ولا يخفى على ان ليس المراد بالملووم هنا  
امتناع الامتناع وهي اى الكتابة تلك اقسام الاولى فابتنها بان  
كونها عيان عن الكتابة الملم بها غير صفة ولا نسبة فهذا اى فنى او  
ما هي مفعول واحد مثل ان يفتق شقة من الصفات اخصاص بموصوف  
فيذكر تلك الصفة لتوصل بها الى ذلك الموصوف كقولنا الصاريين  
بكل ابيض مخمخ والطايعين ضامع الاضغان المخمخ القاطعة الضغن  
لخمد وصامع الاضغان مفعول واحد كناية عن القابض منها طاعه مجموع  
معان بان يؤخذ صفة فيضم الى لانم اخر ليس ملينها محقة وموصوف  
فتوصل بذكرها اليه كقولنا كتابة عن انسان حتى مستوى القاطعة عن



ويسمى هذا خاصة مركبة وشروطها أي شرطها بين الكائنين <sup>بالكثرة</sup> الاختصاص  
 فيحصل الانتقال وجعل الكائني الأول منها مفعولاً في معنى واحد قلبية  
 بمعنى سهولة الماخوذ والانتقال فيها بسبب لطافتها واستغنائها عن فهم الآخر  
 وتلقف بينهما والثانية بعد ذلك بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة التي بالمخالف  
 يعني الثانية من أقسام الكائنية المطلوبة بحقيقة من الصفات كالجو والكوم  
 ونحو ذلك وهي ضربان قلبية وبعبارة فإن لم يكن الانتقال من الكائنية  
 المطلوبة بواسطة ظرفية والقرنية فسمان واضحه يحصل الانتقال منها  
 بسهولة كقولهم كناية عن طوبى القارة طوبى لبحارها وطوبى لبحارها وطوبى  
 أي طوبى لبحارها كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التعقيد وفي الثانية أي طوبى  
 لبحارها في معنى ما تضمنت الصفة أي الطوبى الغير الراجع إلى الوصف في  
 احتياجها إلى مفعول مستلزم إليه فيشمل على نوع نصيبي يثبت الطول له  
 والدليل على تضمنه الغير أنك تقول هذا طوبى لبحارها والريضان طوبى لبحارها  
 والريضان طوبى لبحارها فيكونت وتثنى وتجمع الصفة البتة لأنها  
 إلى ضمير الوصف بخلاف هذا طوبى لبحارها والريضان طوبى لبحارها  
 والريضان طوبى لبحارها وإنما جعلنا الصفة المفعولة كناية مستلزمة على  
 نوع نصيبي ولم نجعلها نصيبياً للقطع بأن الصفة في الغير منه المنفصل  
 إليه واعتبار الغير رعاية لأم لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن فعل  
 مفعول بها أو غيبة مفعول واضحه وخفاهاً بارتقائها بالانتقال  
 منها على تأمل وإعمال دوتية كقولهم كناية عن لا يعلم عن بعض القفاها العشرة

المداف عن بعض القفا وعظم الواس بالافراط ما يستدل به على البلاهة فهو  
 ما نعلم لها بحال متقاد لكن في الانتقال من البلاهة نوع خفاء لا يطلع  
 عليه كل أحد بل هو خفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون  
 بعيدة وإن كان الانتقال الكائنية إلى المطلب بها بواسطة بعيدة كقولهم  
 كثير الزاد كناية عن الغنى فإنه ينقل من كثرة المواد إلى كثرة الأرواق  
 تحت القدر ومنها أي ومن كثرة الأرواق إلى كثرة الطبايع ومنها إلى كثرة الأ  
 جمع كل ومنها إلى كثرة الضيفان بكسر الضاء جمع ضيف ومنها إلى الضم  
 وهو الضيفان وبجملته الوسائط وكثرة مختلف الكائنية على المعنى  
 وضاء الثالثة من أقسام الكائنية المطلب بها استمرارية ثابتة لا ينفك  
 عنه وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام كقولهم الساحة والساحة والريضان  
 وكالرجولية والذئبية قد ضربت على ابن الحشر فانه إذا ان ثبت  
 ابن الحشر بهذه الصفات أي بثبوته لم يفرق بين نصيبي باختصاصها  
 بأن يقول ان يمتنع بها ونحوه محذور على أن يقول ومقصود عطف على  
 انه مختص بمسائل ان يقول ابن الحشر أو الساحة لا بالحشر أو ساحة الحشر  
 أو حصل الساحة أو ابن الحشر سمح وكذا في المغناح وبغيره من التسمية  
 بالاختصاص هي هنا كناية الكائنية أي ترك التعبير إلى الكائنية بأن  
 أي تلك الصفات في قبلة تبيينها على أن محالها ذوقية وهي تكون وف  
 الحجة يتجلىها الرؤساء معنوية عليه أي على ابن الحشر فافاداً بأنها  
 الصفات المذكورة لأنها إذا ثبتت في مكان الرجل وجيزه فقد أثبت



له ونحوه أي مثل البيت المذكور في كون الكتابة لنسبة الصفة إلى الموصوف  
 بأن يجعل فيها يحيط به ويشتمل عليه قلم المجديين توبه والكرم بوجوه  
 جيشم يصح بثبوت المحل والكرم له بل كناية من ذلك يكون ما يجر به  
 وتوبه فان قلت هما قسم دايع وهوان يكون العلم بها صفة ونسبة  
 معاكزة لنا كثره الزائدة ساحة زيد قلت ليس هذا كناية واحدة بل كناية  
 احدها المطلوب بها نقل الصفة وهي كثره الزائدة عن المضادة والثاني  
 العلم بها لنسبة المضاد في زيد وهو جعلها في ساحة ليدلها بالاداء  
الموصوف في هذه القسمين يعني الثاني والثالث قد يكونان  
غير متكررين في موضع من نفي المسلمين المسلم من سم السلون من لسانه  
 ويدل فانه كناية عن غيرة صفة الاسلام عن الخوي وهو غير متكررة الكلام  
 واما القسم الاول وهو ما يكون العلم بالكتابة نفس الصفة ويكون النسبة  
 مصرها بها فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون متكررا لامثلة لفظا او مقابلا  
 وقوله في موضع من نفي معنى في التعريف به في فطرته المبررة عن الضم  
 اي من جانب فاحية قال السكاكي تغاوت الى تعريف وتلويح وروى ما  
 واثارة وانما قال تغاوت ولم يقل تقسم لان التعريف واثارة  
 ذكر ليست من اقسام الكتابة فقط بل هو اعم كذا في شرح المفاتيح وقه نظرو  
 الاقرب انما قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف  
 الاعتبار من الموضع والاختاء وقلة الوسائط وكثرةها والناسبة  
التعريف ان الكتابة اذا كانت عن صفة مسبوقة لاجل موصوف غير متكرر

كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريف لانه اما ان الكلام الى غير ذلك  
 المقصود بقرينة فقلان اذا قلت قولا وان نصته فكانت اسرته الى  
 جانب من جانبها اخر والناسبة هي أي غير العريضة ان كثره الوسائط  
 بين اللزوم والذوق كثره الزيادة وجبال الكبد من قول الفضيل  
 لان التلويح هو ان يشير المغمض عنك على سبيل التحية لان حقيقة الاشارة  
 بالنسبة والحاجة المناسبة لغيرها ان قلت الوسائط بلا خلة كما في قوله  
 لوما وتباعد التي سلمه في الظاهر ثم لم يحول الايام والاشارة ثم قال السكا  
 والتعريف قد يكونان مجازا كقولك ان يلقى فتعريف لشيء زيد بناء على  
 انما يقع الخطاب وقدر لا يتبدل الخطاب يكون المقطع مستلزا  
 ما يصح به الخط فيكون مجازا وان اردتها أي الخطاب فاشارة اخرى  
 جميعا كانه كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز  
 يشترط ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيها أي في الصور بين من قرينة دالة على  
 ان المراد في الحقيقة الاولى هو الانسان مع الخطاب وحده ليكون مجازا و  
 الشائبة كلاما جميعا للتوكيد وتيقن ذلك ان قولنا ان يلقى فتعرف  
 كلاما على تقدير الخطاب بسبب الابداء ويلزمه تقدير كل من صدر  
 عنه الابداء فاد استعملت واددت به تقدير الخطاب وغيره من الموصوف  
 كان كناية وان اردت به تقدير الخطاب بسبب الابداء فاشارة الى  
 في الابداء فاحتجوا وادفوا وتقدر مع قرينة ما نفعه دالة على علمه  
 الخطاب كما في قوله **فكل** اطلق اللفظ على المجاز والكتابة



من الحقيقة والتصريح لأن الانتقال إليها من المعلوم إلى اللام هو كقولهم  
بشيء فافهم المعلوم يقتضي وجود اللام لاستتار الحقائق المعلوم  
من لفظه وأطبقوا اليه على أن الاستعارة تبلغ من التشبيه لاهل نوع  
الحجاز وقد علم أن الحجاز يبلغ من الحقيقة وليس مفعول الحجاز والكناية  
بلغ أن شأنا من أوجهها يحصل الزيادة في المعنى لا توجد حقيقة  
والتصريح بل الزيادة في زيادة تأكيد المعنى للآليات ويقوم والاستعارة  
أن الوصفية المنسوبة بالغ حال الكلام كما في التشبيه وليس يقاس فيه كإتمام  
من التشبيه والمعنى لا يتغير حاله في نفسه فإن يعبر عنه عبارة اللفظ وهذا  
الشيء عبد القاهر بقوله ليست من قولنا وإيتاما على قولنا دايت  
مجال هو ولا أسد سوء في النجاعة أيضا أن الأولى فاد زيادة في  
مساواة للأسدية الشجاعة لم يقدحها الثاني بالاعتقالية هي الأولى  
أفاد تأكيد لا مبالاة تلك المساوات لم يقدحها الثاني كل القسم  
الثاني وأحمد الله على جليل نواله والصلوة على نبي محمد وآله

### الفصل الثاني في بيان غايات البحث

وجوه تصنيف الكلام أي يتصور معانيها ويعلم أبعادها وتفاصيلها  
بقدر الطاقة البشرية والمراد بالوجه مائة في قوله وتبينها وجه آخر  
تورث الكلام صناعته بعد رعاية الطائفة أو طائفة الكلام المحققة  
ورعايته وصحح الدلالة أي اختلوع المفقيد المعنى السابق إلى هذه  
الوجه إنما تقدمت للكلام بعد رعاية الأمرين والطرفين أعني

قوله بعد دعاه متعلق بقوله تصنيف الكلام وهي أي وجوه تصنيف الكلام  
صرايح معنوية راجع إلى تصنيف المعنى أو بالأدوات وإن كان قد يقيد  
بعضها تصنيف اللفظ أيضا ولتقل أي راجع إلى تصنيف اللفظ كل ما  
للمعنى قديم لأن الغرض والاصل والغرض الأول هو المعاني واللفظ  
تتابع وقوله في غاية المطابقة وتسمى المطابقة والتضاد أي وهو صحيح  
بين متضادين أي معينين متقابلين في جملة أي يكون بينهما تعابلا وتساويا  
ولذلك بعض الصور سواء كانا المتقابلين حقيقيا أو اعتباريا وسواء كانا  
تقابلين التضاد أو تعابلا الإيجاب والسلب تعابلا لعدم والملكية  
أو تعابلا التناقض وما يشبهه ما من ذلك ويكون ذلك بجميع ما يتغير  
من نوع واحد من نوع الكلمة أصليا نحو ويحبهم أيقاظا وهم رقودا  
أو محضين نحو يجمع ويختار أو في موضعين نحو ما كتب وعليها ما أكتب  
فإن اللام معنى الانتفاع وفي محله معنى التضرر أي لا يتفق بطاعتها  
ولا يتضرر بمعصيتها عزها أو نوعين نحو ما كان مينا فاجينا  
فإنه قد أغرغ الأبدال في الحكمة والموت والحكمة ما يتقابلان وقد  
دل على الأول بالاسم وعلى الثاني بالفعل وهو أن الطبايع صناديقها  
الإيجاب كالمروءات والسلب وهو أن يجمع بين فضاء مصدر واحد  
متباعد في الصفات واحدهم أمر أو آخر ينفق الأول نحو ولكن أكثر الناس  
لا يعلمون يعلمون ظاهر من الحكمة الدنيا والثاني نحو ولا تتحمل الناس  
واخشوني ومن الطبايع ما ساء به بعضهم تدبيرها من دمج المظهر للأرض



اذا فيها وفرة بان لا كثره فخر من المدح وعرفه الوان لغرض الكفاية  
 او التورية واذا بالوان ما فوق الواحد بقرينة الامثلة فذلك هو الكفاية  
 نحو قوله تودي من توديت التوراة خذته وراه بها الموقر حرافا  
 لها اي تلك الشيا بالليل الا وهي من شمس خضر بغيره او على الشيا  
 المطهرة بالدم فلم يغض يوم قلده ولم يدخله ليلته الا وقد صارت  
 الشيا من شمس خضر من شيا بجملة فقد جمع بين الجمرة والخضرة  
 وقد قصد بالاول الكفاية عن القتل والثاني الكفاية عن دخول  
 الجنة وتديج التورية كقول الجري فذا غير العتيق لافض واورد  
 المحبول لافض اسلديوس الافيض فودي الاسود حتى وفي الى  
 العرف والاذق فياخذ الموت الامر فالخفة القريب المحبوب  
 هو الانسان الذي له صفة والبعد هو الذي هو المله ههنا فيكون  
 تورية وجمع الوان لغرض التورية لا يقتضي ان يكون في كل لون  
 تورية كما توهم البعض بل هي به اي بالطباق شيان احدهما الجمع بين  
 معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر فوج تعلق مثل البيت والوفع  
 نحو اسل اعط الكفار رجاء بلتهم فان الوجه وان لم يكن مقابلة للشدة  
 لكنها مبيته غير اللين الذي هو ضد الشدة والثاني اجمع بين معنيين  
 غير متقابلين غير عنها بل بغيرتين تقابل معضاهما احتضيا نحو قوله  
 لا تبعها يا سلم من رجل يريد نفسه خطك الشيب عا سبه فيكي اي ظم  
 ظلمه وانا ما فيكي ذلك الرجل فظهور الشيب لا يقابل البكاه لان

قد

قد عبر عنه بالفضن الذي معناه لتحقيق مقابل البكاء وليمح الثاني  
 اربهام التضاد لان المعنيين المذكورين لم يكونا متقابلين حتى يكونا  
 القضا حقيقيا لكنهما قد ذكرهما بغيرين وهما بالضا ونظر الما لظم وحمل  
 فيه اي في الطباق بالفضل الذي سبق ما يخص اسم المقابلة وان حصل السكا  
 وغيره فاما الخواص الحسان المعنوية وهي ان توثي بعين متواضعت او  
 ثم توثي بما يقابل ذلك المذكور من المعنيين المتواضعت والمعاني المتواضعة  
 على التريب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة و  
 المراد بالوافق خلافا للقابل حتى لا يشترط ان يكونا متساويين في القوة  
 فمقابلة الاثنين بالاثنتين نحو قوله تم طليضكي اقليل وليكوا اثرا الى  
 بالفضن والقلة المتواضعتين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لها ومقابلة  
 الثلاثة بالثلث نحو قوله ما احسن الدين والدينا اذ اجتماعا وانج الكفر  
 والاقلال من الرجل الى بالحق والدين والغير ثم مما يقابل من القبح والكفر  
 والافلاس على الترتيب في مقابلته الاربعة بالا وبغيره نحو فاما من اعطى وانه  
 وصدق بالحق فستبشر باليسر واما من كمل واستغنى وكذب بالحق فستبشر  
 للعسر والفايل بين اجمع ظاهر الابتن الانفاء والاستغناء فينبه بقوله  
 والمراد باستغناء الزهد في اعتد الله كانه مستغنى عنه اي عن اعتد الله  
 فلم يبق ظمرا بالاستغناء استغنى ليهوات الدنيا عن نعم الجنة فلم يبق فيكون  
 الاستغناء مستغنا بعدم الانفاء وهو مقابل للانفاء فيكون مستغنا  
 قبيل قوله ثم اسلاء على الكفار رجاء بلتهم وهذا السكا في تعريف المقابلة



قيدا اخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين واكثر وضديها واذا  
شاهدنا اى فيما بين المتوافقين والمتوافقات او شرط تم اى فيما بين  
او اضدادها ضده اى ضد فلان امرها بين اثنين فانه لما جعل التيسر  
بين الاعطاء والافتقار والتصدق جعل ضده او ضد التيسر وهو التيسر المعبر  
للمعبر عنه بقوله فسيكون للغيري مشتركا بين اضدادها وهي النحل والاستغناء  
والكذب فعلى هذا لا يكون قوله ما احسن الدين والدينان المتقابلان لانه اشترط  
في الدين والدينان الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اى من  
المشهور رعاية الظهور وليس كذلك التوفيق والابتلاء والتلفيق اضم  
جمع امر وما يناسبه لا بالنضاد والمناسبة بالنضاد ان يكون كل منهما مقابلا  
للاخر وبهذا الضد يخرج الطباق وذلك فليكون بالجمع خا من نحو الشمس  
والقمر مجتمعا بين امرين ونحو قوله في صفة الابل كالف جمع قوم المظن  
المخفات بل الاسم جمع بهم صيغة متخوة بل لا وتاد جمعها بين ثلثة  
وضها اى من لغات النظر لا يسمي بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يجمع  
الكلام بما يناسب ابتداء في المعنى لا يبدل في الاعبار وهو بذلك  
الاعبار وهو اللطف بغيره فان اللطف بنائب كونه غير مدرك بالابصار  
واخبر بنائب كونه مدركا بالابصار لان المدرك للشيء يكون خبرا عما يدركه  
ويخرجها اى بملاحظات النظر ان يجمع بين معنيين نزيهين تناسبين بل يظن  
يكون لهما معنيان متساويان وان لم يكن مقصودين ههنا فهو  
الشمس والقمر مجتبان والنجم والنيازك التي ينجم اى يظهر من الارض

لا ساق

لا ساق له كما يقولون والنجم الذي ساق ليجدان يقادان معهما خلفا  
له فالنجم يعلو الخ وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون مجتمعا  
الكوكب وهو مناسبا لهما وليس هما بهما الناسب مثل ما ذكره اهل الفقه  
ومنهم اى في المعنى الارصاد وهو في الفقه نصب الطريق ولينبيههم  
التسليم وهو من مستهم فيرخلوط مستورة وهو ان يجعل قبل العجز من  
الفقرة في وانشر ينزله اليدين من النظم قوله هو يطبع الاشجار بجوهر  
لفظ فقرة ويقوع الاسماع بزوارح وعظه فقرة اخرى والفقرة في الاصل  
حلى يصاغ على شكل فقرة الظاهر ومن البيت ما يدل عليه اى على العجز  
اخر كلمة من الفقرة او البيت اذا عرف الروى فقول ما يدل فاعل بجعل  
اذا عرف متعلق بفعله يدل والروى اخر في الذي يبنى عليه واخر الايات  
او الفقرة وجوب كونه في كل منها وقد يقول اذا عرف الروى لان  
الارصاد ما لا يعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروى كانه في قوله ثم وما كان  
الناس الا امورا واحدة فاختلوا وكولا كلمة سبقت في ذلك لتفتى بليغهم  
فيهم فيه يخلفون فلو لم يعرف ان حرف الروى هو النون لربما توهم ان  
العجز فيهم فيه اختلوا او فيا اختلوا فيه فالارصاد في القوة نحوها  
كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون في البيت نحو قوله اذا  
لم تشطع شيئا فذره وجاوزه لامعات تطيع ومنه اى ومن المعنى  
المشاكله وهي ذكر الشيء بالخطا عنه او وقوعه اى الشيء في صحبة اى ذلك  
الغير تخفيا او تصديرا او وقوعا محضاً او مقدر فالاول كقوله قالوا



اقترح شيئا من اقترحت عنه شيئا اذا سألته اياه من غير بدنية وطينية  
على سبيل التكليف الحكم وجعل من اقترح البني ابدعه غير مناسب على  
ما لا يخفى تجد مجزئهم على انه جواب الامر من الاجابة وهو نصيب البني لك  
طبخه قلنا لطبخ المجة ومنصبا او خيطوا وذكرها طبخ المجة بل فقط <sup>لطف</sup>  
لوقوعها في صبغة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسه ولا اعلم ما في فضل  
جاء اطلاق النفس على ذات الله نعم لوقوعه في صبغة نفسه والثاني هو  
ما يكون وقوعه في صبغة الغير اعتبارا بخوفه نعم قالوا امنا بالله وان البنا  
لا قوله صبغة الله وفي احسن من الله صبغة الاله وهو اى صبغة الله معصية  
لانه تعلم من الصنع كالجلة من جليس وهي كالة التي يقع عليها الصنع  
مؤكد لانا بالله اى يظهر الله لان الايمان يظهر النفوس فيكون امنا مثالا  
على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودلا عليه فيكون صبغة بمعنى تطهير الله  
مؤكد بمضمون قوله امنا بالله ثم اشار للواقع تطهير الله في صبغة  
يعبر به عنه بالصنع تقديرا بغيره والاصل فيه اى في هذا المعنى وهو ذكر  
التطهير بل فقط الصنع ان النصارى كانوا يغسوا اولادهم في ماء صمغ  
ليمونة المعروفة ويقولون انه اى النفوس في ذلك الماء يطهر لهم فاذا  
هذه الواضحة منهم بولده ذلك قال الان صار نصرا ايضا حاضرا فالملح  
بان يقول النصارى اى قبلوا امنا بالله وصبغنا الله بالايان صبغة  
امثل صبغتنا وظهرنا به تطهير امثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب  
في قول الكافرين وان كان الخطاب للمسلمين فالمنع ان المسلمين افرادا  
بان يقرروا

بان يقولوا صبغنا الله بالايان صبغة ولم يصنع مثل صبغتنا اى انما  
صبغة عن الايمان بالله صبغة للمساكنة لوقوعه في صبغة صبغ النصارى  
هذه الصبغة العالية التي هي سبيل نور من نفس النصارى اولادهم في الماء  
الاصفر وان لم يذكر ذلك لانه انما من رأى ومن المعنى المأخوذ وهي ان يأتوا  
اى يوقع المزاوجة وعلى ان الفعل يستدل من قبل المصدر والى الطرف اى  
بين صبيين في الشرب والتجربة والحق يجعله عيانا وان كان في الشرب  
منه وجوبه فان يصب على كل منها مائة مائة على الاخر لقوله اذا ما قلنا  
ومنغنى خطيبها قلح بن الهوى وراى اصا خا الى الواسى اى استعت  
الى التمام الذي يلقى حديث ويؤتبه وصدقته قبل اقترى على فليح <sup>الله</sup>  
فارجع بين الناهى واصا خا الى الواسى الواقفين فيما افترق <sup>الله</sup>  
والجواب ان رتبة عليها حاجة لبني وقد يقيم من ظاهر العيان ان الشدة  
هي ان يجمع بين صبيين في الشرب ومعينين في التجزئة كما جمع في الشرب بين  
الناهي والجالح الحوى وفي التجزئة بين اصا خا الى الواسى والجالح الجوى  
فاسلنا انما قال بالجاء بالمرحبة في مثل قولنا اذا جئنا زيد فسلم  
على ابا وانما عليه اما ذكرنا هو المأخوذ في كلام السلف ومنه  
اى في المعنى العكس والتبديل وهو ان يقيم جزء في الكلام هي جزء اخر  
ثم يوقع ذلك المتقدم على الجزء المؤخر اولا والعيان الصبيح فاذكر  
بعضهم وهو ان يقيم في الكلام جزء ثم يعكس فقدم ما المؤخر وتوخر ما  
قدمت فقط عيان المصداق على نحو عادات السادة اشراف العادات



وليس من العكس وضع العكس على وجه منها ان يقع بين جملتين جملة  
 وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات  
 فالعادات اصطلاح الكلام والسادات مضاف الى الملك الطرف وقد  
 وقع العكس بينهما بان ظلم اولا العادات على السادات ثم السادات على  
 العادات ومنها اى من الوجه ان يقع بين متعلقين جملتين نحو  
 يخرج احمى من الشدة يخرج الميت من احمى فالحمى والميت متعلقان بخروج  
 قلم اى احمى على المتعلقين الميت على احمى ومنها اى من الوجه ان يقع  
 بين لفظين في طرف جملتين نحو لاهن حل ام واهم يحلون لاهن قلم اى  
 من علم وثانيهما علمهم وهما لفظان وقع احدهما في صفة الثاني  
 اليه والاخر في جانب المستد ومنه اى من المعنى الرجوع وهو الصعود على  
 الكلام السابق باللفظ اى بعبارة وابطال النكته لقوله فخرى الدنيا  
 القلم يعقبا القدم اى لم ينلها نطاول الرزان وتقاوم الهلثم عاد  
 اذا ذلك الكلام ونقصه بقوله بل وعجزها الانواع والديم اى الدنيا  
 والامطار والنكته اظهار التحير له اجزا وانما لا يتحقق ثم فان  
 بعض الافاقه فغرض الكلام السابق قائل بل وعجز القدم وعجزها الا  
 والديم ومنه اى من المعنى التورية وبمعنى ايهام ايه وهو اللحن  
 لفظ له معنيان قرين بعبء ويراد به البعد اعتمادا على قرين تحفة  
 وهو ضربان الاول مجردة وهو التورية التى لا يجمع شيئا ما بالديم  
 المعنى القريب نحو الرحمن على العرس استوى اراد باستوى معناه البعد

وهو استوى ولم يقرن به شيء مما يلازم المعنى القريب الذى هو الاستقراء  
 ولذا فخرى محضة وهى التى يجمع شيئا ما ولازم المعنى القريب نحو والسماء شيئا  
 باياد ادم لا يدعى معناه البعد وهو القدر وقد قرن بها ما يلازم اليه  
 وهذا صحت على اسم من اهل الظن من المفسرين والا فان التحقيق ان هذا قيل  
 وتصوير العظمة وقوله على كنه جلاله من غير ان يتحمل المقدر حقيقة  
 او محذور ومنه اى من المعنى الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان  
 ثم يراد بغيره اى بضميه الدائر لذلك اللفظ معناه الاخر او يراد بحد  
 صهيده واحدهم اى حال المعنيين ثم يراد بالآخر اى بضميه الاخر معناه الاخر  
 وقوله ما يجوز ان يكون المعنيان حقيقيين وان يكونا مجازيين وان يكونا  
 مختلفين فالاول وهو يراد باللفظ احد المعنيين وبضميه معناه الاخر  
 كقوله اذا نزل السماء ارض يحوم وعيشه وان كانا لغضا باجمع غضا  
 اراد بالسماء الغيث البتة وكل المعنيين مجازيين والثاني وهو ان يراد  
 احد المعنيين وبالصيغة الاخر معناه الاخر كقوله ضفى القضا والسالكين وان  
 متبوعوه من حوائج وصلوع اراد بحد ضميه القضا الغنى المحجوزة لساكنيه  
 الكار الذى فيه شجر القضا واخر الغنى المقصود به شجرة النار الكاملة  
 بين تحجوة القضا وكلاهما مجازيين ومنه اى من المعنى اللحن القشر وهو  
 ذكره مستند على التفسير والاحمال ثم ذكر ما لكل من جاد هذا المتعدد من  
 قيسين فذكر اى الذكر بدون التبيين لجمل الحقوق مان السامع يروى اليه  
 اى يرد ما لكل من جاد هذا المتعدد الى ما هو له لعله بذلك بالقرائن



اللفظية والعنوية فالاول وهو ان يكون التعدد على التفصيل ضرورياً  
لان الشرا على ترتيب اللفظ بان يكون الاول من المتعدد في الترتيب  
من التعدد واللفظ الثاني والثالث وهكذا الى اخره فمن جهة جعل  
الليل والنهار ليس كواحد وتبعوا من فضله ذكر الليل والنهار على  
ثم ذكر بالليل وهو السكون فيوما للنهار وهو الاتقاء من فضل الله عليه  
على الترتيب فان قيل علم اليقين في الامر ثم قال المجزوء من غير عايد اليه  
الليل الاحاطة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال ان يكون الليل والنهار  
يتحقق علم اليقين ولما علم غير تسمية اي ترتيب اللفظ سواء كان حكماً  
كقوله كبريا شلاً وانت صفت وهو الغناء من الوجود ومنه قول الشاعر  
وقد اودى او ضحاً كقوله هو شمس واسد وجم وجوداً وبعثاً  
والثاني وهو ان يكون في كل متعدد على سبيل الاحمال نحو قالوا زيد دخل  
لجنة الاسكان هو او ضارى فان الضمير في قوله اليهود والنصارى قد  
ذكر الضمير على الاحمال بالضمير لانهما قد ذكر بالكلية في قوله  
اليهود والنصارى لانهم كانا في قوله الضمير لانهما قد ذكر بالكلية في قوله  
من كان بضارى فلفظ بين التعريفين او القولين اما العلم بالثاني  
التي بان السامع يدرك الفرق بينا وقيل بقوله للعلم بتفصيل كل فرق  
واعتقاده ان داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور في هذا الغير الترتيب  
ومن غير اللافتة الشرا ان يذكر متعددان او اكثر ثم يذكر في نفسه واحد  
ما يكون لكل واحد من المتعدد لا تقول الواحد والآخر المتعدد العدل والعدل

قد مر من ادله ما كان مفتوحاً ومفتوحاً من طرفها ما كان مسدوداً ومنه في الفتح  
يجمع وهو ان يجمع بين مقلد اثنين واكثر في حكم لقوله نعم المالك والبنوز في  
الحية الدنيا وكقوله في الضاهية علمت يا مجاشع بسعدة ان الشاب والفراخ  
ولجنة الاستغناء مضنة اي داعية الى الفساد للملأى مضنة ومنه في  
من المعنى القريب وهو ان يقع بغيره من منفع في المدح او عيب كقوله  
ما قالوا العلم وقت يبيع كقوله الامير يبيع ماء فقال الامير بكرة عينه شدة  
الافد نعم ونوال الغرام فطرة ماء وقع التباين بين النوالين ومنه اي  
المعنى القسم وهو ذكر المتعدد ثم اضافة ما الكمال على التبيين وبهذا  
التقدير خرج اللفظ والشر فقل الله السكاك فيكون القيمة عند اسم من اللفظ  
والشر واقل فكر الاضافة مضنة هذا القيد ليس في اللفظ والشر اضافة  
لكل الير بل يتركبه مالم يتركبه حتى يضيفه السامع اليه ويؤده كقوله ولا يقيم على  
ضمير اي ظم يراد به الضمير عايد الى المستثنى من العام المقدم وهو احد  
الاذن فانهم فاعل لا يقيم وفي الحقيقة يدل على لا يقيم احد على ظم بقوله  
الاهذان غير الحق وهو كالحار والوتد هذا اي غير الحق على تخلف اي الذل  
منه بل برهنته هي فطرته بل بالندوة اي الوتد يجمع اي يدق ويثقب  
فلا يرقى اي لا يرق ولا يرقم له احد ذكر الغير والوتد اضافة الى الاول الرطب  
على تخلف قال الثاني الشيخ على التبيين وقيل لا يبين لان هذا قد  
في الاشارة الى الغير كقوله ان يكون اشارة الى العبر والى الوتد  
من اللفظ والشر هو القسم وفيه نظر لانه لا اسم السامع بل هو الضمير



ايها الى القريب فقل بحسب محتاج الى تبيده ما يختلف الجوع عنها هذا القريب  
اغنى العبد هذا الاثر باغنى الوقت واما هذه الاعتبار لا ينبغي ان يخلو  
اعتبار البقاء بل ليست البقاء البرعاية اما ذلك فمضى في المعنى  
اجمع مع التفرق وهو ان يخل شيان في معنى ويفرق بين معنى الادخال فكل  
فوجهك كالنا في ضوءها وقليلا كالنا في جرحها ادخل قليلا ووجه بحيث  
كونها كالنا في فرق بينها بان من جهة الضوء وادخل القليل كثر والشيء  
الضوء والامان وفي القلب كحلولة والاحراق ومضى في المعنى لجمع مع  
وهو جمع متعدد تحت حكم ثم يفسره وبالعكس اي قسيم متعدد ثم جرد تحت  
حكم فالاول اجمع ثم القسيم كقولنا اقام اي الممدوح على ارض جميع  
مربوب وهو ما حول المدينة خبر شجرة وهي من بلاد الروم تشبه به الروم  
والصلبان جميع صليب النصارى والبيع جمع بيعته وهي معدوم وجه  
متعلق بالفعل الذي في البيت السابق اغنى قام المقابلي العساكر جميع  
هذا البيت شعاع الروم بالممدوح ثم قسم فقال للبيبي ما نكحوا واقتلوا ولما  
ذكر ما دون من هاتين وقلة مبالاة هم حتى كانوا من غير ذنوب العقل واللائمة  
بقوله فابنت ما جمعوا والنا را ما زعوا والثاني القسيم ثم يجمع كقولنا  
انا حاربوا عديم وحاولوا اي طلبوا النفع فاشاعهم وانباهم  
وانصارهم ينفروا سجيبة اي غزوة وخلق تلك الحاصل منهم غير محذوران  
الخلق جميع خلقه في الطبيعة والخلق فاعلم شرها البرع وجمع بدعة  
اي المبدعات المحذورات قسم في الاول صفة الممدوحين في امر الاحوال

ونفع م جمعا في الثاني تحت كونها سجيبة ومضى في المعنى لجمع مع التفرق  
والقيسم وفسره فاعلم سبق فلم يفرغ من قوله يوم يا نفعه يا في الراي لمره  
او يا في اليوم اي هوله والطرف مقصود باضارا ذكر او قبل لا تكلم نفس بها  
ينفع عن جوابا مشغاة الا ما تم منهم اي اهل الوقت شقي مقضى له  
بالنا وسعيد مقضى له بالجنة فاما الذي شقوا في النار لهم فيها في اخر  
النفس وشبهت رده خالدين فيها مادامت السموات والارض اي سموات  
وارضها وهذه العاقبة كذا يتبع التاييد في الانقطاع الا ما شاء ربك  
اي وقت مشيئة الله سبحانه ان يهلك فقال المايريد من تخليد البعض كالنجا  
واخراج البعض كالفساق فاما الذي سعلوا في الجنة خالدين فيها ادا  
السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع بل  
من لا الى نهاية ومضى الاستاء في الاول ان بعض الاشياء لا يخلو كالفناء  
من المؤمنين الذين شقوا بالعيشة في الثاني ان بعض السعداء لا يخلو  
بالجنة بل يفاضلونها ابتداء بغير ايام عذابهم كالفساق من المؤمنين  
الذين سعدوا بالايمان والتائب من قبل معين كما ينقص باعتبار انها  
فلكل ينقص باعتبار ابتداء فقد جمع الاضطر في قوله لانكم نفس ثم فرق  
بينهم بان بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد ثم قسم بان  
اصناف الاشياء كالم من على النار والى السعداء ما لهم من نعم الجنة بقوله  
فاما الذين شقوا الاخره وقد يطلق القسيم على امرين اخرين ان يذكرهما  
الشيء مضافا لكل من تلك الاحوال ما يليق به كقولنا ساطع حتى بالقنا



ويشايح كانهم من طول ما التفتوا امره فقال اي لشدة وطائمه على العدا  
 اذا اقرأوا جاربوا خافا وسرعين للمعاينة اذ دعوا الى كفاية مهم  
 سوء ملاقة خطب كثير اذا شغل القيام واحد مقام الجماعة قليلا اذا عدوا  
 احوال المشايخ واخاف الى كل حال ما يناسبها بان اضاف الى الفعل حال  
 الملاقات والاخته حال الدعاء وهكذا الى الاخر والثاني استبقاء اقسام  
 كقوله نعم يجعل نبيانا نانا ويصلح نبياء الكذوب ويوجههم ذكرنا  
 ويجعل من نبياء عبينا فان الانسان ما ان يكون له ولد ولا يكون فادراك  
 الاقسام فاما ان يكون فكل اذ انتهى وقد استوفى الية جميع الاقسام ومعنى  
 اي من المعنى التجريد وهو ان ينزع من امر ذي صفة امره فكله فيها اي  
 لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة صالفة اي لاجل المبالغة وذلك اي  
 كما لها اي تلك الصفة فيه اي في ذلك الامر حتى كان يبلغ من انصاف تلك  
 الصفة الى حيث يجمع ان ينزع منه موصوف اخر تلك الصفة وهو التجريد  
 اقسام منها ما يكون من التجريدية نحو قوله من فلان صديق حميم اي قريب  
 هضم لامر اي يبلغ فلان من الصداقة حدا صحيح معه اي مع ذلك الحد ان يمتلئ  
 منه اي من فلان صديق اخر مثله فيها اية الصداقة ومنها ما يكون بالياء  
 التجريدية الداخلية على المنزع عنه نحو قوله لمن سئل فلانا الشئ به الامر  
 بالغ في انصافه بالسماحة حتى انشع منه بحرف السماحة ومنها ما يكون بدخول  
 بام المعبرة في المنزع نحو قوله وشوها اي من فيج المتطرفة اسما لها  
 اولها اصابعها من ثلثه دحرج ليعتد اي تسرع في الى صانع الوعنى اي

في تحريم سبيلهم اي لا يسلمونه وهي الذرية والباء للملازمة والمصاحبة  
 مثل الغنيق هو الفعل المكروه المجرى من رجل البعير شخصه عن مكانه  
 وارسله اي قدوة في معنى من نفسي استعداد الحرب بالغ في الاستعداد  
 للحرب حتى انشع منه اخر ومنها ما يكون بدخول في المنزع منه نحو قوله  
 نعم لم فيها دار غلداي شخصهم وهي دار الخلد لكته انشع منها دارا  
 اخرى وجعلها معادة في حميم لاجل الكفاية وتحويل الامور ومبالغة  
 في انصافها بالشدّة ومنها ما يكون بدخول في حروف نحو قوله فلان  
 بيت ولا دخل يغزوة تحوي اي يجمع المقام او يكون كرم وبجدة  
 حفرة غزوة متعوب ما يمكن الى ان يكون كرم يعني نفس انشع من  
 نفس كرمها صالفة لذكر امره فان قيل هذا من قبيل الانفاذ في الكلام  
 الماضية قلنا لا ينافي التجريد على ما ذكرنا وقبل تقنية او هو صحيح  
 كرم فيكون من قبيل ان من فلان صديق حميم ولا يكون ضملا اخر وفيه  
 نظر لمصداق التجريد وقام المعنى بدون هذا التقدير ومنها ما يكون بدخول  
 الكناية لقوله ما خير من ركب المطى ولا يشربك سائبا من خيال  
 اي يشرب الكاس بكتف الجواد انشع منه جوادا يشرب بكتفه على  
 الكناية لانه اذا نفى عن الشرب بكتف الخيل فكل انشع له الشرب بكتف كرم  
 ومعلوم انه يشرب بكتفه هو ذلك الكرم وقد خفي هذا على بعضهم  
 ان الخطاب كان لنفسه فهو تجريد والاعلى من التجريدية في غير ذلك  
 عن كون الملامح غنة بخيل واقول الكناية لا ينافي التجريد على ما قرنا



كان الخطأ بنفسه لم يكن فيه انفسه بل داخل في قوله وفيه خطا طية  
الانسان نفسه وبيان الخبر بانه ذلك انه يتنوع من نفسه شخصيا  
شدة الشدة التي يتنوع بها الكلام ثم يحتاجه كقوله لا جمل في ذلك بعد  
ولا مال فيسعد المطلق وان لم يسعد الحال اي الغنى كما ان الشدة من نفسه  
تخصها اخر مثله في هذا الجمل والمال في خارجيه ومصر اي المعنى المبني  
الاصولة لان لم يدور ولا تكون من الحيات وفي هذا الشدة الى الود  
على من زعم ان المبالغة مقبولة معطو على من زعم انها مودة معها  
ثم انه في مطلق المبالغة وبين اقسامها والمقبول منها والمردودة  
منها فقلنا ان المبالغة معطو ان تدعى بوصف للمودة في الشدة والضعف  
حدا مستجيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك مثلا فيقول انه اي ذلك  
الوصف غير متناه في اية الشدة والضعف فذلك الغنى والخرابة بنا  
عوده الى احدا امرين وتخص المبالغة في التليغ والافراق  
لا بمجرد الاستفراء بل بدليل العقلي وذلك لان المدعى ان كان محكما  
عقلا وعادة فيبلغ كونه فعادى بعض الفهم عدا وهو المودة  
بين الصديقين يصير احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين قولي  
المذكور بقية الوحش ونحوه ايضا الا اني منها دراكا اي متباينها  
ينضح بماء فيجسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرف فلم يقبل  
ادعوا ان فيه ادراك ثورا ونحوه في معناه واحد ولم يعرف وهذا  
ممكن عقلا وعادة وان كان محكما عقلا لاعادة فاغراق كونه

ومكم جازنا ما دام غنيا ونقعه من الاتباع او وسئل الكرام على  
ان وجه ما لا وسان وهذا يمكن عقلا لاعادة بل في زمانا يكاد يتي  
بالتنوع عقلا وفيه التليغ والافراق مقبولان ولا ان وان لم  
يكن محكما عقلا ولا عادة لا متناه ان يكون مكن عادة مستغلا  
او كل يمكن عادة يمكن عقلا ولا ينعكس فقل كونه ونقضا اهل الشدة  
حتى انه الغنى للشان لثما فكل النطق القم الخلق فان خوف النطق  
الغير المخلوقة مستغ عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اضاف  
منها ما دخل عليه ما يقرب به الى الحقيقة فلو فظة بكاء في مجازيتها  
يفضي ولولم تسمه نادرين ما تضمن نوعا حسنا من التحصيل كقول  
غفلت سنا بكها اي جازا ليها وعليها يعني في قوله صا صير الكبر  
العين اي عيانا ومضبطا في العلافة في شرح المضاح الغير البصار  
ولا يفصح فيه العين والطف من ذلك ما سمعت بعض البغاة ان كان  
سيوف غفلته في سورة بغداد وكان بعض غلاد دار القضاء  
فضرطت البغلة فقال البغال عدا ما هو ذا بهم لمحجة العدل الكبر  
يعني احد شق الوق فقال بعض النظر فاعل العرف افتح العين فان  
المول حاضر ومن هذا القبيل ما وقع في قصيدة عقلا فاصبح بلعه  
الورى ملكا ورثها ففخا عينا عدا ملكا وما نيا سبها هذا الفا  
ان بعض اصحابي من الغالب على الخيم اما لة الحكة ففخا الفخ اما  
بكا وبغلت لمن هو فقال لولا ما عمر بفتح العين ففخا الحادة



فقط لا كالتعريف بسبب محكم السرد بطريق الصواب فيقول اليه  
 بعض الجفون نعم العين فقط في المقصود واستعار في ذلك الحرفين لو  
 يكتفي تلك الجوارح عنقافون من سير عليه اي على ذلك العيش والملك الى  
 الحق ادعى انكم الغيا والرفق من سبيل الخيل فوق رؤسها الجرحاد  
 احضا يمكن سيرها عليها وهذا منع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن وقد  
 اجتمع على افعال ما يقرب الى الصلة ونقص تخيل الحسن في قوله خيل  
 في انهم الشربة في الدجى وشملت باهدا في البيت اجناني اي وقع  
 في خيال ان الشربة بحكمة بالمساحة لا تفعل عن مكانها وان اجناني قد  
 شملت باهدا بها الى الشربة لظول ذلك الليل وغاية سريره فيه وتخييل  
 حسن ولفظة تخيل بزيادة حسا وضحاها الفرج يخرج الخيل في خلق  
 كقوله اسكرا بالاس من اعزمت على الشرب على انك من العجوة في  
 من المعنى المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطالع على طريقة هذا الكلام  
 وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب بخلافه  
 الا الله افندنا والادام هو فساد السموات والارض بالجل الى الارض  
 من النظام الذي هو عليه فكلما التزم وهو قد عاينه وهذه العلامة  
 من المشاهدة الصادق كلفه بها في الخطايات دون القضايات العترة  
 على هو هانبات وقوله حافظ فلم اتول بعنق دبية اي شكا ولبس  
 والله للمر مطلب فكيف يخلفه كذا في الترتيب للامر لتوحيه القسم  
 قد بلغت عن خيانه لم بلغت اللام جوار القسم الواسع غش من غش

اذا كان واكتفى وكتفى من العاين من الارض فيه اي في ذلك الجانب  
 متلواي موضع طلب الرزق من اوال الكلام وادناوه ومله موضع  
 الحاجات ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واحزان اذا ما مدحهم ام  
 في امورهم انصرفوا فيها كيف شئت واقرب عندهم واخبر في المرتبة كمال  
 كما تفعل ان في قوم اراك اعطيتهم واحسن اليهم فلم تهم في علمهم  
 لان انبتوا اي لا تلتحق ولا تعانين على مدح الجته الحسن الى المتغير  
 على كالا تعانين في احسن اليهم فذو ك هذه الحجة على سبيل التمثيل الذي  
 يسمي القضاة قاسا ويمكن بقه الى صورة قياس استثنائي اي لو كان  
 لا الحجة ذبا كان مدح فلان القم للنايف ذبا والادام بط فكلما  
 المردوم ومنه اي من المعنى حسن التمثل وهو ان يدعى المصنعة متنا  
 له باعتبار لطيف اي بان يخطر بظن التمثل على لطفا ودقة غير حقيقه اي  
 لا يكون اعترافه لهذا الوصف عليه في الواقع كما اذا قل فلان عاينه  
 لدفع اضردهم فانه ليس في شئ من العليل وما قبل من هذا الوصف في  
 غير حقيقة ليس بعيد ههنا لان الاعيان لا يكون الا غير حقيقة فقلنا  
 ما سمع ان اربابا يتناول بطا قورنا اعتباري على مقابل الحقيقة ولما كان  
 الامر كما وهم لو جردا يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو  
 اربعة اضرية في المصنعة التي ادعى لها علمه مناسبة اما ثابت فصل بيان  
 عليها او غير ثابتة اريد اثباتها والاول اما ان يظهر لها في العادة علمه  
 وان كانت في الواقع لا يخلو عن علمه كقولهم بحال ان لم تشابه فاعلم اني عاينه



السحاب وانما حيزه اى صار من محوته بنبأ تلك وتقوم عليها فصيلها  
الوضعا اى الصوب من السحاب هو عرقه فترى المطر من السحاب وصفة  
ثابتة لا يغيرها في العادة علة وقيل علة بانه عرقها اى الحاذرة بعطاء  
المذبح او غيرها اى تلك الصفة علة غير العلة المذكورة ليكون المذكورة  
غير حقيقية فيكون من جنس التعليل كقولنا ما به قتل اعداؤه ولكن تتوخى خلا  
ما ترجوا الذباب فقلل اعداء في العادة لدفع مضرتهم وصفوة المملكة  
عن مضارهم لا ما ذكره من ان طبعه الكرم قد غلبت عليه ومحبته قد  
جاء الواجب بقتله فقلل اعداء بما علم من انه اذا توجه الى الحرب جارت  
الذباب وجعل الساع الزرق عليها بالجم من قبل من اعداؤه هذا مع انه  
وصف بكما للجود وصف بكما للشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم  
الثانية اى الصفة الغير الثابتة التي ابدلتها بالثابتة كما يمكن كقوله  
يا واثيا حنت فبا اسائه بحى خذاك اى خذاك يا ابن الانسان  
اى انسان ميم من العرق فقلل استحسان اساءة الواشى ممكن لكونه  
خالق المشاء الناس فيه لا تسخنه الناس عقبة اى عقبة الشاعر  
استحسان اساءة الواشى بان خذانه منه اى خذاله اى بحى انسان من  
العرق في موضع حيث ركب البكاء خوفا منه او غير ممكنة كقوله لو لم يكن  
نبية ليجوز له خله لما رايت عليها عقد منطلق من انطلق كقوله شدة النطق  
وحول الجوزاء كواكب فوطا نطاق الجوزاء فنبية الجوزاء خدعة المذبح  
صفة غير ممكنة مقابلة لثابتها كقوله الانباج وفيه بحث لان مفهوم هذا

الكلام

الكلام هو ان نبية الجوزاء خدعة المذبح علة لنبية عقد النطاق عليه  
اعني لنبية المنطق لخالقة الشبهة بالنطاق الممكن المنطق كقوله لو لم  
يحبته لم اكون بعينه علة الاكرام هو الحق وهذه صفة ثابتة فصيلها  
بتبعية خدعة المذبح فيكون من الصفة الاول وما قبله انما انما انما  
صفة متمتع النبوة للجوزاء وقيل شبه الشاعر وعلمها بنبية خدعة  
المذبح هو مع انه مخالف لصريح كلام المصنف في الانباج ليس بشيء لان حيز  
النطاق للجوزاء اعني كخالقة الشبهة بذلك ثابتة بل محسوس والا فربك  
يحمل اوهاها من مثلها في قوله نعم لو كان فيها الهمة الا الله اصلها  
اعني الاستلال بالانقضاء الثاني على انقضاء الاول فيكون الانطاق  
علة كون نبية الجوزاء خدعة المذبح اى دليلا عليه وعلة للعلم  
به مع انه وصف غير ممكن واخبر به اى بحس التعليل ما به على الشك  
ولم يجعل منه لان فيه ادعاء وصور والشك ينافيه كقوله كان السحاب  
الفرجج الاغر والمراد المطر الغر بالماء غيب عن قهها اى تحت الرب  
حببا فما رقى الاصل رقاء بالهجرة فخصف اى ما سكن لمن مدافع  
على سبيل الشك ينزل المطر السحاب بانها غيبت حببا تحت تلك  
الربي فنى بتلك عليها وصلة اى في المعنى التفرع وهو ان ثبت لمعاني  
امر حكم بعدا لثابتة اى اثبات ذلك الحكم لمعقله اخر على وجه يشير  
بالفرجج والتعقيب هو اخرا عن قوله زيد ما كتب ابو داجل كقوله  
اصلكم لسقام الجمل ثافية كادماكم تشفى من الكلام هو بفتح اللام



شبه جنود يحملون لسان من عسل الكلب ولا دواء له انج من شربهم  
كما قال الحارث بن عباد مكادوم واساة كلم دماءكم من الكلب الشفاء فخرج  
على وصفهم يشفاء احلامهم من دار الجحيم وصفهم بشفاء دماءهم  
داء الكلب يعني انهم ملوك واشراف داريا بالعقل الرجفة وضرا من  
المعنى تاكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضربان افضلهم ان يستثنى من صفته  
ثم صفة عن الشيء صفة ملح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي وصفته  
الملح اي صفة الذم كقولهم ولا عجب فيهم غير ان سبهم من قولهم جمع قتل  
وهو الكسر في حلا السيف من قولهم الكنايب اي مضاربة الجيوش فانبت  
فمنه اي العيب بتقدير كونه من اي كون فلو لا السيف من العيب كان قتل  
السيف عيبا وهو اي هذا التقدير وهو كون القتل من العيب محال لانه كتابة  
من كمال الشجاعة فهو اي اثبات يبي من العيب على هذا التقدير في المعنى  
تعلق بالمحال كما يوقى بفيض القار وحق يلج اجماعه ثم يحاط فان كان  
فيه اي وهذا الضرب من جبرانه كدعوى الشيء ببنية لانه علق بفيض الله  
وهو اثبات يبي من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فلهذا القبح  
ومن جهة ان الاصل في إطلاق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه  
بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكون عنه وذلك لما تقدم في موضع  
من ان الاستثناء المنقطع محاذ واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال  
فذلك لادانته قبل ان يعلما في المستثنى يومه اخرج شيء وهو المستثنى على  
قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه فاذا دلها على الاداة صفة مدح

وتقول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه المدح على  
والاشعار بانهم لم يجدوا صفته من حيث يشاء فاضطر الى استثناءه صفة مدح  
وتقول الاستثناء الى الانقطاع والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه  
الذم ان يثبت الشيء صفة مدح ويعقبه بداة الاستثناء اي يترك عيب  
اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة الاستثناء بلبها صفة مدح اخرى  
له اي لذلك الشيء نحو اذا افصح العربيل في من غير سبيل مدح غير  
وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب لو تقدير  
متصلا كما قد في الضرب الاول فليس هنا صفة مدح صغيرة عامة يمكن  
تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يكن تقدير الاستثناء متصلا في هذا  
الضرب فلا يثبت التأكيد الا من الوجه الثاني وهو اداة الاستثناء  
قبل ذكر المستثنى يومه اخرج شيء ما قبلها من حيث ان الاصل في إطلاق  
وهو الاتصال فاذا ذكر بعد اداة صفة مدح اخرى جاء التأكيد ولا يثبت  
التأكيد من جهة انه كدعوى الشيء ببنية لانه مبني على التعلق بالمحال  
المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكن التأكيد في هذا  
من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول والمفيد للتأكيد من وجهين  
ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضربا اخر وهو ان يثبت  
فيه معنى المدح مع على الفعل في معنى الذم نحو قوله نعم وما تقم منا الا  
ازنايا يايات دتيا اي ما تعيب منا الا اصل الناقية الفاخر هو  
الايمان يقال نعم منه وانعم اذا عابه وكبره وهو كالضرب الاول



في اعادة التاكيد وجبين والاستدراك المتيقن من لفظ لكن وهو البيا  
 اي بما يشبه المذبح بما يشبه الذم كما استثناء كما في قوله هو المبدع  
 انه المجرى اخر سوى هذه الصواعك لكن الويل لقوله الاوسى استثناء  
 انك لمبدع في مرفق وقوله لكن استثناءك بقيد فائدة الاستثناء  
 في هذا الصري لا في الاستثناء المنقطع بغيره لكن ومنه اي من المعنى  
 تأكيد الذم بما يشبه المذبح وهو ضاير احدها ان يستثنى من صفة  
 مذهب منتهية عن الشيء صفة ذم ينقل دخولها اي صفة الذم فيها  
 اي في صفة المذبح كقولك فلان اخير فيه الا انه يقول من حصل اليه  
 وثابته ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب بالاستثناء عليها صفة ذم  
 اخرى كقولك فلان فاسق الا انه جاهل بالصبر ولا يقبل التاكيد  
 وجبين والثاني في وجه العمل وتخصيصها على ما مر في تأكيد التاكيد  
 بما يشبه الذم ومنه اي من المعنى الاستثناء وهو المذبح لشيء على وجه  
 يتبع المذبح لشيء اخر نهى عن الامار بالوجوبه لشيء الهيا بانك  
 خالد ملجأ بالنهاية في الشجاعة حيث جعله لاه بحسب كماله فادرك  
 امارهم في وجه استيعاب مذهب يكون سببا لصالح الدنيا وظاهرها  
 اذا نهية لاحد شي لا فائدة له فيه فالعبر منسوبة اليه وفيه اي في  
 وجها آخر ان من المذبح احدها انه نهى اعماد ووزن احوال <sup>مقتضى</sup> وهو  
 علوهته وذلك معزوم من تخصيص الاما بالذكور والاعراض على احوال  
 مع ان النهي بها يتوهم بغيره من ذلك في المجاوزات والخطايات

وان لم يغيره انه الاصول فاشع انه لم يكن ظاهرا في كلامه والاما كان  
 الدنيا سرور مخلوق ومنه اي ومن المعنى الادماج يقال ادجج  
 في ثوبه اذا الق فيه وهو ان يضم كلام سبق لمعنى ملحا كان او غيره  
 مع اخر وهو تصور فعل فان يضم فدا استدلالا لمفعول الى  
 هو لشيء المذبح وغيره من الاستيعاب لاختصاصه بالمذبح لقوله <sup>تقرب</sup>  
 وغيره في الليل اجاني كافي صديها على الدهر الذي يافا فانه <sup>مقتضى</sup>  
 بالطول والتكثير من الدهر ومنه اي من المعنى الترجية ويحتمل  
 الضمير وهو اراد الكلام محتمل الجبين مختلفين اي متباينين  
 متضادين كقول من قال لا عودت عنده سواد يحتمل حتى العين  
 العود فيكون دعاء له والعكس فيكون دعاء عليه قال السكاكوني  
 اي من الترجية متشابهات القران باعتبار وهو احاطها <sup>مقتضى</sup> وجبين  
 وبما قرر باعتبار اخر وهو عدم استواء الاما لئلا لا واحد المعين  
 في المتشابهات ترتيبا اخر يجعلها ذكر السكاكوني نفسه من ان  
 متشابهات القران من قبل التورية والامام ويجوز ان يكون في  
 المفارقة وهو ان المعين في المتشابهات لا يجب تضادها ومنه اي من  
 المعنى المنزلي الذي لله ليجد كقولها اذا ما تقيت اناك مفارقة فضل الله  
 عن فكيف كانت النفس ومنه اي من المعنى تجاهل العارفي وهو  
 كما بهاء السكاكوني سوق المعلوم سابق غير التاكيد وقال العبد ليعبر  
 بالتحليل او رودة في كلام الله كما ينبغي في قول الخارجية ايا شجرنا



فمن نوح وداود بكبرياك مورقاى ياخذ اذا مضى كأنك لم تخرج على  
ان طرقت الباب الفتح في الدج كقولك الم يوق سرع ام صرع مصباح ام انبساط  
بالنظر القاسم الى التظا والمبا الغرة في التظا كقولك وصا ادوى وسوقا  
ادى اظن وكسره في التكم في الاضغ وبوا السد بفتح الهمزة والفتحة  
وهو القياس اقوم الى حصن ام قساة فيه دلالة ان التميم هم الرجال جامعة  
والدلالة ان وكالتحير والتدريس في قوله ناهدا طليات القاع  
هو المستوى من الارض قلن لنا ليلاي يمكن ان يلا من البشر وقفا  
ليلال لنفسه وكلا التصريح باسمنا ناسا استلذا وهذه التورية من  
نكتة النجاة وهو اكثر من ان يضيها بالقلم ومنه ان في المعنى القول  
بالموجب وهو من ان احدهما ان يقع صفة كلام الغير كناية عن غرضه  
له ان ذلك الشيء حكم فثبتها غيره ان قلت ان ذلك من تلك الصفة  
غير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوتها لغيره ان ثبوت ذلك الحكم لكان الغير  
انفائه عنه نحو يقولون ليرجعنا الى المدينة ليجزى الامر منها الا  
وللها الغرة ولمسولة والمؤمنين فالامر صفة وقعت في كلام المتكلم  
كناية عن فهمهم والاذكارية عن المؤمنين وقد اثبت المناقاة للمؤمنين  
اخراج المؤمنين من المدينة فان ثبت الله نعم في الرد عليهم صفة الغرة لغيره  
فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنين ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم لغيره  
هو الاخراج للمؤمنين من المدينة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا يتغير  
عنهم والثاني هو ان كلام الغير على خلاف مراده حال كونه خلاف مراده

ما قيل

ما يحتاجه ذلك اللفظ بل ذكر متعلق انما جعل على خلاف مراده بان يكون  
متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت فقلت لعدايت مرادافا فقلت كاهل  
لا يادى لفظ فقلت وقع في كلام الغير بفتح عينه حملنا المؤنة فجعله على ثقل  
عاقلة بالايادى والمعن عليه بان ذكر متعلقه اعني قوله كاهل بالايادى  
ومنه ان من المعنوى الاطلاق وهو ان تاتي باسماء المدح او غيره او  
ابائه على تربية الولادة من غير تكلف في السبك كقوله ان يقولون  
قد فلت عروشم بغيره من الحارث بن ابي ربيعة بفتح القوم اذا ذهب عنهم  
وتقصص حاله قد مثل عروشم يعني ان تتجوا تبتلك وفروا به قد  
ارثت في عروهم وهما متساويان مجدهم بفتح ربيهم فان قيل هذا ان  
تابع الاضافات فكيف يعيد من الحسنات قلنا قد نفرت ان تابع  
الاضافات فاسم من استكروا ملح ولطفوا البيت من هذا القبيل  
كقوله من الكرم الكرم الكرم الكرم يوسف يعقوب بل سحى  
الحديث هذا تمام ما ذكره في الضرب المعنوى واما الضرب اللفظي في الوجوه  
المحتة للكلام فمنه الجناس بين العظمين وهو تشابه اللفظ في  
اللفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد العدد نحو  
ضرب و علم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل والتمام منه ان في الجناس ان  
يتقوا ان اللفظان في انواع الحروف وكل من الحروف التسعة والعشرين  
نوع ولهذا يخرج نحو يفرج ويبرج وفي علادها ويخرج نحو الساق والمات  
وفي هياتها ويخرج نحو البرد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية حاصلة



لها باعتبار الحركات والسكنات فحرف قريب فقل على هيئة واحدة مع الحرف  
الحرف بخلاف نحو حروف في ترتيبها أي تقدم بعض الحروف على بعض وتأخير غيره  
مع اتحاد الحروف في ترتيبها أي تقدم بعض الحروف على بعض وتأخير غيره  
به يخرج نحو الفتح والحذف فان كانا أي اللفظان المتفقان في جميع ذكر  
من نوع واحد من أنواع الكلمة كاسمين أو فعلين أو حرفين من جنس ما تلا جريا  
على اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة هو الاتحاد في النوع وتوحيدهم تقوم  
الساعة أي العترة تقيم المحرمون طلبة غير ساعة من ساعات الأيام ولا  
كانا من نوعين اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف كقولهم ما من  
كرم القان فانه يحكى لذي يجهل عن عباده لانه كرم يحكى مرادهم الكرم أيضا للفظ  
النام تقيم آخر وهو انه اركان لحد لفظية مركبا والآخر مفردا فيسجد  
التركيب فتح فان اتفقا اللفظان المفرد والمركب احتج خص هذا النوع  
من جناس التركيب باسم التشابه لا اتفاق اللفظين في الكتابة كقولهم اذا  
مالك يكن فاهية صاحبته وعطية فدرية أي لتركة فدرية فاهية  
غير باقية ولا أي فان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب احتج خص هذا  
النوع من جناس التركيب باسم المفارقة لا فرق اللفظين في صورة الكتابة كقولهم  
كلكم قد أخذ الحمام وكأجام لنا ما الذي ضو عليه الحمام لو جاملنا أي عاينا  
بالجمل هذا اذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة ولا اختص باسم  
الرفع كقولهم ان هذا مصا بل م طم صا بل فان اختلفا عطف على قوله  
وانام من ان يتفقا او عطف محذوف أي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا

لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقل أي اتفقا في النوع والعدد و  
النوعين في التجهيز محذوف الاختلاف احداهما بين عن الآخر والاختلاف  
قد يكون بالجهيز كقولهم جبة البرد جبة البرد يعني لفظ البرد والبرد بال  
والفتح ونحوه في الاختلاف في الهيئة فقط قولهم اجهل ما مفرط أو  
لا يحرف الشدة لما كان يرتفع اللسان عنها دفعة واحدة عذرا فاقا  
وجعل التجهيز في الاختلاف في الهيئة فقط فلذا قال والحرف الشدة  
في هذا الباب حكم المحقة واختلاف الهيئة في مفرط ومفرط باعتبار  
ان القام أحدهما ساكن والآخر مفتوح وقد يكون الاختلاف في الحركة  
والسكون جميعا كقولهم البدر شريك الشريك فالشريك الأول مفتوح  
مفتوح وفي الثاني مكسور والراوى الأول مفتوح وفي الثاني ساكن  
ان اختلفا لفظا المتجانسين في أعدادها أي أعداد الحروف فإن يكون  
احدا للفظين حرفا يداو أكثر اذا سقط حصل الجناس النام سمي ناسما  
منفصلا احدا للفظين غيرا وذلك الاختلاف بالحرف واحد في  
الأول مثل والمنفصلا في الباقي إلى ربان يوشد المساق بزيادة  
اليم اوة الوسط نحو جدي جدي بزيادة الهاء وقلبي ان الشدة  
في حكم المنفصل في الآخر كقولهم عيلت من ابد عوام حوام بزيادة اليم  
ولا اعتبار بالتوحيث فله من يدي مرقع مفعول عيلت على زيادة مرقع  
هو طه لا خفش او على كونها للتبعيض كلفه قولهم هي من عظمه وحرك  
من نشاطه او على انه صفة موصوف محذوف أي يلدن سوا عدل من يدي



تتوابع مع عاصمه من عاصمه ضربه بالعصا وعوامم من عاصمه حفظه  
حاه تمامه لتول با صيا فواض قواضى يلد قواضى يا خا وابت  
للاعداء حاصيات للاولياء صا يلا على الاقران يسوقها كثر  
بالفتك فاطعه ورقا صحت هذا القسم الذى يكون الزيادة في الآخر فوا  
طاما باكثر من حرف واحد وهو عطف على قوله اما بحرف ولم يكثر من هذا  
الضرب الا ما يكون الزيادة في الآخر كقولها ان اخشا ان البكا هو الشفا  
من الجوى او من حفة القلب بين الجحاح بزيادة النون والكاء واما  
سمة هذا النوع فذيل او ان اخشا لفظا المتجانسين في انواعها الى ان  
الحرف في شرط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد البعد بينهما  
التشابه ولم يبن المتجانسين كل فطر فكل ثم كثران اللذان وقع  
فيها الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمة الجناس مفادعا  
وهو ثلثه اذ لا يحرف الا حجة الامة الاول تخفيف بين كثر  
داس وطريقا مس ولة الوسط نحو قوله هم يهون عنه ونب  
عنه او في الآخر اخجل معقود بنواصها الجمل يوم القيمة ولا يخفى تقا  
الال والطاء والهمزة وكذا اللوا والاد والار واما لكن كثران متقار  
سمة لها وهو ايضا الامة الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الغنة الكسرة  
اللمزة الطين وشاع استعمالها في الكسر من اعراض الناس لالطن  
فيها ونباء فعلة يدل على الاعتياد او في الوسط ذلك بما كنتم تعرفون  
في الارض بغير الحق وبما كنتم تعرفون وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر

فانها استوفيات وان اريد ان يكونا بحيث يبلغ احداهما الاخرى فاما وان  
ليسا كذلك او في الآخر نحو فان جاء امر من الامر وان اختلفا او لفظا  
المتجانسين في ترتيبهما اى في ترتيب الحروف بلان يتجمل النوع والعدد  
الحبة لكن قلم في احد اللفظين بغير الحروف واخر في اللفظ الآخر  
هذا النوع تجنيل القلب نحو صامر فتح لا وليا لله حقت لعدائه وحي  
قلبك لا نكاس من يديك بحرف كليا ونحو اللهم اسر عودنا واسر عودنا  
وليس قلبه من اذ لم يقع انعكاس الابن حروف الكلمة واذا وقع احدا  
اى احد اللفظين المتجانسين نجاس القلب والالبته لفظا اخر في  
اخر سمة تجنيل القلب مع مقولوا صحت الاول اللفظين بمنزلة صياح  
كقوله لا انوار الهدى من كثر في كل حال واذا وقع احد المتجانسين في  
كان في ذلك كثره بالهم لفظ المتجانسين الاخر سمة الجناس مزدد وجا ومكرها  
ومزد وناح وجئت من بابا يفتين هذا من التجنيل اللاحق وامثلة  
الاقسام الاخر ظاهرة ما سبق ويحق بالجناس شيان احدهما ان يجمع  
اللفظين الاشتقاق وهو تواتر الكلمتين في الحروف الامور مع الاتفاق  
في المعنى نحو قام وجئت للدين القيمة فانها اشتقان من قام ويقوم  
ان يجمع ما اى اللفظين المتشابهة وهي ما يشبه اى الاتفاق في اللفظ  
وليس بالاشتقاق فلفظة موصولة او موصوفة وزعم بعضهم انها  
مصدرية اى تشابه اللفظين الاشتقاق وهو قطع اللفظ ومعنا  
واما اللفظ فلا نه جعل الغير المعزوف في تشبيه اللفظين وهو لا يقع الا



بما قيل بعيد فلا يصح عند الاستغناء عنه وما معنى فلا المقتضى لشيئها  
الاشتقاق بل توافقها يشبه الاشتقاق بأن يكون في كل منهما جميع ما يكون  
في الآخر من حرفها وأكثرها لكن لا وجوبان الأصل فلهذا الاشتقاق  
قال في علمكم من المتأخرين فالأول من القول والثاني من القلي وقد فهم  
أن الدعا يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا غلط لأن  
الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في حرف في الأصول من الترتيب مثل القمر  
والرق والرق قد شلوا في هذا المقام بقوله اتفاق على الأصل ضم  
بالحيوة الدنيا ولا يخفى أن لا يصح ارضيت ليس كنت ومنه أو اللفظ  
نحو العج على الصابر وهو الفسار يجعل كل اللفظين المتكررين في التقدير  
في اللفظ والمعنى والمجانسين المتشابهين في اللفظ والمعنى أو  
المختلفين بها أي بالمجانسين اللذين يجمعها الاشتقاق ويشبهه اشتقا  
وقال الفطري وقد عرفت هذا فاللفظ الآخر أخيرا أو الفقرة  
فكأنه الإتمام أربعة نحو تحبب الناس والله أحق أن تحبب في الذكر  
ونحو مسائل التيم بجمع ودعوة مسائل في المجانسين ونحو استغفر الله  
ويك أن كان غفارا في المختلفين اشتقا ونحو قالوا في علمكم من المتأخرين  
في المختلفين يشبه اشتقا وهو في النظم أن يكون أحدهما في اللفظين  
المتكررين أو المجانسين أو المختلفين بها اشتقا أو يشبهه اشتقا  
في آخر البيت واللفظ الآخر صدر المصراع الأول وحشوه واحدة  
أو صدر المصراع الثاني فيفصل الأقسام ستة عشر حاصلة من ضربين بغير

في أربعة والم أورد ثلثة عشر مثالا وأهل ثلاثة كقولهم سريح إلى البحر  
تألمح وجهه وليس إذا داعي الندى سريح فيما يكون هو المكر بالآخر في  
المصراع الأول وقد تمتع من تميم هذا جسد فابعد العيش من عذارها  
يكون المكر بالآخر في حشو المصراع الأول وصفا البيت استمع بضم  
وهي ودية ناعمة حفر طيبة الواحة فافند مر إذا مينا تحوينا  
أرض عجل ومنا بزة وقوله ومن كان بالبيت الكواجر جمع كاعج وهو الخبز  
حين يتدق عليها الدهن ومعها مولعا فازلت بالبيت القوا أصلا  
السوق القوا طع معرما فما يكون المكر بالآخر في آخر المصراع الأول وقوله  
ألم يكن المخرج ساعة وهو جركان واسمه ضمير يعود إلى الملم المدلول  
عليه في البيت السابق وهو الماعل الدار التي لو وجدتها بها أهلها فأكا  
وحشا معيلا قليلا صفة مؤكدة لفهم الفكرة إضافة التعرير إلى الشاة  
أو صفة مقيدة أي لا تعرج قليلا في ساعة فاني نافع لي قليلا مرفوع  
فأما نافع والضمير للساعة والضمير قليل التعرير في الساعة ينفعني ويشفي  
غليلا ويجدي هذا فيما يكون المكر بالآخر في صدر المصراع الثاني وقوله  
دعاني أي تركاني من ملاسك أسفاها أي خفة وقد عقل فدل على الشوق  
فلكا دعاني من الدعاء هذا فيما يكون المجانسين الآخر في صدر المصراع الأول  
وقوله وإذا البلا بل جمع بلبل وهو طائر معروف فاضح بلغاها فابق  
البلا بل جمع بلبل أو هو مخزن بأحقسا وبلا بل جمع بلبله وهو ابن  
فيه بحر وهذا فيما يكون المجانسين والآخر في البلا بل الأول في مشو



المصراع الاول ان صدره هو قوله واذا وقوله فتشعر بابات المساق الى  
الغزلان الغزلان ومضون بزوات المساق اي بغامتا وما والمازايه  
ضم طاق منها لاق هذا فيما يكون المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول وقوله  
اسلمتم ثم قاتلهم فلاح لي اي ظهر لي ان ليس هم فلاح اي فخذ وجماعة هذا  
فيما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني وكلمه ضارب جمع ضربة  
وهي الطبيعة التي ضربت الرجل وطبع عليها ابدعتها في الساج فلما نوى  
لك فيها ضربا امثلا واصلا مثل في ضربة القناع هذا ما يكون المتجانس  
الاخر بالتجانس اشتقاقا في صدر المصراع الاول وقوله انا المردم  
يخبر عليه لسانه فليس على شيء سواه بخلاف انا لما يحفظ المرء لسانه على  
نفسه وما يعود ضرره عليه فلا يحفظ على غيره وما لا ضرر له فيه وهذا  
يكون المتجانس الاخر اشتقاقا في صدر المصراع الاول وقوله لا تختر من  
الاحسان زنتكم والعديب من الله يصير للافراط في انحصار البرودة  
يعني ان يعبدكم اكثر مما انتم على وقد وقع فيهم هذا المثال اكثر  
حيث كان اللفظ الاخر غرض المصراع الاول كما في البيت الذي قبله ولم يعرف  
ان اللفظين في البيت السابق مما يجعلها اشتقاقا وهذا البيت يجيها  
شبهة الاشتقاق والهم بورد من هذا القسم هذا المثال واهل  
الثمة المابقة وقلا ودوزان الشرح وقوله قطع الوعد فما وعيدك  
ضار لي طين اجته الذي ابى يصير هذا فما يكون المتجانس اشتقاقا وهو  
ضار في اخر المصراع الاول وقد كان مثا لغير الغواصة في الوحي كما يثبت

الاقطاع بمسب اسمها اياها فهي لان من بعد ان يجمع ابراهيم  
ليتم لها اسمها هذا بما يكون المتجانس الاخر اشتقاقا في صدر المصراع الثاني  
ومنه اي اللفظ السجع قبله هو تولى الفاضلين من الشرط في واحد  
في اخر وهو من قول السكاكي هو اي السجع في الشرط فيتر في الشعر فيتر  
هذا مقصود كلام السكاكي وحصوله والاف السجع على التفسير المذكور  
المصدر لينة توافق الفاضلين في تحريف الاخر وعلى كلام السكاكي من اللفظ  
النزاع في الاخر في اخر الفقرة ولذا ذكر السكاكي بلفظ السجع وقال انها في  
كالقوله في الشعر وذلك لان القافية لفظ في اخر البيت اما الكلم نفسها  
الحرف الاخر فيها او غير ذلك على تفصيل المذاهب وليست عبات غروا على  
الكلمتين من واخر الايات فالاحمال ان السجع قد يطلق على نفس قافية  
ومرجع المعنيين واحد وهو السجع فتمت احزاب طرفه اختلفا في القافية  
في الوزن من غير ما لم لا يخرج من الله وقار وقد ظنكم اطوارا فان الزواجر  
الاطوار مختلفة في وزن واكثر او اقل في مختلف في الوزن فليكن مثا  
احد من القربين من الفاظا وكان اكثرها او اكثرها في هذه القريتين مثا  
بقابلها من القريتين الاخر في الوزن والمقنية اي التوافق على اخر  
فترسج نحو فهو بطبع الامواج بجواهر لفظه ويقرع الاسماء بنواجر  
وعظه فجمع طاء للقريتين الشائنة موافق لما يقابلها من القريتين الاولى  
اما لفظه فهو فلا يقابل شيء من الثانية ولو قيل دليلا السماء اذان  
كازن لا لما يكون اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابلها من اخرى السجع



المتوازيين في السهم فوجهه فالواحد صورة لآخره في السهم والآخر في الارتفاع  
 والتقية وقد يتساوى الوزن في خط نحو المثلثات عرفا فالواحد صاعد  
 وقد يتساوى التقية في خط كمثلنا حصل الناحية والخاصة وعللنا كاسد  
 والثالث في خط حسن الوجه ما نساوت قرابة نحو في صدره نحو في الصدر  
 وظل مدد في اي بعد ان يتساوى قرابه فالاحسن ما ظاهرا في قرينة الكا  
 نحو التبع اذا هو ما ضل حاجكم وما عوى وقرينة الثالثة نحو خذوه  
 فقلوه ثم يجيب صلوه من الضلعية ثم في سلسلة وزنها سبعون ذراعا  
 فاسلكوه ولا يحسن ان يقرينة اي يقرينة بعد قرينة قرينة اخرى  
 منها كثيرا ان السبع قد استوفى امد في الطول بطوله فاذا احاطت  
 اقصر منه كثيرا يفتح الانسان عند السبع كسر يري الانتهاء لا في فم  
 دونها وانما قال كثيرا احترازا عن قوله نعم ام تركيف قل ربك  
 باحاط بالقليل لم يجعل كيدهم في تقليد الاسماع صبية على سكون  
 الاعجاز في اخر فاصل القرابين اذا لم يتراووا والزاوج في جميع  
 الا بالوضع والسكون كقولهم ما بعد فاقات وما اقرى صاهاوت لائق  
 لم يزل السكون لعل السبع لان الشاء من فاقات مفتوح ومنات منون  
 مكسور قبل لا يقر في القران اسجاع دعاية للاربع فلهما اذا السبع  
 الامل هدي نظام ونوعها وقيل لعدم الازن الشرعي فيه نظر اذا قيل  
 احد يتوقف ما هذا على ان الشاء وانما الكلام في اماء الله ثم  
 بل يقر للاسجاع في القران لعل الكلمة الاخرة من الفقرة فواصل

السبع غير مختص بالشر ومثل من انظم قوله تعالى يرسلني وانزلت اوصاتي  
 ذاترقة به يلى وقاض به يلى هو بالكسر تكثير الماء القليل والماء الكا  
 واوى اى صادوا وادى به زلفى اى صادوا وادى وهذا عبارة عن الطرقة  
 فاما او وبعيم الطرية وكسر الراء على الله فعل منكم المضارع من اويت  
 الزناد حيت فانه فطاط وتصغير وصوتك باباء الطبع وصوت السبع  
 هذا القول اى القول بعدم اختصاصه بالشر بل بجميع التشيط وهو جعل  
 من شغل البيت سبعة مخالفة لاجتهاد اى الصحة التي في العمل الاخر  
 سبعة موضع المصدراى سجعها سبعة لا الشرط نفسه ليس بسبعة اى هو  
 كما وتسمى لكل باسم بجزء كقوله تدبر معتم باجه متفق لله مرتبة  
 الله مرتبة بعد ادخا بجزءه من رضوانه مرتبة من شرف ثوابه وفضل  
 عاقبه فالشرط الاول سبعة صفة على الميم والثاني سبعة صفة على  
 ومترى ومن المفقط الموازنة وهي تساوى الفاصلتين اى الكلمتين  
 الاخيرتين من الفقرتين او من المضارعين في الوزن ومن التقية  
 نحو فمادق مصفوفة وفداق مشوتة فان مصفوفة ومشوتة متساويان  
 في الوزن لانه التقية اذا الاولى على الفاء والثانية على الشاء ولا غير ثا  
 الثانية في العاقبة على ما بين في موضع وظهيرة من التقية ان يجيء  
 للوزن عدم التاوى في التقية حتى لا يكون نحو على سرير فوجه الكا  
 موضوعا من الموازنة ويكون بين الموازنة والسبع مساوية الاعراض  
 الا اثير فانه بشرط السبع التاوى في الوزن بشرط الموازنة التاوى



في الوزن فان قيل لا يفرق في الوزن فان قيل لا يكون من السجع وهو اخذ  
من الموازنة واذا تساوى اقصاها في الوزن دون التقفية فان كان  
ما في القريبتين من الفاظ او اكثر متساويا يقابلها من القريبتين الاخرى في الوزن  
سواء كان فيهما في القفزة او لا فان قيل هذا النوع من الموازن يابى المماثلة  
وهي لا يختص بالثمن كما هو في بعض من ظاهر قولهم تساوى اقصاها في الوزن  
بالنظم على ما ذهب اليه البعض بل يجري في القبيبتين فلذلك اوردنا  
تحويلة فان قيل ما يتبين من الكتاب المبين وهذا هو الصراط المستقيم  
قوله ما هو الوحي جمع هاء وهي البقرة الوحشية لانها تافأ في هذه  
النساء او انشأنا الخطا ان تلك الفتاد وابل وهذه النسا او  
والثان ما يكون اكثر في احد القريبتين مثل ما يقابلها من الاخر  
لعدم تماثل بينهما وهذا ما اوردنا وكذا ما اوردنا ونسأل الجمع  
قول في تمام فاجم لما لم يجد فيك مطما واقدم لما لم يجد منك مطما  
وقد كثر في الشعر الفارسي ذلك واكثر ما يرجع اليه في القريبتين في الوزن  
شعر العجم على المماثلة وقد افنى الاوردنا في ذلك ومنه اي  
من اللفظي القليل هو ان يكون الكلام او عكسه وابتدأت بحرفه  
الاخر الى اخره الاقل وكان المماثل بينه هو هذا الكلام ويجري  
في النظم والنثر لقوله مودته تدوم لكل حول وهذا كل مودته  
تدوم فاقابل في مجموع البيت وقد يكون ذلك في كل من المصراعين  
لان الالة ملا انا را في النثر بل كل في ذلك ليس يجوز ذلك

فكره الشديد في حكم الخفيف وفدا يكون ذلك في النثر نحو سحر وطير  
فهذا المعنى الخفيف القليل فان القلوب هي متساوية ان يكون غير اللفظ  
الذي ذكره بخلافه ويخرج ذكر اللفظين جميعا بخلافهنا ومنه ومن اللفظ  
التشريع ويسمى التشريع في العاقبتين وهو بناء البيت على قافيتين وهو  
ان يصح الشعر على الوقف على ما كل منهما اي من العاقبتين فان قيل كان عليه  
ليقول بجميع الوزن والمغنى عند الوقف على كل منهما لان التشريع هو ان يوقف  
يخالفه اربابا في القصيدة ذات قافيتين فان قيل في بعض النظم  
فان قيل في القافية في البيت كان الشعر مستقيما قلنا القافية انما هي اخر البيت  
فالبناء على قافيتين لا يتصور الا ان كان البيت بحيث يصح الوزن ويحتمل  
عند الوقف على كل منهما والام يكن الا في قافية كقولها يا طاهر الدنيا خطيب  
المرأة الدنية كحسية انها شريك الردي اجمالة الهلان وقراءة الكدار  
اي مقرا الكدار فان وقف على الدري فالبيت من القريبتين الثاني في البيت  
وان وقف على الكدار فهو من القريبتين ومنه القافية عند التحليل ما في  
البيت الاول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن فالقافية الاولى  
من هذا البيت هو لفظ الردي مع حركة الكا من شريك والعاقبة الثانية  
هي من حركة الدال من الكدار والاخر وقد يكون البناء على اكثر من قافيتين  
قليل متكلف العاقبتين نوع يوجد في الشعر الفارسي وهو ان  
يكون في الفاظ الباقية بعدا لقافي الاول بحيث اذا اجتمعت كانت شعرا  
مستقيمة المعنى ومنه اي من اللفظي لوزم ما لا يتم وقوله لا تزلن فان قيل



وهو الحرف الذي يلي  
 عليه القصبة وينسب اليه في قصيدة لامية او ميمية مثلا من روى لجل  
 اذا قلته لا ترجع بين الابات كما ان الضل يجمع بين قى لجل ومن روى  
 على البعير شددت على الرواء وهو لجل الذي يجمع بين الابات او ما في  
 اي قبل الرواء الذي هو في صفه حرف الروى من لفظة يجمع حرف الروى  
 في فواصل القطر مرفوف الروى في فواصل الابات وفاعل يجمع هو في ما في  
 بلازم من السجع يعني يجمع قبله لوجلا لفظا في الفواصل اسماء عالم يجمع  
 لا الايمان بل الساتر فيم السجع بدو منه فمن علم انه كان ينبغي ان يقول  
 ما ليس بالازم في السجع والقافية ليرافق قوله قبل حرف الروى او شا  
 معناه فاولم يعرف معنى هذا الكلام لا يخفى ان المراد بقوله يجمع قبله كما ليس  
 بلازم في السجع او يكون ذلك في البيتين او اكثر فاصلتين او اكثر والاف  
 كل بيت وفاصله يجمع قبله حرف الروى وما في معناه ما ليس بلازم في  
 السجع وقوله قبل حرف الروى او ما في معناه ما ان كان يجمع في الترتيب  
 النظم نحو فاما البيت فلا تضره واما السائل فلا تضره فالرواء يجمع في  
 الروى وجمعي الهاء قبلها في الفاصلتين لنوع ما لا يلزم لصحة السجع بدو ما  
 نحو فلا تضره وقوله ساكر عمره ان تراخت متينتي ما يدى بلا  
 من عمره لم تمنن وان حلت ادم تقطع ولم تخلص منبه وان عظمت  
 كنزتي فممن يجمع في الفقه عن صديقه ولا مظهر السكوى اذا المغل ذلك  
 القدم والنقل كناية عن نزول الشرف المحفة راي خلة اي نظري من حيث

يخفى مكانها لا كنت استجها بالتحليل فكانت اى خلق قد عرف  
 تجلت اى انكشفت وذلك باصلاح اياها بايديه يعني من حيث اهل  
 جعله كالماء الملازمة لا شفا اعضائه حتى تداه فحرف الروى هو ان  
 وجنى قبله بلازم مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في السجع لصحة السجع  
 بدو ما نحو خلق وعلت وشت وانكشفت ونحو ذلك واصل الحق في  
 ذلك كله اى جميع ما ذكر من المعاني للفظية ان يكون الالفاظ تابعة  
 للمعاني والعكس اى لا يكون المعاني تابع الالفاظ بان يوفق بالفاظ متكافئة  
 ومصنوعة فيستعملها المعنى كيف كان كما يفعل بعض المتأخرين الذين لا يهتم  
 بايراد المعاني للفظية فيجعلون الكلام كما نرى غير موقوف لافاد المعنى  
 ولا يبالون بخفاء ذلك كالكلام المتكافئ فيصير كعمل من ذهب على سيف  
 من خشب بل الوجه ان تلك المعاني على سبيلها تطلب لا نفسها القاطبة  
 بها ومن هذا يظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل من القاصر ومن  
 ما يتبحر في مع كمال فيجعله في ديوان انشاء عجز فقال ابن خلدون في  
 جعل مقامات وذلك لان كتابه حكاية تجري على حسب مادته ومعانيه  
 تتبع ما اختار من الفاظ المصوقة فانه هذا عن كتاب امر به في تصنيفه  
 وما احسن ما قيل في الترجيح بين الصاحب الصابي ان الصاحب كان يكتب  
 كما يريد والصابي كما يورثه وبين كمالين يعجز عن تعبد ولهذا فالافاضة قيم  
 حين كتب اليه الصاحب الصابي القافية بقم قد غزلت فقم واصدعها غزلت  
 الاهد السجدة خاتمة للغن الثالثة في السرقات السعدية وما يتصل بها



من السمعين والعقد واحد والتلويح وغير ذلك مثل القول  
في ابتداء والخص لا انهاء وانما قلنا ان الخاتمة من الغرض الثالث  
دور ذلك يجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الغرض الثالث كما توهم غيرنا ان العلم  
قال في اخر بحث المحاضرات للفظية هذا ما تيسر لربنا ان اهدى جمعه ومخرجه  
من اصول الغرض الثالث وبقيت لنباه يذكره علم البديع بعض المصنفين  
وهو قسما احدهما ما يجب ترك الغرض لعدم كونه واجبا الى محال الكلام  
او لعدم الفائدة في ذكره لكونه دخلا في اسبق في الابواب والثاني ما لا يجب  
بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في الترتيبات  
الشعرية وما يتصل بها اتفاق القائلين على لفظ التثنية اذ كان <sup>الغرض</sup>  
على العموم كالوصف بالسجادة والسجادة وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك  
فلا يعد هذا الاتفاق سرقة ولا استعارة ولا اخذ ونحو ذلك مما ورد في هذا  
الموضع لقرره اي تقرب هذا الغرض العام في العقول والعادات لتيسر فيه  
الفصح والاعجم والشاعر والمعلم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة  
اي طريق الدلالة على الغرض كالتشبيه والمجاز والكناية وكذا كرهية ذلك  
على الصفه لا خصاصها بمن هو له اي لا حصصا من تلك الهيئات بمن ثبتت  
تلك الصفه كوصف الجواد بالتمتع عند ورود الصفات في السائلين  
جمع عاقل وكوصف البخل بالعبوس عند ذلك مع سعة ذات الميل الى المال  
واما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فنحو وصاف الاستخفاف ان <sup>الغرض</sup>  
الناس في معرفة اي معرفة وجه الدلالة لا استقرار فيها اي في العقول

العادات

العادات كثيرة الشجاع ما اسد وهو بالجموع كما لا يملكه الا في  
في هذا النوع من وجه الدلالة كالانفاق في الغرض العام فانه لا يعلم  
ولا اخذ ولا اي وان لم يشك الناس في معرفة عاقل ان يدعي فيه اي في  
هذا النوع من وجه الدلالة البق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيها  
الفاضل وانما ظهر الكفر في الاخر وان الثاني زاد على الاول ونقص عن  
قوى ما يشك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض صوابا  
لعدم اخذه في امله غريب لا يبالا لا يفكر ولا امر عاقل يتصرف فيه بالخير  
من الابتداء الى الغريبة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تفسيرها  
الغريب الجاهل بالمتبادر العام والباقي على هذا الله او المتصرف فيه بما  
يجب في الغريبة فالأخذ والسرقة او ما يسمى بغيره من القسرين وتوعات  
نحو غيظ اما لم يوزن ان يوصل الحق كله ما حال كونه مع اللفظ كله  
او بعضه حال كونه وحده من غير اخذ شيء من اللفظ فان اخذ اللفظ  
كله من غير تعيين قطعه اي كقيمة الترتيب والتأليف الواقعيين للفظ  
فويل يذم لانه سرقة محضة وليس سجا وانما لا يحكي عن عبد الله بن  
تبريز انه فعل بغيره من ابن يوسف اذا انتم نقصوا عنك اي لم يعطه  
النصف فلم يوفقه حقه وجلبه على طرف الحيران اي جاور لك سبيلك  
للمرء بما خالت ان كان يعقل ويحب هذا السيف اي سبيل سدا ثم ان  
فيه تأثير السيوف وقطعه قطعها من ان يضيئه اي يملك من ان يظلم اذا  
لم يكن عن سعة السيف اي عن كونه هذا السيف تحت الشاق وجعل



أي شيء يقع على رجلي عبد الله بن زيد دخل على معوية عليه السلام قال  
هذين البيتين فقال معوية لقد شعرت بعبدك يا أبا بكر ولم يبق  
عبد الله المحلى حتى دخل معوية ومن المنة فأنشد قصيدة إلى أبيه  
فأردى في الرجل على أيتامه والميتة وأهله انتهى وفيها هذا البيت  
فأقبل معاوية على عبد الله بن زيد وقال له ألم تحب في أهلنا فقال  
له والمعنة وبعد ثم ألقى الوضاعة وقال الحق بشيء وفي معنة الوضاعة  
فيه نظم رسيل بالكمات كلها أو بعضها ما يولد بها يعني أنه لم يولد  
سفرة مختصة كما ترونه قول الخطيب ومع الكاد لا تصل بعينها وأصلها  
انت الطام الكالم في ذل المساك لا تذهب لطلبها وأجس فانك انت  
الكل لللاس وكما قال أبو العباس في قوله ما يصح على معيهم يقولون  
لا تهلك أسى وقيل فادع في راية الأمانة أقلم بجل مقام  
ولكن كان هذا للفظ كله مع تغيير النظم أي نظم اللفظ وأخذ بعض  
اللفظ لا كله سمى هذا الأخذ عارة وصحاح ولا يخفى أما أن يكون  
أبلغ من الإطاعة ودونه ومثله فان كان الثاني بلغ من الأول لأخص  
بفضيلة لا يتعدى الأول حسن السبك والاختصار والإيجاز  
منهارة مع مدح أي فالثاني مقبول كقول الشاعر من رافق الناس  
أي جادهم لم يضر بجادته وفاز بالطيبات الفاتنات لله أي الشجاعة  
التي لا يحصر على الظل وقولهم سلم من رافق الناس ما رهم وأخونا  
وهو معقول له أو يميزه فإن بالذلة لجسور أو الشدة بمجرة فثبت

سلم أجود سكا وأضر لفظا وأن كان الثاني ردوة أو دوة أو دابة  
لغزات فضيلة أو جنة الأول وهو كالأشافي قد مر كقول أبي تمام فخرية جهم  
لجهم بها تدايا في الزمان بمكة الزمان لمكة ليحبل وقل إلى الطبيب  
الزمان سخاؤه يعني تعلم الزمان منه السخاؤه ويصرى سخاؤه إلى الزمان سخا  
يد وأخرجه من العدم إلى الوجود وسخاؤه الذي استعاد منه ليجل به على الدنيا  
واستقاء نفسه كذا ذكره ابن خضرة وقال ابن خضرة هذا لتوليد فاسد وعرض  
لبيك أن سخاؤه غير موجود أو وصف بالعدوى وإنما أراد سخاؤه على وكأن  
بجلا به على وأسعد في بغيته إليه وعلا في له لما أعداه سخاؤه وتلك  
به الزمان بجلا فالصريح الثاني ما خذ من المصراع الأول لا في تمام على كل  
من عيسى ابن خنزة وابن خنزة فأنشطر في هذا النوع من الأخذ عدم تعاقب  
المعين أصلا كما فهم البعض وإنما لم يكن ما خوفنا منه على قول ابن خنزة  
أن أبا تمام علق الجمل بمثل المرق وأبو الطيب لم يكن يلحظ المضارع لم  
موقعة إذ الخ على المفعول فأنشطر المرق لم يكن الزمان بجلا بجلا أي  
لا يسهى بجلا كقط ليعلم بأنه سيلصلح العالم والزمان وأن سخاؤه  
وعمله للمغير لكن أعداه وأشأنه باق بعد من يفرق قلنا هذا اقتضا  
فرقة عليه وبعد صحة فصلاحي أي تمام أجود لا استغناء عن مثل هذا  
المكلف وإن كان الثاني مثله أي مثل الأول فابعد أي فالثاني بعد من  
الذم والفصل الأول والمقول في تمام لو حار أي تحيرة النسل للأهلا



القوس من ثواب النسبة أي ماله التي هي المنية على أنها إضافة بيان لمجرد  
الفارق على النقص ولبا وقول إلى الطبيب لا مفارقة لأجابه وجعلت لها  
النايا إلى واحد أسبلا الضمير لها للنايا وهو حال من سبلا والمنايا فاعلم  
ونرى هذا المنايا فعدا عند المنية كلمة مع لفظ المنية والفارق والوليدان ويلى  
بالنقص الأوج وان أخذ اللفظ وحده سمى هذا الأخذ الما من المرافقة  
واصل من المنة إذا لم يكن صانعا وهو كسطر الجمل عن إنشاء ونحوه  
كنظم من المنية جلد والبس جلد العرفان للفظ المنية بمنزلة اللباس وهو ثلثة  
أقسام كل أي مثل ما في غارة ومخالا والثاني ما يبلغ من الأول والثاني  
أو مثله ولها أو الأولى أقسام وهو أن يكون الثاني يبلغ من الأول كقولنا في تمام  
غير الشان الصنع أي الاحسان والصنع متبادر أخيره الجملة الشوية المنية  
قوله وان قيل غير وان يرتأى يتجوز فالدري ونقص المواضع انفع والآل  
أن يكون هو عائد الحاضر في الزمن وهو متبادر أخيره الصنع والشبهة ابتداء  
كلام كقولنا إلى العلا هو المخرج ما بالخيال وبعض مدد الزمان من  
وهنا فاعلم من الأعراف لطيفة يكاد يبيده إلا ادهان الراضة من الأعراف  
وقول إلى الطبيب في من يخطو سبيل أي تاجر عطاءك عن أسرع السج  
السبحان أي السحاب الذي أماء فيه والما فيه ماء فيكون خطا ثقيل  
الشيء فكذلك حال المطاف في بديت إلى الطبيب بادية بيان لاسم الرضه ضرب  
المثل بالسحاب وتبينها أي ثابتهما أقسام وهو أن يكون الثاني دون الأول

كقولنا في

كقولنا في ثابتهما إذا قال أي لمع في الدنيا أي المجلد في العلم المصنف  
المنهج خلقت أي حسب أسامه من غيبه أي سيفه القاطع وقولنا  
الطبيب كل السهم في الفلق قد خلعت على واحد من الطن وغرمنا  
جميع خوص بالسهم والكر وهو أنان يعني السهم عند النطقه المضاء  
والنفاذ ثابته استهم عند الطن فكان استهم جعلت المنية على  
مرحاهم فبيننا هذا بما بلغ الما في غنى تالي والمصنف من الاستقامه  
التجليلية فأن السائق والصقالة للكلام بمنزلة الأظفار المنية ولزم من  
ذلك تشبيه كلام بالسيف هو استعان بالكناية وثالثها أي كالكلام  
وهو أن يكون الثاني مثل الأول كقولنا العرفان إلى الدنيا بقلبك كثر  
الغبان مالا ولكن كانا رجبهم ثلثا أي سخام بقلبك فلان رجب الباع  
والذراع ورجبها أي سخي وهو أجمع وليس أي الموضع يعني جفينة  
يحيى بأوسهم الضمير للملك واللفظ ولكن معرفة أي أصانته أوسع  
فالبينان متاقلان هذا ولكن يعجب مع معرفة أوسع وأما غير الظلمة  
أن يثابره المعين أي هذا الميت لا واللفظ الميت الثاني كقولنا جبر  
فلا ينفصل من ربا أي حاجته كحاجم جمع حجة يعني كونهم في صورة الرجال سواء  
ذو العاقر والكر والعينان الرجال منهم والنساء سواء في الصفه قول  
إلى الطبيب في كفته منهم فتاة كن في كفته منهم حضابا علم أنه يجوز  
ثابره المعين اختلاف البينين لثيابا وعلما وهاجا وافتخارا ونحو  
ذلك فان الشاعر كاد أن يفقد إلى المعنى التمثل نظم احتيا في حض



فيكون غير متحقق وهو نوعه ووزنه وقافته واليهذا اشار بقوله ومنه ان  
 غير انما ان ينقل انما الى محل اخر كقول الجعري سلبوا ان يابهم وانسب  
 الدماء عليهم محبة فكانتم لم يلبوا الا ان الدماء المشقة كما في غير ذلك  
 لم وقول الجعري ليس النجس عليه او على السيف هو مجرد عن غيره فكان  
 هو معد لان الدم الياسين مثله غدا ففعلنا الغرض من القليلة الجرحي له  
 السيف عنه اي من غير النجس ان يكون معنى الثاني اسم من معنى الاول والاول  
 جرحي اذا غضبت عليه بتوهم وبعد الناس كلهم غضبا فانهم يتحقق  
 مقام كلهم وقول في نواس ليس من الله مستكر ان جميع العالم في واحد  
 فانه يشهد الناس وغيرهم من اسماء من معنى ميت جرح ومنه ان من على  
 الخلق هو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول لقول ابو المشيخ  
 اجل الملازمة في الهوى لذاته جلال الذكر فلهذا المعنى الموم وقول الجعري  
 احبب الاستفهام لانكاره وانكاره اعتبار القيد الذي هو الحال  
 قوله واحب فيه علامته كما يقال انقله وانت محذرة على تجوز والحوال  
 في المضارع مثبت كما هو في المعضوض على حذف المتلازم اي وانما جيت  
 ويجوز ان يكون الواو للعطف والامكان لا يجمع بين الامرين  
 انما محبة ومحبة الملازمة في الملازمة فيه من عدالة وانما يصدق  
 المحبوب يكون متعوضا وهذا يقتضي معنى بيت النجس لكن كل منها  
 باعتبار اخر وهذا قالوا احسن في هذا النوع ان يبين السيف ومنه ان  
 غير النجس ان يبين ويحد بعض المعنى وفيما فيه ما يحسن كقول

الافق ويرى الطيور على افادنا ان يبين بعض عيانا نفعه حال واقعة  
 او يفعل له ما يضمنه قوله على انما انما انما انما انما انما انما  
 شتا وانما من طعم من نجس من نجس وقول في قيام وقد ظلت اي القه  
 على الظل وصارت من غرات ظل عينا انما علامة من يعقبان في ذلك  
 ونواهل من نواهل انما انما من نقيض عطش اقامت اي في الطيور  
 الرايات في العالم على انها استظم ثم انقله كما من نجس  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 على قربة الطير من نجس نجس عيانا لا تحيل وهذا ما في كذا شجاعتهم  
 وقام الاعادي ولا ينفص عنه قوله فقد انتزع اراكال على وثوق الطير  
 بالمسرة لا يتلها جازلند هذا ايضا ما يترك المقام قبل ان قولها انما  
 ظلت المدام مجنة في انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من الخس وفيه نظره انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 لا يري اصلا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فانها انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 الصواب لكن زاد او تمام عليه انما انما انما انما انما انما انما  
 في الافق انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 الدماء فواهل وبقاها مع الرايات حتى كانا من نجس وبها  
 باقامتها مع الرايات كانا من نجس بقم حسن الاول بعض قوله انما  
 لم تقابل لانه لا يثبت الاستدراك الذي هو قوله انما لم تقابل لانه



لحق الابدان بخيل القيمة مع الروايات معدودة في عدة لجيش  
حتى يوضح انما انهم من المقاتلين هذا هو المفهوم من الاضاح وقيل  
قوله وبها اي هذه الروايات الثلاث حتى صنع البيت الاول واكثر  
هذه الانواع المذكورة كغير النظم ونحوها مقبولة لما فيها من نوع التقديف  
وهي اوسع هذه الانواع ما يخرج من التقديف من قول الاتباع الجزاء  
بتداع وكلما كان استرخاء بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً في الاول ابدع  
ناظر كان اقرب الى القول لكونه ابعد من الاتباع وادخل في الابتداء  
هذا التذكير في النظم وغيره من ادعاء سبق احدهما واخذ الثاني منه  
كوفر مقبولا او مرددا وتسمية كل بالاسامي المذكورة انما يكون اذا علم  
ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم ان كان يحفظ قول الاول حين نظم واما  
يخرج هو عن نفسه انه اخذ منه ولا فلا يلزم شي من ذلك كذا ان يكون  
الاتفاق في اللفظ والمعنى او في المعنى وحده من قبيل قول الخاطر اي من  
محبته سبيل الاتفاق من غير قصد لما اخذ كما يحكي غايه مباداه انه  
للقصة بعيد ومالوا اذا ما اتيتهم بطل واهتز اهتز ان المبتدئ فيقول  
لذين قد جرت بك هذه الخطة فقال ان علمنا في سائر اذ اوضحه على  
قوله ولم اسمعه فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول فيقول قال فلان كذا  
سبقة اليه فلا يقال كذا ليعتد فضيلة الصادق في علم من دعوى علم  
بالغيب فينبهه النقض للمال غير وما يوصل هذا اي بقوله في السرفات القوا  
في القياس والنقوض والعقد والحل والعلل في تقديم اللام على الميم من

لحق

لحق اذا ابعده وذلك لان كل منها اخذت من العرا اقا القياس  
فولدت من الكلام ففعل كانا وشر شي من القرائن والمحدثات على  
انهم من اي اعطى طريقة ان ذلك الشيء من القرائن او الحديث على عتاد  
لا يكون فيه اشعار بانه منه كايضا في انما الكلام قال الله تعالى كذا  
الحكم كذا ونحو ذلك فانه لا يكون اقتباسا ومثل للاقتباس بارجعة  
انما من القرائن او الحديث في كل منها اطة الشرا والظم قالوا والكتول  
لحميري فلم يكن الاكلج البصر هو امر يوجب الشد واغيب والثاني مثل  
قول الخزان كذا رقت اي غرمت على هجرنا من غير ما جرم فيه جيلان  
بما فينا نحننا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحميري قلنا  
الوجه اي فحتمه هو لفظ الحديث عطاه وبقائه لما استدحى يوم حين  
اخذ اليهم كفاهم يحيى في وجهه الشركين وقال شاهة الوجوه  
على المنية المفعول اي من من فخر الله بالفتح اي ابعده ونحو ذلك  
اليتيم ومن وجوه والواقع مثل قول ابي عباد قال اي يحبب لاني في  
شي اخفق فدار من المداواة وهي الملاطفة والمخالطة ونحوه المفعول  
لوقية قلند عن وجهك الجنة حفت بالكان اقتباسا من قولك  
الجنة بالكان وحفت النار بالشموات اي حفت بغيره لا بد لاطا  
وجهك من تهل مكان الرقيب لا بد لاطا الجنة من شاق الشكايف  
هو اي اقتباس من بيان احدهما لم ينقل في القيس من معناه الاصل  
نقدم من مثله والثاني هذا في اي ما نقل في القيس من معناه الاصل



الاهام والشيء في قوله اذا الوهم ابدى اى اظهر لها اى مبهمة شفيق حتمها  
تذكرت جليل العنيد وبارق في ليله من قاصد مله مع غيرها التي  
وجرى السواويل الصب حمر عطا انه فعل ان ليذكر في وقاعدته بعد الالهم  
وقوله تذكرت يا بيل العنيد بارق صحن وما به ظرف في التذكير والوجه الجوى شاعرا  
في تقديره الطيف على عامل العنيد او ما بين فعل تذكرت ومجرى عنه والخبر كما في  
نور لا يور هذا الوجه من كانا مجزئ الواسع عند طارده القرمان وشان  
على الخيل في الشعر اللطيف الا انه بعد ان يقبل لهند بعينه شقة كجيد بارق في  
الشبهة بالرقب ما بينها ريقا وهذا قوله وشبه مجزئها بما بالريح وتسا  
دوسه مجزئ بان الخيل السواويل لا يفي التغيير ليس لما قصدت فيه ليحفل  
معض الكلم كحل ان لم يفي في يداه القليل في المشر غلط وغش من  
من الشيخ الرشيد وكثير هو حاله وطالع الساعات اشع العامة يعرفها  
ليجزم ويحل هو ارجل على طرية النظم فينظر لطريقه الغيبة ليحفل في النظم  
ويماحه تضيئ البيت فذا على البيت مستعانة وتضيئ المصراع فاذ  
ايلا عاكا نرووع شعره شع من شعر الغمر ورفاكا نرفا حرق شعره شع  
والا العقل هو ان ينظم نثر فانا كانا اوطديا او مثلا وغير ذلك على  
طريقا اقتباس بخان كان الشرقي انا اوصديا فنظمه اقل كور هذا  
اذ غير تعبيل كثيرا واشبه له ان من القرائن في الحديث وان كان غير القرائن  
ولم يفي في نظمه عقلا كغيره كان اذ لا يضل في الاقتباس كقوله ما بال من  
اوله نظمه وجيفة لغره بخير تحلة حاله لا لم يفتقر اعتقد قول على  
وما انراهم والفخر ماغا اوله نظمه واخره جيفة وما اكل نورا

قوله اى بل هو محي لهن اخطات فاذل ما اخطات في منى لعدا اولت  
حاجاته يوا دعي في ذرع هذا عقبتين من قوله ثم ربي اسكت من  
قديتي يوا دعي في ذرع لكن معناه في القرآن عاد لا ما في غير ذلك نبات  
وقد نظمه في محي الى جنابك خريفه ولا نفع ولا ما من يغير ليس في اللفظ  
القبلي للموزن او غيره كقوله فلكا ان يقع ما خفت ان يكونا واذ  
اليراجعون في القرآن انامه وانا اليه راجعون اما الغنيمة  
هذان تضمن الشعر بيتا من شعر الغمر بيتا كان او ما فوقه ومصرعا  
او ما دونه مع التغير عليه اى على انه من شعر الغمر لم يكن ذلك  
عند البلاغ بل ما يتبر من الاخذ والسرقة كقوله اى قول الحمرى يحكي  
ما قاله الغلام الغمر من اوزيد المبيع عكافى ساشد بوجع اما  
داى فى اصاعيا المصراع الثانى للغمرى واما يوم كرمه وسدا فخر  
اللام من يوم لام التوقيت والكرامة من ايام الحمرى وسدا النظم بكسر السين  
سدا بالخيل والرجال والنظم موضع المخافة من فوج البلدان اى ضاعوا  
في وقت الحمرى وانا سدا النظم واما الحق اخرج ما كانا الى ما في  
اى كاهل من الفتيان اضاعوا وفيه تقديم وتعليق لهم وتضيئ المصراع  
بدون التغير لشهرته كقول الشاعر قد قلت لما اطلعت وجنا نحل  
الشقيق الفسق وضار من عذاك السادى الجول ترعا ما في قوله  
ساعة من يام المصراع الثانى لا يقيم واحسن اى حسن التقين  
ما ذكر على الاصل شعر الشاعر الاول فيمكنه التوحيد فيه كما تعودى اى



بغير نظم والمعلوم مغيب لا إذا كان سبكه مضارا لا ينحصر في سبب  
وان يكون حيا للواقع غير فائق لغيره الغارية فانه لما تحت ضلالة  
وحفظ كلالة اي صار غار فخلالة كالحظ من الملائكة لم يزل وهو الحق  
يقشاره اي يعود ولا يتخلل فاسد وفيها تبا طلة ويصدق في هذا المبدأ  
بعاده من الاعتقاد حل قبلما لا يطيل اذا ساعد المراسم طوية ومبدأ  
من الاعتقاد من فهم فيكون سببا للعلم واستماع لغو العلامة والالتصيح  
بفعلهم اللام على اليم من تحت اذا ابعده ونظر اليه وكثيرا ما منه لغو  
لحي فلا هذا البيت فغا الكذا وفي هذا البيت تليح الى قول فلان واما التليح  
بتقديم اليم تحت الايمان بالشيء المليح في كذا في التفسير والاستعانة بها  
على محض وان اخذ من هذا قوارير في معنى الكلام ان قصدا وسع  
او قبل سلب من غير كذا اي فكر واحد من العفة والشكر والمثل في التليح  
اما في النظم او في الشعر والمشار اليه في كل هذا اما ان يكون قصدا وسع  
او مثلا يصير سببا اقام والمذكورة في الكتاب مثال التليح في النظم  
الى قصته والشعر كقوله فوالله ما ادري احلام نائم المست بيا ام كان في  
الوكيل يسمع وصف لوجهه بالصبه المرحلين وطولع الشمس معجب  
من جانب محذوف فظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغفر في تحصيل  
تجربة ونادى فقال هذا حلم اراه في النوم لم كان في كذا من الوكيل يسمع  
التيهم واستيقاظ الشمس على ما روي من انه قال ليجاريين يوم الجمعة  
فلما دبرت الشمس غاب ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويحل البيت  
فلا تحل له قتالهم فيه فدا الله فرد الشمس له حتى فرغ من قتالهم و

كثيرا ما منه لغو

وكثيرا ما منه لغو اللام للابتداء وهو مبتدأ مع الوضوء اي لا يكون حيا  
به من هذا القدم اي تحت قمار الضمير في امره والشار مر فوتر حطو على  
عمره تلتحق حالها وما قبل انها صفة على حد في الوصف في الشار التي تلتحق  
نفس لا حاجة اليه لوقا خبر المبتداء من روق لها اذا صمد واخيه من غير علم  
ونظمت وتشقق منك ساعة لكثيرا ما راى البيت المشهور وهو  
الشيخ في المستقبل بعمره عند كبره الغيبة للوصول الى الذي يستغنى عنه  
كثيرا ما منه لغو كذا في النظم والمشار اليه في كل هذا اما ان يكون قصدا وسع  
لان لما كان في كذا وقف فوق راسه قال له كذا بعمره واشتد في شدة ماء فاجاب  
عليه فخل المستجير بعمره والبيت **فكل** من كذا منه لغو من الابتداء و  
النظم والمشار اليه في كل هذا اما ان يكون قصدا وسع  
والاحتمال يقال فاق في الوضوء اذا وقع فيها متبني لما وقع اي عجب في قوله  
مواضع من كلامه حتى يكون لعلك المواضع الثلثة اعني لفظا بان يكون في  
غاية البعد من الشار والنقل وحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من  
التعبد والتقديم والتأخير للبدن وان تكون الالفاظ متقاربة في معنى  
والمثانة والوقرة والثلاثة وتكون المعاني مناسبة الالفاظ من غير ان  
اللفظ الشار بها المعنى الخفيف على العكس بان يضاف ان صياغة ثمانية  
تلائم واضح يقر بان يسم من التناقض والامتناع والابتداء والمخالفة  
وتحذف ذلك احدها ابتداء لانه اول ما يقع السمع فان كان عندنا حاسن  
يحيي الغد اقبل السامع على الكلام فوعي جميعه ولا عرض عنه وان كان الباق



فيما في نفس ما ابتداء الحسن في كلامه واجتهد في المنازل لقوله في قول امرئ القيس  
فما نبت من ذكرى حبيب منزل سقط اللوى بين الدخول وهو على الشط  
تقطع الريح حيث يدق واللوى رجل معرج يلوى والدخول دخول من مضاعف  
والخبر من ذرا الدخول وفي وصف الدار كقولهم قصر عليه تحية وسلام خلعت  
عليه حياها الايام خلع عليه اي نزع نزع وطرحه وينبغي ان يجيء في الموضع  
ما ينطبق به يتكلم كقولهم موعدا جابك بالذفر عن مطلع قصيدة لا يفتل  
الصبر اقتدا للداي العلى وقاله الراعي موعدا جابك بالذفر عن ذلك  
المثل السوء واحته اي احسن ابتداء ما ناسب المقام بان يشتمل على  
على ما سبق الكلام لاجل ومعه كون الابتداء مناسبا للمقام وبما ع  
الاستعداد من مع اذا فاق اصحابه في العلم او غير كقوله في البيت  
فقد نجز الاقبال او عدل وكوب المحلة العلى بعد مطلع قصيدة لا يفتل  
الحار في صاحبها لا يفتد وقوله في البيت في الدنيا يقتل بملأ فمها  
حدا جدا اي احذر من يفتل اخذ الشايد وقتل اي قتل في امة مطلع  
قصيدة لا يفتل الساوي يفتل في الدولة وثابتها اي ثمان المواضع التي  
ينبغي للمتكلم ان يتأق فيها في التخلص اي يخرج مما يقب الكلام اي  
ابتدى وافتح قال علماء الواحدة هم معنى التثنية كقوله في البيت  
والله هو الغزل ويكون ذلك في ابتداء قصائد الشعر فتمت ابتداء كل  
امرئيتيا وان لم يكن في ذكر الشبا من شبا اي وصف الجاهل او غيره  
كلاما في الافتتاح والحكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الكلام

بينها اي بين ما سببه الكلام وبين المقام واحذر من هذا الخطا في  
او ادب قول التخلص معناه اللوى والافتتاح في امر في هو الانتقال  
افتح به الكلام الى المقام مع رعاية المناسبة وانما ينبغي ان يتأق في  
لان السابغ يكون مترقا للانتقال من الافتتاح الى المقام كيف يكون فاق  
جاء حاضرا في الطرفين حرك من نشاطه واعمالا على امضاء ما قبله  
في العكس في التخلص من كونه مترقا فوسم اسم موضع هو وقدره في  
السرى اي لثرت فينا الشير بالليل ونقص من قوامنا وخطاء المعصية  
عطف على السرى لا يحا المجرور في مناسك سبق للعجز او هاهم وهي  
جمع خطوه واراد بالمعصية ابل النسوية الى معصية ابن حبلان اي في معصية  
الفردي الى الطويلة الظهور والاعناق جمع اقوى اي اثرت فينا مزولة  
السرى وصاترة المطا بالخطى ومفعول بقوله هو قوله انقطع التمسح  
اي تطلب ان تقوم اي تفصل بنا فقلت كل ادع المقام وتبنيه ولكن  
مطلع يجوز وقد ينقل منه اي ما سبب الكلام الى ما يلحقه ومعه ذلك  
الانتقال اقتضاب وهو في اللغة لاقطاع والارتجال وهو الاقتضاب  
ما به العريكة اهلية ومن يلهم من الخضوع بين الخاء والصاد المعجزة  
اللاتين اكدوا الجاهلية والاسلام مثل السيد قاله الاساس في امر  
جاء بصفة نهامة ومنه الخضوع في الجاهلية والاسلام كانهما  
قطع نصفه حيث كان في الجاهلية كقوله لولوى الله ان في الشب غير جاز  
الابواب في الخلد شيا جمع شيب وهو ما من الابواب انقل من هذا الكلام







فراجع السور وخواتمها وادارة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة لما فيها من  
 النغمة والافعال والاشارة وكونها بيان ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد  
 وغير ذلك مما وقع موقعه واصاب محضته بحيث تقصر عنه وصفه العباد وكيف  
 لا وكلهم الله سبحانه في الرتبة العليا من البلاغة وغاية القصي من الفضائل  
 وما كان هذا الخبر ما قد تحقق على بعض الاذهان للملح بعض الغوامض والحوادث  
 من الاحوال والافعال ولحوال الكثر اعمال الفان اشار الى ازالة هذا الخطأ  
 بقوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر كما تقف على الاصول والقواعد المذكورة  
 في القرون الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على تفاديفها وتفصيلها الا بالعلم  
 الثبوت فانه يظهر بتذكرها اكمال من ذلك وقع موقعه بالنظر لا بتدقيق  
 الاصول واكمل من السور بالبينة الى اللغة الذي يتفهمه مثله على الفهم  
 لتمامه الفاتحة ومنطوية على حسن اختتامه ضم الله لنا بالمحسنة وليس لنا  
 بالغفور بالغفر الاسنى بحق النبي **صلى الله عليه وآله** والاهل ببينة



الحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم العلم والهدى والبرهان  
 والصالوات على ائمة الهدى والارباب في كل زمان ومكان  
 الخاتمة بعد هذا من الامم الذين هم اولوا  
 السلام على من اتبع الهدى

١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠

المالك قدس سره  
 سأل من له العز والكرام







